دكتور / عبد الله الأشعل

مخاطر الشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية



مكتبة جزيرة الورد

مخاطر الشقاق

على القضية الفلسطينية

تأليف

السفير الدكتور : عبد الله الأشعل

عضو المجلس الأعلى للثقافة
مساعد وزير الخارجية الأسبق
أستاذ القانون الدولى والعلوم السياسية
دكتوراه القانون الدولى من جامعتى القاهرة وباريس
دبلوم القانون الدولى العام من أكاديمية لاهاى
محام ومحكم دولى

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة - ميدان حليم خلف بنك فيصل

شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا

ت ٠١٠٠٤١١٥ - ٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : مخاطر الشقاق على القضية الفلسطينية

المـــــؤلف : السفير الدكتور : عبد الله الأشعل

رقم الإيداع : ١٧٣٦٤/ ١٧

الناشر : مكتبة جزيرة الورد

٤ ميدان حليم - خلف بنك فيصل الرئيسي - شارع

٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا . ت: ٢٧٨٧٧٥٧٤/ ٠٢

محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

الطبعة الأولى ٢٠١٠

تقديم

أصبح من الأمور البديهية أن شقاق فتح وحماس شرخ عميق في جدار الحائط الفلسطيني الذي كانت ترتد على صلابته أعتى السياسات العربية والإسرائيلية ولم يفكر أحد أن عرفات سيكون آخر زعماء فلسطين، كما لن يصدق أحد أن شارون هو آخر ملوك الإمارة الصهيونية.

كما أصبح الكثير من الأمور الأخرى في الساحة الفلسطينية في حكم البديهيات التي لا تحتمل المزيد من الجدل والنقاش، ونخص منها أهمها وهو أن الذي بين فتح وحماس لم يبدأ إلا بعد وفاة عرفات لأنه كان أباً للجميع وقائدًا للجميع مهما كانت أخطاؤه التي يرددها نقاده أو عند التقييم التاريخي له كزعيم لشعب مغتصب في بيئة مخترقة. ومعنى ذلك أن الذي نشأ بين فتح وحماس ظهر عندما تقدمت حماس في المقاومة ونكصت فتح الرسمية عن طريق المقاومة ولاذت بالأوهام السياسية ولاحت لها بساتين التسوية والسلام في جنان إسرائيل. ثم صار الاختلاف خلافاً ثم صراعاً . وعندما فازت حماس في الانتخابات ظنت فتح أنها ستكون قطعاً الفائز بحكم تاريخها، تماماً كما اعتقد السادات أن إطلاق اسم الحزب الوطني على الحزب الحاكم سوف يستعين بالذاكرة

التاريخية لأمجاد حزب مصطفى كامل، ثم زاد عليه صفة الديمقراطي حتى يجرد الآخرين من هذا اللقب، وهي قصة كانت مألوفة في النظم الشيوعية المستبدة المعروفة «بالديمقراطيات الشعبية». وأدركت فتح أنها خسرت الرهان وقبلت بانتخابات حرة تدخلها حماس لأول مرة فكانت النتيجة استفتاء على سياسة فتح وترهلها وفسادها كسائر النظم العربية التي استعصت على أي إصلاح. ومع ذلك عرضت حماس حكومة ائتلافية ولكن فتح رفضت حتى تكون الحكومة حماسية خالصة فتنقض عليها إسرائيل باطمئنان وبالفعل بدأت حرب الإبادة بالحصار والمقاطعة والتجويع خاصة وأن اتفاق المعابر الذي أبرمته إسرائيل مع فتح لتحاصر حماس عقب انسحاب المستوطنين من غزة وقبل الانتخابات التشريعية قد انتهى أجله في نوفمبر ٢٠٠٦ في وقت كانت إسرائيل قد أحرقت لبنان في صيف ذلك العام، فبدأت مشاكل عناصر فتح في غزة بالذات وأدت إلى سيطرة حماس على القطاع حتى تحمي نفسها وتوقف الفلتان الأمني، وتحبط خطة دايتون ويبقى خيار المقاومة قائماً بعد أن أطفئت أنواره في رام الله.

وقد أدى الحسم في غزة إلى انسحاب المراقبين الأوروبيين الذين حضروا المرات القليلة التي فتحت فيها المعابر، وإلى حصار أشمل شارك فيه معبر رفح، وبدأت المشاكل بين السلطة وما أسمته انقلاب غزة، وظاهرت الدول العربية السلطة والرباعية الدولية وإسرائيل الذين ظهروا في معسكر واحد ضد حماس في غزة، ووضعت لغزة شروطًا لرفع الحصار واستئناف الحياة، أولها رحيل حماس وتسليم السلطة «للسلطة الشرعية» رغم أن المجلس التشريعي عصب السلطة غالبيته حماسيون اعتقلتهم إسرائيل دون أي احتجاج من البرلمانات العربية والدولية مثلما اعتقلت وزراء حماس، وثاني هذه الشروط : هي الامتثال للشرعية الدولية، وهي تعني عند «أبومازن» الاعتراف بإسرائيل ولم يكفه أنه معترف بها ومتعاون ضد

حماس معها. ورغم أن هذا الشرط ذريعة مكشوفة ومغلوطة، فقد كانت السلطة وإسرائيل ينسقان أمنياً لاقتلاع حماس من غزة فوقعت المحرقة وسط كل هذه التداعيات. وقد شاركت مصر - ربما دون أن تدري كما نتمنى - في تبرير العدوان الإسرائيلي، حيث امتلأ خطابها الإعلامي والسياسي بأن حماس هي التي رفضت تمديد اتفاق التهدئة في الأسبوع الثالث من نوفمبر ٢٠٠٨ وهي تعلم جيداً أن إسرائيل تعد العدة والتدريب والتخطيط لهذه المحرقة منذ شهور، وأدانت مصر إطلاق الصواريخ مثلما أسماها أبومازن «بالصواريخ العبثية» وهو من أهم مبررات إسرائيل. ثم بدأت مصر بعد المحرقة القيام بدورين هما ما بقي لها في القضية الفلسطينية وهما الوساطة لإطلاق سراح «شاليط» الجندي الإسرائيلي الذي أسرته المقاومة عام ٢٠٠٦ لمقايضته بعشرات الآلاف من الأسري المعتقلين الذين يعذبون حتى الموت في غياهب السجون الإسرائيلية، وإطلاق الحوار الوطني الفلسطيني.

هكذا يتضح أن الصراع بين حماس وفتح وإن بدا صراعاً على السلطة، إلا أنه صراع مدمر ويضع نهاية للقضية، كما أن هذا الصراع تأثر بالبيئة الإقليمية، فالدول العربية في إجمالها تساند فتح لمجرد أن إسرائيل وواشنطن تريدان ذلك جنباً إلى جنب مع واشنطن وإسرائيل والاتحاد الأوروبي الذين يرسلون الأموال والأسلحة للسلطة للقضاء على حماس.

أما حماس فتلقى الدعم السياسي والمالي من كل الشعوب العربية التي بقيت صمام الأمان ضد المشروع الصهيوني، ومع ذلك تتهم حماس بأنها تدعم مادياً من إيران وأنها ذراعها في المنطقة، كما تتهم حماس من جانب الحكومة في مصر بأنها امتداد للإخوان، وفناؤها إضعاف للإخوان الذين ترى الحكومة أنهم المنافس الوحيد له في الساحة السياسية .

السطور التالية تحليل لمحتوى وأبعاد الصراع ومخاطره، ومنه يتضح أن إفلاس المفاوضات بفضل إسرائيل لا يؤدي تلقائياً إلى أولوية المقاومة، ما دامت الإرادة السياسية لبعض النظم العربية المحيطة مسلوبة لصالح إسرائيل والولايات المتحدة، ولن يحل الصراع إلا إذا عرفت مصر نظاماً سياسياً ديمقراطياً، كما لن تستقيم أوضاع العالم العربي كله إلا بظهور هذا النظام في مصر ، فمصر هي البداية والنهاية.

وأخيراً، حتى لو تصالحت فتح وحماس، فسوف تبدأ مرحلة جديدة للمطالبة بالحقوق السياسية الفلسطينية وبلورة بيئة عربية ضد إسرائيل، وهذا هو السبب في مناهضة واشنطن لأي مصالحة بين «الإخوة الأعداء».

إنه صراع بين مشروعين : تصفية القضية وإحياء القضية ، ومن المثير أن يصدر هذا الكتاب وإرادة التصفية العربية قد بلغت ذروتها بقرار لجنة المتابعة العربية تفويض أبو مازن بالمفاوضات المباشرة وعجز أبو مازن عن الإقدام على التصفية وهو مفتوح العينين . الصراع أساسًا بين استكمال المشروع الصهيوني وبين آليات مقاومته .

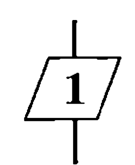
السفير الدكتور عبدالله الأشعل

الزمالك ـ القاهرة

أغسطس ٢٠١٠

الفصل الأول

مصر وحماس



فشل حوار القاهرة الفلسطيني أسبابه وتداعياته

لم يقدر للحوار الوطنى الفلسطينى أن يبدأ كما كان مقرراً فى القاهرة يوم التاسع من نوفمبر ٢٠٠٨ وألقى كل من حماس والحكومة المصرية اللائمة على الآخر، حيث اتهمت الحكومة حماس بأنها تعمدت عرقلة بدء الحوار، بينما اتهمت حماس الحكومة بأنها تحاول أن تفرض عليها شروطاً كان يجب أن تناقش خلال الحوار. ولخصت حماس موقفها بأن مصر لا تصلح لرعاية الحوار لأنها متحيزة للطرف الآخر. ورغم أن الحوار الوطنى لم يبدأ إلا أن الحوار بين حماس ومصر لم ينقطع حول عدد من القضايا من بينها معبر رفح والتهدئة والظروف المناسبة لبدء الحوار الوطنى. فما هى الأسباب التى أدت إلى عدم بدء الحوار الوطنى وهل هناك فرص للمحاولة مرة أخرى، وما هى الآثار والتداعيات المترتبة على الفشل فى بدء الحوار؟

نعتقد أن الحوار لم يبدأ لأن حماس نظرت إلى الموقف برمته من زاوية أن مصر ليست على مسافة واحدة من الأطراف الفلسطينية، ولذلك شعرت مصر بالحساسية تجاه تكرار وزير الخارجية السورى نفس العبارة خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة لبحث الحوار والحصار. فلم تكن حماس مستريحة للطريقة التى مهدت

بها مصر للحوار مثل الاجتماع أولاً مع جميع القوى الفلسطينية رغم أن الحوار مطلوب فقط لحماس وفتح، كما أن مصر وضعت مجموعة من المبادئ تقول : إنها استخلصتها من الإجماع العام الذى أسفرت عنه اللقاءات مع الفصائل المختلفة رأت فيها حماس قيوداً أو شروطاً لا يجوز لمصر - الطرف الوسيط - أن يتمسك بها وتريد حماس أن تكون مصر وسيطاً محايداً وأن تترك الحوار لمناقشة جميع القضايا مادامت مصر يست طرفاً فى أي منها. كذلك ترى حماس أن مصر لم تبذل جهداً للضغط على إسرائيل لاحترام شروط التهدئة، وإنما رفضت مصر فتح معبر رفح، وهو جزء من التزامها فى إطار التفاهم على التهدئة، وانحازت تماماً لموقف أبو مازن فى هذه القضية. ولاحظت حماس أن الإعلام المصرى الرسمى لم يظهر الود تجاه حماس وربطها بإيران وسوريا وصورها على أن حماس ليس لها قرار مستقل.

وخلاصة القول فإن مصر التى يفترض أن تكون طرفاً محايداً وجزءًا من الحل قد وضعت نفسها جزءاً من المشكلة بل ترى حماس أنه إذا كان لمصر أن تتحيز فإن التحيز يجب أن يكون للصالح العام الفلسطينى وهو تحقيق التوافق بدلاً من التأثر بالمواقف الإسرائيلية وموقف رئيس السلطة الفلسطينى.

والحق أن مصر لا تصلح وسيطاً بين حماس وفتح لأن مصر فيما يبدو تعتبر حماس امتداداً للإخوان المسلمين وأن النظام فى مصر لا يتحمل منافساً قوياً على المستوى الشعبى مثل الإخوان. من ناحية أخرى ترى مصر أن نجاح التجربة الإسلامية فى غزة سوف يكون حافزاً على أن يتولى الإسلاميون السلطة فى مصر وفى الدول العربية الأخرى وهو من المحظورات التى تضعها إسرائيل وأمريكا للمنطقة بأسرها، وقد رأينا بواكير هذه السياسة فى الجزائر عام ١٩٩٠ عندما أوعزت واشنطن بانقلاب عسكرى لضرب التجربة الديمقراطية التى فازت فيها جبهة

الإنقاذ بأكثر من ٩٠٪ من مقاعد البرلمان. ويبدو أن مصر تتفق مع إسرائيل وأبو مازن على إضعاف حماس حتى لا تستمر فى حكم غزة فيما عبرت عنه أوساط رسمية حكومية بأن مصر لا تقبل إمارة إسلامية على حدودها ومن باب أولى هى لا تقبل إمارة إسلامية أو حتى غير إسلامية داخل مصر. فيترتب على ذلك أن مصر تنظر إلى الحوار الفلسطينى على أنه أداة لدمج حماس فى موقف أبو مازن لأن مصر ليست مقتنعة بنهج المقاومة التى يمكن أن تؤدى إلى احتكاك بين مصر وإسرائيل أو إلى انكشاف الموقف المصرى إذا تصدت للمقاومة.

هذا الموقف المصرى يؤدى بطريق غير مباشر إلى اعتماد مصر للحصار كأداة لإضعاف حماس مما يؤدى إلى اصطدام مباشر سياسياً على الأقل بين الحكومة والشارع المصرى والعربى وكل الجهات المطالبة بفك الحصار، لأن فك الحصار يضيع فرصة إحكام الحلقة حول حماس، وهو أمر لا تريده مصر كما لا تطيق أن تتهم بأنها تشارك فى الحصار، ولذلك عبر وزراء الخارجية العرب في الاجتماع الطارئ الأخير عن موقف يعكس تماماً المواقف العربية من قضيتى الحوار والحصار عندما تبرع الوزراء العرب بالقرار الخاص بالتمديد لأبي مازن قفزاً على جميع معطيات الساحة الفلسطينية مما أفقد العالم العربى موقعه الأخير كطرف محايد فى الحوار، مما يدل على أن العالم العربى نفسه قد اختار نهائياً طرفاً وقرر نهائياً التخلص من الطرف الآخر. ومعنى اختيار أبو مازن على حساب حماس هو دعم خط أبو مازن للتفاوض مع إسرائيل على تسوية تنهى القضية الفلسطينية بصرف النظر عما تحققه هذه التسوية من مجمل آمال الشعب الفلسطينى.

يترتب على ما تقدم أنه لا توجد فرصة لنجاح الحوار فى تحقيق هدفه المثالى وهو توحيد الصف الفلسطينى، كما أنه من الصعب أن يؤدى الحوار إلى احتواء حماس.

ومعنى ذلك أن الحوار قد لا يبدأ أصلاً ما دامت حماس تكن شكاً عميقاً فى الموقف المصرى، وما دامت مصر لم تشرح موقفها وسلوكها على نحو مخالف، خاصة وأن استبعاد حماس من الساحة السياسية فى فلسطين - وإن كان هدفاً إسرائيلياً ثابتاً على أساس أن حماس المقاومة هى الشوكة فى حلق إسرائيل - أمراً مستحيلاً. معنى ذلك أيضاً أن مصر فى الحساب الختامى تنظر إلى أمنها القومى نظرة قاصرة لا تميز بين حسابات أمن 'لنظام ومتطلبات أمن الدولة المصرية، وافترضت أن كل ما يهدد استمرار النظام يهدد أمن الوطن، و هذا بالقطع غير صحيح لأنه ببساطة يعطى النظام أبدية البقاء وإطلاق المصلحة على النحو المسموح به للوطن.

ومع ذلك فإن هناك ثلاثة اعتبارات تدفع نحو محاولة البدء من جديد فى الحوار.

الاعتبار الأول : هو أن انتهاء الحوار واستمرار الحصار يحرمان مصر من أى دور فى القضية الفلسطينية، كما يكشفان أى دور آخر تريد أن تقوم به بستار مقبول وبصراحة أكبر فإن مصر قد وعدت إسرائيل وتعهدت بإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير «جلعاد شاليط»، على أن يتم ذلك على أساس علاقة بين مصر وحماس، أما إذا انتهت هذه العلاقة أو حساب المصلحة المتبادلة فى هذا الملف فإن إسرائيل سوف تفقد مصر ورقة مهمة فى الحسابات الإسرائيلية المصرية .

الاعتبار الثانى : أن مصر بحاجة إلى الإعلان الدائم عن أنها تقوم بدور فى الحوار رغم أنها تشارك فى الحصار وتستطيع أن تبرر دورها فى الحوار بأنه الطريق الطبيعى لفتح معبر رفح. وهذا صحيح - إلى حدٍ ما - لأن أبا مازن وإسرائيل هما اللذان طلبا من مصر عدم فتح المعبر. وأن الصحيح أيضاً هو أن نجاح الحوار فى احتواء حماس سوف يقدم أكبر خدمة لإسرائيل فى مسيرة المشروع الصهيونى وأكبر خيبة لمصر فى أمنها القومى، وأخشى أن تؤدى تراكمات السياسات المصرية الحالية إلى

تكوين تركة ثقيلة لأجيال مصر المقبلة.

وباختصار فى تقديم هذا الاعتبار فإن مصر تريد نصاً تتحرك به على مسرح الأحداث حتى لو لم يسفر هذا الدور عن تحقيق المطلوب.

الاعتبار الثالث : أن الجانب الفلسطينى بشقيه فى حاجة إلى طرف يرعى الحوار بشرط أن يكون محايداً بالنسبة لحماس، وأن يكون منحازاً بالنسبة لأبي مازن، وهذا الاعتبار هو الذى يشكل المعضلة فى الموقف المصرى ويظهره بمظهر المتناقض، فهو تارة يظهر بمظهر الحريص على الحقوق الفلسطينية وتارة أخرى يبدو أنه متحالف مع إسرائيل ضد الحقوق الفلسطينية كما تصورها حماس.

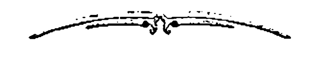
ولذلك كله نتوقع أن تسعى مصر والأطراف الفلسطينية معاً نحو دفع الجهود صوب بدء الحوار، وإن كنا نرى أن إنهاء التهدئة من جانب الفصائل بعد خرق إسرائيل لشروطها لم يكن موقفاً صائباً، ونتوقع أيضاً أن يتم السعى إلى عقد هدنة جديدة من جانب مصر تستجيب لها حماس فيشكل ذلك أرضية جديدة للحوار الوطنى الفلسطينى، وحبذا لو أبدت مصر بعض المرونة فى فتح معبر رفح أو إدانة الحصار الإسرائيلى حتى ترفع عن نفسها الحرج فى مواجهة الشعب وحماس.

تداعيات وآثار فشل حوار القاهرة:

حدثت آثار فورية كما أن هناك آثاراً بعيدة المدى وإن كان تقديرنا أن الحوار سوف يستأنف خلال مدة قصيرة. أما الآثار الفورية فى المزيد من الشقاق بين فتح وحماس، والمزيد من الحنق من جانب المنظمات الأخرى بسبب رغبتها فى الحوار وعدم قدرتها على أن تكون الوسط الملطف للصراع بين فتح وحماس، كما أن من الآثار الفورية المزيد من التوتر بين مصر وحماس بل بين حماس وعدد من الدول العربية الأخرى. أما الأثر الفورى الثالث فهو المزيد من اهتمام الشارع العربى

بقضية الحوار ومخاطر فشله. أما على المدى البعيد فإن انعدام الحوار الجدى يؤدى إلى ما هو معروف من ضياع القضية وتحول الصراع مع إسرائيل إلى صراع بين الفلسطينيين وتكريس العداء بين قيادتى فتح وحماس، فضلاً عن تراجع التأييد العربى للقضية الفلسطينية، وتزايد التدخل العربى بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة، مما يوفر على إسرائيل تماماً مؤونة تقديم أى تنازل أو رد أى من حقوق شعب انشغلت قياداته فى صراع على السلطة، وربما يؤدى ذلك إلى انتفاضة جديدة تستهدف القيادات الفلسطينية وإسرائيل معاً.

فى ضوء ما تقدم، فإنه لا مفر من تهيئة الظروف الفلسطينية والعربية اللازمة لبدء الحوار الوطنى الفلسطينى بطريقة جدية تؤدى إلى مواجهة العدوان الإسرائيلى والمشروع الصهيونى، ولا تقع فى شرك الثنائية بين التسوية والمقاومة، لأن الشعب الفلسطينى بحاجة إلى مقاومة، ليس ترفاً، وإنما لأن المشروع الصهيونى لن يوقفه التراجع أمامه تحت ستار التسوية، مثلما أنه بحاجة إلى أن تكون التسوية انعكاساً طبيعياً لهذه المقاومة، رغم أن مجرد القراءة السريعة للمشهد الحالى وتخلى قيادة السلطة وكذلك الحكومات العربية على المقاومة تجعل الوصول إلى هذا المطلب أمراً يتطلب الكثير من العمل والجهد ولكن البداية دائماً لا بد أن تنشأ فى الساحة الفلسطينية.



2

هل تورط مصر
إسرائيل في التخلص من حماس؟

تمثل حماس الفريق المقاوم فى فلسطين فى عصر عربى التزمت فيه الحكومات العربية بمذهب التسوية السلمية مع إسرائيل والتى تؤدى إلى التفريط فى الحقوق العربية ما دامت هذه الحكومات لا تملك أوراقاً للضغط أو للإغراء، فمن الطبيعى أن يقدم المفاوض العربى ما يطلبه الطرف الإسرائيلى، وهذا المبدأ ينطبق بشكل أوضح فى فلسطين حيث السلطة الوطنية تعتقد أن بإمكانها دون أوراق أن تحصل من إسرائيل على بعض الحقوق الفلسطينية، وبعد أن أعلنت السلطة أنها ضد المقاومة بل وأن تتحول السلطة إلى ذراع لإسرائيل لضرب المقاومة، والدلائل على ذلك لا تحصى فأصبح فى فلسطين رأسان: رأس مقاوم يحظى بالشعبية الكاسحة، ورأس مسالم يحظى برضى إسرائيل التام بديلاً عن الشعبية الفلسطينية ويرتهن بقاءه بمدى جديته فى ضرب المقاومة، بل إن هذا الهدف هو المبرر الوحيد لبقائه فأى تهاون فيه بحثت إسرائيل عمن يقوم به بشكل أفضل، فأصبحت السلطة سلطة وظيفية تسعى لضرب المقاومة وليس العمل من أجل استرداد فلسطين. انعكس هذا الموقف على علاقة مصر بحماس، أما إسرائيل فقد أعلنت رسمياً أن الفشل فى احتواء حماس يتطلب العمل على اقتلاعها فى المعادلة بحيث تصبح

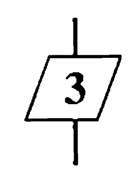
السلطة وحدها هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ويصبح توقيع رئيس السلطة على أي وثيقة للتسوية أمراً ميسوراً؛ ولهذا السبب فإن إسرائيل فرضت الحصار على غزة وتريد أن تصفى حماس بعمل عسكرى مباشر، فهل هناك تنسيق أم تضارب بين الموقفين المصرى والإسرائيلى حول هذه القضية؟

تناولت قناة الجزيرة الدولية الناطقة باللغة الإنجليزية قضية البدائل فى غزة بين الهدنة والانفجار، ففى حلقة شاركت فيها مساء ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ ولفت نظرى ما قاله المتحدث من إسرائيل وهو أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية، حيث أكد أن سبب المشكلة فى غزة هى مصر لأن مصر تخاف من الإسلاميين حسب قوله، وأن مطاردتها للإخوان المسلمين أوصلها إلى مطاردة حماس ودفعت إسرائيل إلى أن تقوم بها أسماه المهمة القذرة وهو تصفية حماس لصالح مصر. ورغم ما فى هذه النظرية من غرابة إلا أننى أراها مغرقة فى السذاجة سواء كانت من وحى الخيال الإسرائيلى أو كانت هدفاً مصرياً؛ لأن المنظمات الأيديولوجية لا يصلح معها المواجهة العسكرية. فمن الواضح أن حماس قد ازدادت شعبيتها منذ حصار غزة وسوف تزداد شعبيتها والنقمة على أبي مازن ومصر كلما اشتد التخطيط العسكرى ضد سكان غزة، وقد يؤدى العمل العسكرى الواسع فى غزة إلى انفجار الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية وربما فى الشارع العربى. وكنت أظن أن المتحدث الإسرائيلى سوف يشكر مصر على صمودها الأسطورى ضد كل النداءات الدولية لفتح معبر رفح وإنقاذ سكان غزة، ولكن إسرائيل كعادتها لا ترضى عن مصر مهما فعلت حكومتها طلباً للرضا.

من ناحية أخرى فإن وضع العنوان فى الظروف العادية قد يعطى الانطباع إلى أن هناك تحالفاً بين مصر وحماس ضد إسرائيل، ولكن هذا الخيال الإيجابى أقل لمعاناً من

هذا الخيال الإسرائيلى السلبى الذى يفترض أن مصر الرسمية تفكر وتخطط لتوظيف إسرائيل للقضاء على حماس. وأخيراً، فأنا ممن يرون أن عدم مساندة المقاومة سوف يؤدى إلى ندم مصر والمصريين، وأن المقاومة تدافع عن مصر داخل حدود أمنها القومى.





التيار الإسلامي والنظم العربية: حماس والإخوان

شهدت الساحة العربية تقدم الإخوان المسلمين في مصر في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ على نحو غير متوقع، بل إن خُمس عدد مقاعد البرلمان التى حصل عليها الإخوان كان يمكن أن يتضاعف لو جرت الانتخابات بغير ما شابها من ظروف وتعقيدات، بما يكشف أن للإخوان رصيد يتجاوز بمراحل قرار حظر الجماعة وحظر نشاطاتها الحزبية والسياسية. على الجانب الآخر، تقدمت حركة حماس في الانتخابات البلدية الفلسطينية، واكتسحت الساحة على حساب حركة فتح التى تمزق شملها بعد عقود من قيادتها للحركة السياسية والأعمال المسلحة في الساحة الفلسطينية البالغة التعقيد. ومن المفيد فى رصد هذه الظواهر السياسية أن نحدد موقع هاتين الحركتين في إطار النظام السياسي المصري والفلسطيني، وتجربة انصهار التيار الإسلامي فى النظم السياسية بعد تجاوز مرحلة عداء التيار الإسلامي لهذه النظم، وأن يتم تحديد ذلك على ضوء خمس عوامل أساسية هي: موقف الحركة من النظام، وموقف النظام منها، وموقف الحركتين من إسرائيل، المحك الأساسي في التيار الإسلامي عموما والعربي خصوصا، وموقف الغرب من الحركتين ودورهما، موقف الشارع من الحركتين، وأخيرا علاقة

الحركتين على المستوى الاستراتيجي. يسبق دراسة هذه العوامل الخمسة ملاحظتان تمهيديتان:

الملاحظة الأولى: هي أن حماس تعمل في بيئة سياسية قاسية، لأنها حركة سياسية عسكرية، أي أنها تقوم بالمقاومة كما تحاول أن تكون قوة سياسية فاعلة في الساحة الفلسطينية. ولذلك، فإن الوجه السياسي والعسكري في عملها - وهو سر شعبيتها - هو الذي يتجه إلى الجهود الرسمية والخارجية للفصل العسكري عن السياسي، وهو نفسه الذي يجرى مع حزب الله رغم وضوح الحقيقة، وهى أن حماس وحزب الله يعملان في ظروف غير عادية، أخطرها احتلال إسرائيل وقمعها للأراضي اللبنانية والفلسطينية. وإذا كان حزب الله قد نجح في تأكيد صفته السياسية في البرلمان والحكومة وقوته السياسية في الشارع اللبناني، بل والعربي والإسلامي على الساحة، فإن سر قوته هو قدراته العسكرية التى تسببت في تلقين إسرائيل درساً في الجدية العربية والإسلامية وندية التعامل رغم تفاوت القدرات قدر المسافة بين السماء والأرض، هي نفسها التى استعدت عليه عدوه الأساسي إسرائيل والغرب.

الملاحظة الثانية: هي أن حماس وحزب الله والإخوان على خط واحد، وهو احتضان المرجعية الدينية الإسلامية، والاعتقاد بأن العدو واحد، وأن النظم السياسية في الدول الثلاثة تحكمها اعتبارات تجعل موقف حكوماتها من هذه الحركات الثلاثة متباينة، لكنها عموما غير ودية، ليس فقط باعتبار هذه الحركة قوة سياسية منافسة بشكل خطير لسلطة النظام السياسي القائم، ولكن - وبأشكال متفاوتة- بسبب موقفها من إسرائيل والغرب أيضا، فاختلفت أسباب الهجوم على هذه الحركات في الدول الثلاثة بقدر اختلاف الظروف التاريخية لهذه الحركات، والقضايا الملحة التى تواجهها أو التى تطرحها. وتفرد الإخوان في مصر بتقدمهم

وحصارهم في قضية الديمقراطية، وموقفهم من الآخر المسيحي، وهو عامل ليس قائماً في فلسطين ولبنان لسبب بسيط، وهو أن حماس وحزب الله حركات مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، بينما ظلت جماعة الإخوان في مصر جماعة سياسية مدنية اجتماعية غير مسلحة. ومن واجب حركات المقاومة استقطاب كافة القوى الوطنية والتركيز على العدو، وليس على اختلاف الملل والنحل الدينية، وكان ذلك هو طابع حزب الله الذي نشأ في بيئة تعددية وثقافة ديموقراطية، وحماس التي نشأت في بيئة علمانية موازية لمنظمة التحرير التي يهمها الأرض وإقامة الدولة، ولا يهمها ديانة المساندين لها، ولذلك التف المسيحيون حول حزب الله في لبنان كرأس حربة في حركة المقاومة في العقود الماضية ، كما التف المسيحيون حول منظمة التحرير. ويجمع بين القوى الثلاثة في الواقع خلو سجلها من العداء للمسيحيين أو اليهود، وتمييزهم جميعا بين اليهود والحركة السياسية الصهيونية. وسوف نفرد لعلاقة حزب الله بالنظام السياسي في لبنان مقالا آخر بسبب خصوصية الحزب ووضعه في الساحة اللبنانية.

أما العوامل الخمسة التي يقتضي التحليل دراسة هذه الحركات على أساسها، **أولها** : موقع الحركتين في النظام المصري والفلسطيني. يختلف موقف حماس من السلطة عن موقف الإخوان المسلمين من النظام في مصر، لأن حماس لا تعترف باتفاقات أوسلو التي تعتبر الأساس القانوني لقيام السلطة الفلسطينية. ومع ذلك فإن حماس تتجه إلى التوافق مع السلطة لاعتبارات عملية. أما موقف السلطة من حماس، فهو قبولها في النظام السياسي مع التعاطف في تمسكها بسلاحها، وإن كانت حماس قد أصبحت منافساً قوياً لفتح التى تشكل السلطة الفلسطينية. ونأمل أن لا يختلط التنافس لاعتبارات سياسية مشروعة بالضغط الذى تمارسه إسرائيل على

السلطة حتى تنزع سلاح حماس وبقية الفصائل الفلسطينية. وعلى أية حال، فإن هناك قاعدة مشتركة بين حماس والسلطة، وهى النضال من أجل إزالة الاحتلال ومقاومة الاستيطان، وإقامة الدولة، كل بوسائله المناسبة، رغم أن أبو مازن يعتقد أن الكفاح المسلح يؤدى إلى نتائج عكسية. أما موقف الإخوان المسلمين من السلطة فى مصر، فهو الضغط لتوسيع دائرة الحرية والمشاركة السياسية، وتطبيع العلاقات بين الإخوان وبين البيئة السياسية المصرية، التى تأثر بعضها بالأفكار السياسية عن الإخوان التى روجتها الحكومة منذ عام ١٩٤٨ بعد اغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء، ثم الصدام بين الإخوان والنظام فى حادث المنشية عام ١٩٥٤، وما أعقبه من أحكام قاسية بالإعدام لزعماء الإخوان.

أما موقف الحكومة من الإخوان، فهو موقف متردد ظاهره الحظر والتنكيل، وباطنه استشعار القاعدة الشعبية العريضة التى يتحرك عليها الإخوان، والتى ظهرت خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، وهذا الموقف المتردد يجعل وجود الإخوان على الساحة السياسية المصرية تحدى للحكومة أو بموافقتها طوعاً أو كرهاً، وبوجود عامل أمريكى أو بغيره، ولكن الحكومة المصرية تعتقد أنه لا فرق بين الإخوان والمتطرفين فى الحركات الإسلامية. ومن الواضح أن هناك فرق كبير بين الإخوان كقوة سياسية فى ظروف عادية، وبين حركة حماس كحركة تحرير ضد الاحتلال الإسرائيلى. وفى نفس الوقت تريد أن تكون جزء من النظام السياسى الفلسطينى. والقاعدة التى يرتكز عليها الإخوان وحماس هى المرجعية الدينية الإسلامية، والاتفاق فى الرؤية السياسية بالنسبة لإسرائيل، مع فارق واحد وهو أن حماس مستهدفة من إسرائيل وتخضع للملاحقة والاغتيال، أما الإخوان فهم فى مأمن من الملاحقة الإسرائيلية، ولكنهم ليسوا فى مأمن من الملاحقة المصرية، وهى ملاحقة

أقصاها الاعتقال أو السجن ولم تصل إلى حد الاغتيال، وربما يؤدى وجود حماس والإخوان فى الحكم إلى التآلف والتعارف بين عناصر النظام السياسي في البلدين.

أما موقف الشارع في البلدين من الحركتين فيجب أن نميز بين موقف المثقفين العلمانيين والأحزاب اليسارية الليبرالية في مصر، وبين موقف الرجل العادي. فقد أظهر المثقفون وبعض الأقباط عداءً شديداً للإخوان المسلمين، بينما رحب بهم رجل الشارع العادي. أما حماس فلم تلق هجوماً من طوائف الشعب الفلسطيني. ويرجع السبب في قبول حماس والإخوان من الرجل العادي هو العمل الاجتماعي المباشر والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى المرجعية الدينية التي تجمع عليها المجتمعات الفلسطينية والمصرية.

أما العامل الثالث: فهو موقف الغرب من الحركتين ومن دورهما. فإذا كان الغرب يرفض حماس رفضاً قاطعاً انسجاماً مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، ووضع حماس على القائمة السوداء الخاصة بالمنظمات الإرهابية، فإن الغرب لم يعلن عدائه بعد للإخوان المسلمين، بل يمكن القول أنه شجع الإخوان على الدخول في التجربة السياسية، وقد يكون ذلك جزءا من محاولة الغرب توسيع قاعدة المشاركة السياسية في مصر. ومن الواضح أن سبب التمييز في الموقف الغربي من حماس والإخوان ليس هو لموقف الغربي من دورهما في النظام السياسي الفلسطيني والمصري، ولكن العامل الإسرائيلي هو الذي دفع الغرب إلى معاداة حماس.

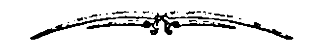
وأخيراً، فإن العلاقة بين الحركتين على المستوى الاستراتيجي تدخل في إطار موقف التيار الإسلامي عموماً من إسرائيل والغرب والنظم السياسية القائمة، على أساس أن التيار الإسلامي يختلف عن التيار الإسلامي الجهادي، ونحن نقصد طبعا التيار السياسي، ولذلك لا يستبعد التساند بين الحركتين حماس والإخوان، كما لا

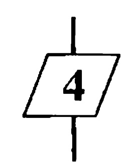
يستبعد أن تستعدي إسرائيل مصر ضد الإخوان أيضا، حتى لو كان ذلك يتناقض مع الموقف الأمريكي من الإخوان، خاصة بعد أن أعلن المرشد العام في مصر أن المحرقة خرافة، على غرار ما أعلنه الرئيس الإيراني مؤخرا حول إسرائيل والمحرقة اليهودية في ألمانيا. والجدير بالذكر أن هناك اعتقادا غذاه الغرب في العالم العربي بأن حماس والإخوان لا يبعدان كثيراً عن القاعدة، رغم إعلان الحركتين عدائهما للقاعدة، غير أن المسيحيين في إسرائيل قد طلبوا من حماس بالفعل حمايتهم من هجمات القاعدة ضد إسرائيل في المستقبل، بسبب عجز الحكومة عن حمايتهم، ولاعتقادهم بأن عند حماس قبولا لدى القاعدة. وعلى أية حال، فإن التقارب بين حماس والإخوان قد دفع البعض إلى الافتراض بأن الإخوان هم الجذع الرئيسي للتيار الإسلامي، وأن حماس هي أحد فروع هذا الجذع. فإذا كانت حماس والإخوان يمثلان التيار الإسلامي الغالب في المجتمعات المصرية والفلسطينية، فلماذا لم يهاجم المسيحيون الفلسطينيون حماس، بل رحبوا بها، بينما هاجم أقباط مصر الإخوان، وهدد أحدهم بأنه لا يتصور وجود الإخوان أصلا على قيد الحياة؟

يبدو أن البيئة الفلسطينية قد تعلمت التسامح، لأن عدوهم هو إسرائيل. ولعلنا نلاحظ القس عطا الله راعي الكنيسة الأرثوذكسية في بيت لحم الذي انتخبه الكرادلة بالإجماع بعد فضيحة قيام أحد القساوسة اليونانيين ببيع أراضي لليهود، وتدخل تصريحات القس عطاالله على أنه أشد وطنية من بعض الزعماء السياسيين في فلسطين. أما في مصر، فإن تخوف الأقباط يقوم على افتراض أن وجود الإخوان في الساحة السياسية، وربما في السلطة بعد ذلك، يمكن أن يحول مصر إلى دولة دينية، فتتكرر تجربة التيار الإسلامي في السودان وعلاقته المتوترة بالجنوب، وهذا وهم كبير، لأن الدولة الإسلامية حتى في أكثر عصورها ازدهارا كانت تعترف

بالخصوصية الثقافية والدينية لكل الأقليات الدينية، على أساس أن الأديان الثلاثة السماوية تتجاور ولا تتناسخ، أي لا ينسخ بعضها بعضا.

تلك تجربة جديدة في مصر وفلسطين بعد أن ضنت الظروف في الجزائر على تمكين التيار الإسلامي في الحكم عام ١٩٩٢، وبعد أن فشل التيار الإسلامي في السودان لاعتبارات سودانية ودولية. وعلى أية حال، فإن التيار الإسلامي في مصر وفلسطين هو جزء من النظام السياسي وليس قائدا لهذا النظام.





الجدار الفولاذي المصري في ضوء القانون الدولي

اعترفت مصر مؤخراً بعد تأكيدات رسمية أمريكية إسرائيلية بأنها تبني جداراً فولاذياً على معظم طول حدودها مع غزة وأنها تهدف من ورائه إلى حماية أمنها القومي ومنع التسلل والمخدرات والأسلحة، وأن هذا الجدار يمنع الأنفاق التي كانت تستخدم في هذه الأغراض. وقد شعر سكان غزة نفسياً بالاختناق لتصور أن هذا الجدار الهائل الفولاذي الذي قال الخبراء عنه أنه سيضر ضرراً مالياً واقتصادياً بالقطاع وسكانه، كما أنه حاجز نفسي مخيف لأول مرة بين مصر وفلسطين بعد أن كان القطاع تاريخياً جزءاً من أمن مصر القومي، ولكن مصر تعتبره الآن منفذ التهديد لهذا الأمن.

ورغم أن هذا الجدار في ظروف غزة يزيد بؤسها ويشجع إسرائيل على المزيد من قهرها ويمكن إسرائيل من إحكام الضغط على سكانها وإبادتهم بهذه المساعدة الثمينة، بما يناقض كل دين وخلق ومروءة، فإن شعور غزة بأن هذا الجدار تبنيه في الواقع مصر بأموال وتخطيط وطلب إسرائيلي وأمريكي يجعل غزة تنزف لجفاف مشاعر العروبة والأخوة والذرائع المصطنعة، بل ومرارة شعورهم بأنهم يهددون مصر ولا يهددون إسرائيل. ولاشك أن المقارنة ترد على ذهنهم بين جدار مصر وجدار إسرائيل في ظل الحصار الخانق، ولكن رحمة الله في السماء

هي الباقية بعد أن جفا عليهم القريب والبعيد، فصارت مصر عندهم كما قال شاعرنا في رثاء ابنه محمد الذي اختطفه الموت صبياً، فقد أضحى مزارة قريباً على بعد، بعيداً على قرب. لقد أنجزت فيه المنايا وعيدها، وأخلفت الآمال ما كان من وعد. ورغم ما يعلمه أهل غزة من أن هذا الجدار من ثمرات التعاون بين الحكومات المصرية والإسرائيلية والأمريكية في هذا المشروع العملاق لحماية مصر التي «تحرص» واشنطن وإسرائيل تماماً على أمنها واستقرارها، إلا أن الشعب المصري ليشعر بالأسى لاستكمال ما عجزت عنه إسرائيل وما لم يحدثه إغلاق معبر رفح. وقد أدانت حماس الجدار باعتباره يجلب المزيد لمأساة أهل غزة ويسهم في القتل البطيء لسكانه، وكان الأولى بمصر أن تكفكف دمعهم وتداوي جراحهم، كما أنهم يخشون أن يكون نذيراً بعدوان إسرائيلي جديد على القطاع البائس، بينما أيد أبومازن بشدة حق مصر في إقامة الجدار. وقد قيل في الجدار الكثير ولكن هذه المقالة تعني بشكل أساسي بالوضع القانوني لهذا الجدار، ومدى مخالفته للقانون الدولي، ومدى وجاهة الموقف لرسمي المصري من أن بناء الجدار عمل من أعمال السيادة لمصر على إقليمها وكأن هذا الموقف قد قرأ خطأ ما قررته محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل عام ٢٠٠٤ من أن من حق إسرائيل أن تبني جدارها داخل حدودها. ولكن حكم المحكمة يتحدث عن التزامات الدولة المحتلة حتى يصون الأراضي المحتلة من الجور، بخلاف جدار مصر الذي يدخل مصر مرة أخرى بعد مواقفها خلال المحرقة وبعده في معبر رفح دوائر التجريم القانوني والأخلاقي.

والمعلوم أن إسرائيل والولايات المتحدة سبق أن أبرمتا في اللحظات الأخيرة في إدارة الرئيس بوش اتفاقاً يخول الدولتين العمل على جهات عديدة من بينها الأراضي المصرية لإحكام الحصار على غزة واحتجت مصر يومها لأن الاتفاق

يعتدي على سيادتها ويبرم دون وجودها وينفذ مع ذلك على أراضيها، ورغم ذلك كان تعليقها ضعيفاً لا يناسب هذا الاعتداء الفادح على سيادة مصر الحقيقية، ولكن يبدو أن غضب مصر لم يكن بسبب انتهاك سيادتها، ولكنه كان جزءاً من الغضب والتوتر بسبب مواقف إدارة بوش المهينة لمصر.

من الناحية القانونية، يجب التأكيد على أن المرجعيات القانونية لتكييف الجدار المصري هي اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس لعام ١٩٤٨، وما يقرره نظام روما من أحكام حول أنواع الجرائم وأركانها والذي ألقى الضوء بشكل أكبر على ما تضمنته اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة، كما تلزم الدول الأطراف خاصة المرتبطة بشكل مباشر بالإقليم المحتل في حالة مصر وغزة، بل إن هذه الاتفاقية تعطي القضاء المصري اختصاصاً عالمياً مثل باقي السلطات القضائية في الدول الأطراف، ولذلك لامحل للاحتجاج بحرمان القضاء من هذه السلطة بذريعة أعمال السيادة أو أن هذا العمل يعتبر من أسرار الدولة العليا.

ولاشك أن المقارنة ستظل واردة أيضاً عند الدارسين لكل أنواع الحواجز والحوائط والجدر والظروف التى لابست إنشاء كل منها، خاصة وأن بعضها كانت له سمعة طيبة دفاعية مثل سور الصين العظيم، كما كان بعضها الآخر سيئ السمعة مثل حائط برلين الذى يفصل بين عالمين متصارعين، العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى، وكان سقوطه إشارة إلى انتهاء فترة الحرب الباردة واختفاء النظم الشيوعية. وإذا كان جدار برلين قد استهدف فى إطار التفكير الساذج منع شرق ألمانيا عن التواصل مع غربها ولم ينتهك أياً من أحكام القانون الدولى الظاهرة، فإن جدار إسرائيل وجدار مصر يناقضان أحكام القانون الدولى بمرجعية واحدة

ويعتبران كلاهما جريمة من جرائم النظام العام الدولى.

ولذلك فإن جدار مصر قد أصبح جزءاً من النظام الجنائى الدولى، وسوف يعكف الدارسون فى مختلف التخصصات على معالجة هذا الموضوع فى المستقبل.

وسوف يستهوى دارسى القانون الدولى المقارنة الفذة بين جدار مصر وجدار إسرائيل. فإذا كان جدار إسرائيل قد بنى لصالح إسرائيل وأداة لضم الأراضى الفلسطينية، فإن جدار مصر قد بنى هو الآخر لما تراه مصر لمصلحتها. وإذا كان جدارإسرائيل قد أدانته محكمة العدل الدولية لأنه انتهاك لالتزامات الدولة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن جدار مصر يدخل مصر يقيناً في دائرة التجريم القانوني على ما سنفصل في هذه المقالة.

أكد الأمريكيون والإسرائيليون على الأقل أن مصر تقيم بمساعدة شاملة من الجانب الأمريكى جداراً طوله عدة كيلو مترات وبعمق ١٨ متراً ومن الفولاذ.

من الجانب المصرى لم يتأكد صراحة وإنما تأكد ضمناً، وأما أسباب بناء الجدار كما أوضحها المصريون فهى منع التهريب بين مصر وغزة. أما حق مصر فى بناء الجدار داخل أراضيها فقد أوضحه السيد وزير الخارجية وأكد أنه قرار سيادى يعود إلى مصر وأمنها القومى. وأود فى هذه المقالة أن أناقش بهدوء هذه الأقوال من وجهة نظر قانونية خالصة.

فمن حق أى دولة أن تفعل ما تشاء داخل حدودها لتأمين نفسها من جيرانها، ولكن القاعدة المستقرة فى القانون الدولى هى أن حق هذه الدولة مقيد بالتزام عدم الإضرار بشكل غير مشروع بالدولة المجاورة أو الإقليم المجاور. وفى تحليل عن الجدار سوف أنحى تماماً المقولات والأوصاف التى تطلق من مصر أو صوب مصر حول التضامن العربى، أو أن فلسطين فى كبد كل مصرى أو أن الفلسطينيين

مسلمون ويجب إنقاذهم، لأنها أوصاف لم تعد تلامس الواقع بل تستفز القارئ ولكى أركز فقط على حق مصر الذى أكدته فى خطابها الذى باحت به حتى الآن بشأن الجدار.

عندما يتعلق الأمر بغزة التى يحدها شمالاً البحر المحاصر وعلى طول حدودها الشرقية والجنوبية إسرائيل التى تحمل مشروعاً صهيونياً هدفه القضاء على الشعب الفلسطينى والتربص الدائم بغزة وإعلانه إقليماً معادياً تجيز فيه كل ما يحظره القانون الدولى، فإن الحد الغربى لغزة وهو مصر يصبح هو محط الأمل من الناحية النفسية ليس فقط لإنقاذ غزة من الوحش الصهيونى ولكن لإمداد غزة بكل مايلزم من ضرورات البقاء وهى فى الظروف العادية مسألة اقتصادية إذا حسنت النوايا وهى مصدر للربح بالنسبة للجانب المصرى.

ولكن لأسباب كثيرة لاداعى لإقحامها فى هذا السياق رأت مصر أن تقيم عازلاً صلباً بينها وبين هؤلاء «الأعداء» الذين يتربصون بها الدوائر ويغيرون عليها من حين لآخر ويسببون لها الإحراج مع إسرائيل، ومصر تظن أن هذا القرار مصدره الشعور المصرى الخالص دون إملاء من أحد بهذه المخاطر.

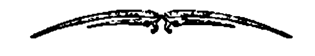
لكن على الجانب الآخر، فإنه لما كان القانون الدولى يعتبر غزة أرضاً محتلة وأن حصارها من الجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية لسكانها، فضلاً عن كونه جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد أوجب القانون الدولى على الدول أطراف المعاهدات التى تجرم هذا العمل أن تسعى إلى فك هذا الحصار وإنقاذ السكان وكفالة الحد الأدنى من الظروف الإنسانية لبقائهم. أما بالنسبة لمصر، وبسبب وضعها كمنفذ وحيد على الجانب الآخر لغزة فقد رتب القانون الدولي عليها التزامات أخرى وهي ضرورة فتح معبر رفح وكافة منافذ الحدود الأخرى

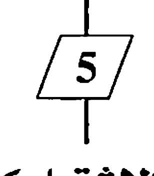
لإنقاذ غزة من مخطط الإبادة الإسرائيلي. أما إحكام الحصار عن طريق إغلاق المعبر ورفض تمرير المؤن اللازمة، فقد أدى إلى إنشاء الأنفاق وهي منافذ للنجاة من هذا المخطط، فيكون إغلاقها هي الأخرى، ومنع الهواء من المرور إلى غزة عن طريق جدار فولاذي تفننت إسرائيل والولايات المتحدة في صناعته لينقل حدود إسرائيل مع غزة شرقاً وتحل محل حدود مصر مع غزة غرباً بأيدي مصرية وبأمن مصري، فهو عمل بعيداً عن الأوصاف العاطفية التي لم يعد لها معنى مع مصر الرسمية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة مصر، يجعل بناء الجدار جريمة مركبة بامتياز. فالهدف المعلن هو الإمعان في خنق سكان غزة، ومعاقبتهم لذنب لم يرتكبوه وإرهابهم إلى حد الموت لقاء تمسكهم بنظام أحبوه أو كرهوه، اختاروه أو فرض عليهم ليس لأحد التدخل فيه مهما كان رأيه فيه من الناحية السياسية. فالهدف السياسي لا قيمة له لأن القانون يعول على النية الإجرامية وهي إبادة السكان بقطع النظر عن الدوافع. كما أن الجدار نفسه يعني أن مصر تخلت عن التزاماتها القانونية الدولية لصالح سكان غزة المحاصرين وتعاونت مع إسرائيل على إحكام الجريمة. وقد سبق للأستاذ ريتشارد فولك مقرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأراضي المحتلة أن أشار في تقريره حول محرقة غزة إلى جريمة حرمان أهل غزة من حق الفرار من الهلاك، فما بالنا وأن الجدار يجعل الهلاك محققاً ويزيل كل احتمال لتحقيقه.

إن مشاركة مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة في إبادة سكان غزة مهما كانت مبرراته لدي كل هذه الأطراف يضع مصر تماماً في دائرة التجريم، ناهيك عن أن هذه المشاركة هي امتثال مصري لاتفاق أمريكي إسرائيلي سبق لمصر أن اعتبرته تدخلاً سافراً في شئونها وغضبت لأنه ينفذ على أراضيها دون مشاركتها ويبدو أن زوال بوش، ومشاركة مصر قد صحح هذا الموقف الذي لن يغفره التاريخ أبداً، كما

أن له ما له يوم يقوم الحساب. لقد نظرت مصر إلى جانب واحد وغابت عنها أهم الجوانب خاصة وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

تلك رؤية قانونية خالصة لا أثر فيها للجوانب الإنسانية أو القومية أو الدينية أو الأمن القومي الصحيح، ويكفي أنها أكبر خدمة تقدم للمشروع الصهيوني سيدفع ثمنها أجيال مصر في عصور لاحقة.





الاشتباك
بين حماس والإخوان في مصر

العلاقة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس فى فلسطين علاقة حميمة لكنها ليست علاقة عضوية، كما أنها ليست علاقة تحالف، وأن الحركتين لهما أوضاع وحسابات مختلفة كل فى نطاقها الإقليمى، بقطع النظر عن أية علاقة أخرى تنظيمية أو غيرها. كذلك ليس صحيحاً أن انتعاش أحدهما يؤدى إلى انتعاش الآخر، وأن ذلك فى ظنى هو اجتهاد فى غير محله أدى آثار أبسط ما يقال فيها وعنها أنها بالغة الخطر على علاقات مصر الدولية، كذلك فهى تنطوى على خلط كبير للأوراق لا يجوز الاستطراد فيها.

وتتحدد مقولتى فى المطالبة بأن تتم دراسة آثار الخلط بين حماس وحركة الإخوان المسلمين. فقد ظهرت عدة مؤشرات لهذا الخلط بين حماس والإخوان، وسبب هذا الخلط هو الاعتقاد الصحيح أو الخاطئ بأن حماس امتداد للإخوان أو هى الإخوان فى فلسطين أحياناً، وتفرع عن ذلك نتيجة هامة وهى أن نجاح حماس فى فلسطين فى الانتخابات فى يناير ٢٠٠٦ كان أثراً من آثار نجاح الإخوان فى أن يكون لهم أقل من ربع أعضاء مجلس الشعب فى مصر. معنى ذلك أن دخول القوتين إلى السياسة الداخلية كان قرارا صائباً من وجهة نظر الحسابات الاستراتيجية للحركتين فى منطقتهما. ولكن جانباً من المراقبين ذهب

بالنتيجة إلى الأبعد، وهو أنه إذا كانت حماس قد تسببت بهذا النجاح فى شقاء الشعب الفلسطينى فإن ما يعانيه الإخوان فى مصر كفيل بأن تقرر قيادة الحركتين الانسحاب من الحياة السياسية مادامت وجودها يثير هذا القدر الهائل من المشاكل. بل ذهب غيرهم بهذه النتيجة إلى أبعد من ذلك، فاعتبروا أن نجاح حماس والإخوان سوف يجلب نجاحاً لكل التيارات الإخوانية فى العالم العربى التى حققت بالفعل بعض النجاح فى الكويت والبحرين والأردن وغيرها، بصرف النظر عن الانفصال المؤقت بين النجاح فى الانتخابات التشريعية، والتأثير فى الحياة السياسية والبرلمانية.

من أسباب هذا الربط هو تعاطف الإخوان مع حماس ومساندتهم السياسية وربما المادية لهم، وتفسير هذه المساندة بأنها تعبير عن وحدة الفكر السياسى والدينى أكثر من كونه تعبيراً عن التضامن مع حركة مرجعيتها إسلامية وتقاتل ضد الاحتلال الصهيونى. وإذا كانت حماس والإخوان فى خندق واحد ضد الاحتلال، فهو نفس الخندق الذى تقف فيه الشعوب العربية والإسلامية وكل الشعوب التى ضاقت ذرعاً بالغضب الصهيونى. ولكن عدداً من الكتاب طور هذه الفكرة فافترض أن حماس خصم للحكم فى فلسطين، مثلما أن الإخوان خصم للحكم فى مصر، ومن شأن مناصرة حماس أن تكون مناصرة ضد الحكم وليس ضد إسرائيل مما يؤدى إلى القول بأن الحكم فى العالم العربى يتساند ضد خصومه فى الداخل، ومن ثم فسر هؤلاء موقف مصر الرسمى من الصراع على السلطة فى فلسطين بأنه موقف مؤيد لأبي مازن ضد حماس من هذه الزاوية، وليس لأن أبا مازن على حق أو على باطل. بل زاد هؤلاء همسا أن الموقف الحكومى العربى من حماس أملته الولايات المتحدة ولكنه لقى هوى فى حكومات العالم العربى، مما دفع الإعلام الرسمى إلى الميل نحو أبو مازن أكثر من كونه تأييدا لفتح ضد حماس. وقد دخل العلمانيون المصريون على

الخط وهم الذين يطلقون على أنفسهم «المثقفون» المستنيرون، مقابل الآخر المتدين المنغلق المتخلف، فهاجم هؤلاء العلمانيون حماس امتدادا لهجومهم على الإخوان رغم أن الموقف التاريخى للعلمانيين بوصفهم تقدميين كانوا دائماً فى تيارات اليسار الذى اتخذ موقفا من الدين ومن الاستعمار ومن إسرائيل، ومن النظم الاستبدادية، ومن كل من يصادر حرية الإنسان سواء كان بشرياً أو سماوياً. وقد اجتهد بعض هؤلاء اجتهادا نادراً وكأنه يضع يد السلطة على أشد أعدائه وتجاهل تماماً جوانب القضية الخطيرة، حيث شجع الطرف الآخر فى المعادلة فى الحالتين. فأيد إسرائيل ضد حماس، كما أيد الحكم فى مصر ضد الإخوان وتجاهل الفارق بين الخصمين. فالحكم فى مصر فى علاقته بالإخوان له إطار داخلى وطنى لنا عليه تحفظات كثيرة فى نفس السياق بحسبان أن الحكم يعلن أنه يسعى إلى إقامة نظام ديمقراطى وأن هذا الإعلان يحتاج إلى متطلبات عملية من الشفافية واحترام القانون والمنافسة الشريفة المتكافئة، أما إسرائيل فتعتبر الصراع مع حماس جزء من المشروع الصهيونى لتصفية الخصوم والمناهضة لهذا المشروع وتعتبر إسرائيل الاحتلال مشروعاً لأنه أداة تحقق التهام فلسطين.

ولا أظن أن الحكم والعلمانيين فى مصر يقصدون مناصرة إسرائيل وعونها على مشروعها الصهيونى فى فلسطين. وقد ظهر خبر فى الصفحة الأولى فى الصحف المسماة بالقومية مفاده أن من بين التهم الموجهة إلى قيادة الإخوان العثور بحوزتهم على نشرات تفيد مناصرتهم دعمهم لحماس. وقد تصورت أننى أقرأ جريدة إسرائيلية، أو خبراً عن الحكومة الإسرائيلية منشوراً فى هذه الصحف المسماة بالقومية حتى أن أوسعها انتشاراً جعلت هذا الخبر المانشيت الرئيسى. فإذا صح أن مساندة حماس فى مصر ضد المحتل الإسرائيلى أصبح جريمة، فإن لذلك ثلاثة

دلالات خطيرة.

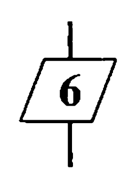
الدلالة الأولى: هو تحريم التضامن مع المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل وهذا يتناقض مع الموقف المصرى الرسمى الذى وافق فى قمة الرياض على دعم المقاومة مادامت إسرائيل ترفض ساعى السلام.

الدلالة الثانية: أن كل الشعب المصرى مرشح لنفس الاتهام.

والدلالة الثالثة: أن الإمعان فى مطاردة الإخوان بلغ حد تجاوز الكثير من التقاطعات السياسية الحادة مما يتعين معه الحذر فى الخلط بين العداء للإخوان والعداء لحماس. ولعله من المعلوم بالضرورة أحياناً أن قضية الحريات فى مصر تحتاج إلى مراجعة وأن ضيق الحكم بأى منافس مسألة مشروعة، لكنها تطلب التعبير عنها بوسائل مشروعة إذا أخذنا معنى الضيق على أنه مزاحمة، وهو فى النهاية حرص على الاستحواذ على ثقة الشعب وليس على الغنائم. وأظن أن الشعب يريد أن يرى منافسة مشروعة فى ساحة واسعة بين أكثر من متنافس على ثقته وألا ينفرد طرف بالساحة حتى لا تنتشر المقولة السخيفة بأن الشعب لا يجد بديلاً وهو يرى البدائل تقمع فى مهدها والكفاءات تقبر فى معازلها فيصبح المسرح واحدا والنص واحدا والممثل واحدا فى عرض ركيك لا يليق بدعاوى الديمقراطية.

إن الصراع فى فلسطين سببه الأساسى مخطط إسرائيل الذى نجح فضيق على الجميع وعاقب الجميع ثم أفرد حماس وهو عازم على القضاء عليها، ولكن الحقيقة هى أن الزبد هو الذى يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس هو الذى يمكث فى الأرض. تلك سنة الله فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً.





صورة حماس وحزب الله في العالم العربي

يمكن القول بصورة عامة أن الرأى العام العربى فى إجماله يكن احتراما وإعجاباً لحماس وحزب الله، وكل من يساندهما أيا كان عرقه أو دينه، وهذا الموقف العربى له أسباب كثيرة أهمها و فى مقدمتها أنهما يقاومان الطغيان الإسرائيلى ويمثلان خط النضال ضد هذا العدو الغاصب. وبنفس القدر وبنفس النسبة يتحفظ الرأى العام على كل الأطراف العربية وغير العربية التى تناوئ حماس وحزب الله وتخص بالاهتمام موقف الحكومات فى لبنان وفلسطين، والسبب أيضاً هو الوجه الآخر للسبب الأول تقريباً وهو أن إسرائيل وأمريكا تدعمان الحكومتين، ويعجب الرأى العام لانتقاد إيران وسوريا لدعمهما حزب الله وحماس ويعتبر هذا الرأى العام الإجمالى أن النقد يوجه لكل من يناصر إسرائيل ويدعمها فى عدوانها فى فلسطين ولبنان وإملاءها على دول عربية أخرى لا تجرؤ على تحمل غضبة إسرائيل أو همسات العتاب منها، لأن غضب إسرائيل لا تدرك عواقبه المباشرة، فضلاً عن أن من أغضب إسرائيل فقد أغضب سيد البيت الأبيض.

ومادامت النخبة عادة هى التى تفكر وتتخذ المواقف الفكرية وتؤثر أحياناً على بقية شرائح الرأى العام، فقد انقسمت هذه النخبة حول

موقفها من حزب الله وحماس طوائف شتى يمكن أن نميز أهمها وهى ثلاثة طوائف.

الطائفة الأولى: التى تأمل فى تحالف كل قوى المقاومة ضد الهيمنة الأمريكية والبلطجة الصهيونية، وأن هذه القوى هى الدرع الواقى لما بقى من شرف هذه الأمة.

أما الطائفة الثانية: فهى التى لا تطيق حزب الله وحماس، كل لأسبابه، فمنهم من يبغضهما معاً لأن لهما مرجعية إسلامية. ومنهم من يقف منهما موقفا سلبيا، لمجرد أن صواريخ حماس فى نظرهم عبثية، و أن حصيلة ضحاياها عدد من الإسرائيليين قد أصيبوا بحالة من الرعب والهلع، ومنهم من ينتقدهما لأنهما يعارضان حكومتى بلادهما، أو لأنهما فى المعسكر الآخر ضد هذه الحكومات.

أما الطائفة الثالثة : فهى التى تفرق بين حزب الله وحماس، فترى حماس – على عكس حزب الله قد انشغلت بالصدام مع السلطة واحتفلت بالشعارات بدلا من بناء القدرات. هذا التوصيف ينبع من رؤية تستحق المناقشة بشرط ألا تنطلق هذه الرؤية لحماس من كونها امتداداً للإخوان المسلمين، فيتم صب الغضب على حماس بنفس القدر الذى يصب على الإخوان المسلمين. ودون أن يفهم أننى أدافع عن أحد، فإننى أرى أن نقد حماس أمر مشروع فقط من أولئك الذين يعلنون انحيازهم للأمة ضد أعدائها وللمقاومة كمبدأ ضد الاستسلام. ولا ضير من تكرار ما سبق أن رددته قولا وكتابة حول الفوارق الجوهرية بين المقاومة الفلسطينية وغيرها من حركات التحرر الوطنى بما فى ذلك حزب الله، ولكننى سوف أخصص للمقارنة بين حماس وحزب الله مقالاً آخر، يكفى هنا أن أسجل بصدد حماس الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: أننا ما لم نكن فى موقف القاضى العادل ونعلن الأحكام قاطعة للصالح العام، فإن الحقيقة سوف تضيع فى تضاعيف الجدل، والنتيجة هى اتساع

دائرة التضليل على حساب المصالح العليا، ولصالح عدونا. وأيا كان الخلاف بين حماس وفتح، رغم أنه فى نظرى خلاف بين منهجين إزاء إسرائيل، فإنه لا بديل عن الحوار والتوحد بأى ثمن، وأن نواجه الطرف الذى يرفض هذا الخط ونتصدى له لأنه يهدر الوقت والجهد ويعرض القضية لأكبر المخاطر. بل إن استمرار الشقاق بين الفلسطينيين قد زرع ثارات ووسع الشقة بين كل الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وفى هذا السياق فإن ذرائع تعجيز حماس التي قدمها أبو مازن لإرضاء إسرائيل غير مقبولة، ويجب الحوار دون شروط أو ذرائع، وليقبل أبو مازن لجنة التحقيق العربية التى اقترحها وزراء الخارجية العرب ذات يوم، لنرى إن كانت حماس قد قامت بانقلاب كما يقول، أو أنها حسمت الموقف لطرف واحد واضح كما تقول حماس. ويجب أن يدرك الطرفان أن مضى المدة ليس فى صالح أيهما، فيصبحان معاً عبئا على القضية وعلى هذا الشعب البائس.

الملاحظة الثانية: أن حماس حصلت على ثقة الشعب فى انتخابات ديمقراطية مشهودة، ولكنها لم تمنح أى فرصة، فبدأت الحرب ضدها منذ البداية من جانب فتح وإسرائيل، وتم تأليب الدول العربية والمجتمع الدولى عليها.

الملاحظة الثالثة : هى أن السلطة الوطنية كانت تضم حماس فى الحكومة والمجلس التشريعى وأبو مازن رئيس السلطة وكلاهما على نهجين مختلفين : حماس تؤمن مثل حركات التحرر الأخرى بالجمع بين المقاومة والحكم، وأبو مازن لا يجيد إلا لعبة الحكم ولا يطيق المقاومة كموقف مبدئى، فجعلت إسرائيل أبو مازن العمود الفقري لحربها ضد حماس والناطق الرسمى باسم إسرائيل والمردد لمصطلحات خادعة مثل الشرعية الدولية، وشرعية رئيس السلطة، والقبول بالاتفاقات السابقة، ولو اتحد أبو مازن وحماس، وتسامى فوق جراح هزيمته

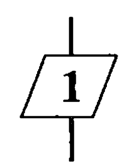
كرئيس لفتح أمام حماس، ورفض التحالف مع إسرائيل، لكان قد استثمر ورقة حماس للضغط على إسرائيل، ولكنه تعلم الكثير من دروس مصير أبو عمار.

الملاحظة الرابعة: هى أن الدول العربية انصرفت عن حماس ومساندتها، بل وضيقت عليها، وساندت أبو مازن منذ نتائج انتخابات يناير، وشاركت فى الحظر الدولى، وسكتت على اعتبار حماس منظمة إرهابية، وتعرضت هذه الدول لضغوط هائلة من إسرائيل وأمريكا، فلم تتمكن حماس من بناء قدراتها أو حتى توقى ضربات إسرائيل الموجهة لمقاتليها وكوادرها، ولم يصمد معها سوى إيران وسوريا، فمن يلام إذن؟ وهل المطلوب أن تعلن حماس التوبة عن عصيانها خط الاستسلام لكل من إسرائيل وأبو مازن، وأن تسلم سلاحها لهما فتضفي بذلك على إبادتها مشروعية الاعتراف بالخطيئة. وهل يجادل هذا الفريق الناقد لحماس فى أن كفاح حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية هو رمز الرفض للمشروع الصهيونى، رغم أن هذا الكفاح لن يؤتى ثماره إلا بحضن عربى دافئ يقف هو الآخر ضد المشروع الصهيونى. ولماذا تلام سوريا وإيران وهما يدعمان الحق فى مواجهة الباطل، بينما تراجع العرب واستبدلوا المساندة بالنقد والتجريح، ولماذا لا تلام أمريكا على دعمها الأعمى للإبادة الإسرائيلية وهضم الحقوق العربية، كما تلام على مخطط دعم أبو مازن عسكريا وماليا للانقضاض على حماس وليس لاستخلاص الحقوق من إسرائيل المغتصبة؟



الفصل الثاني

مصر وإسرائيل



أيهما أفضل لإسرائيل : تطويع حماس أم إسقاط حكومتها

لا شك أن حماس تصارع وتخوض معركة البقاء فى الساحة السياسية. ولانظن أن تجربة حماس لها نظير فى تاريخ الأقطار المحتلة. فهى تواجه العدو والصديق، والكل مجمع على أنها لابد أن تقبل بشروط إسرائيل. فلم تعد القضية مناقشة هذه الشروط وبيان عدم دقتها أو العدل فيها، فالكل يعلم أن الطرف القوى هو الذى يفرض شروطه، والمجتمع الدولى كله يسانده. صحيح أن الفارق أصبح واضحاً بين سياسات القوة ومتطلبات الأخلاق الدولية، فى عصر ارتد فيه العالم إلى بدايات العصور الحديثة حين كانت القوة وحدها هى التى تحدد الحق وتفرض التسويات المختلفة للمنازعات الدولية. ولكن الصحيح أيضاً هو أنه فى حالة إسرائيل تتوقف المعايير الدولية وتسود معايير المصلحة الإسرائيلية. فقد قررت إسرائيل منذ البداية أن قوتها العسكرية وقوة تحالفاتها الدولية هى التى شكلت تاريخ إسرائيل وعلاقاتها فى المنطقة، حتى تمكنت من كسر الإرادة الرسمية العربية. وليس إصرار إسرائيل على أن تسوى القضية من طرف واحد إلا ترجمة لاختلال الميزان السياسى والعسكرى بين إسرائيل والطرف الفلسطينى، خاصة بعد أن انحسر الصراع فارتد فلسطينياً إسرائيلياً كما بدأ يهودياً فلسطينياً قبل أن

تظهر إسرائيل إلى الوجود مما استتبع تدخل الأطراف العربية. وتشير قراءة الحالة العربية والموقف من القضية الفلسطينية بل حتى فى العالم كله إلى أن هناك توافقاً عربياً صامتاً عى نقص اليد العربية عن القضية وتركها لإسرائيل تسويها بالشكل الذى تريد. وليس هنا مجال لشرح الأسباب والتراكمات التى أوصلت العالم العربى إلى هذا الحد الذى لم يعد لديه حساسية تجاه المشروع الصهيونى بعد انكسار المشروع العربى، فأصبح العالم العربى ينظر إلى ألفاظ كالصمود والمقاومة والتضحية بالكثير من اللامبالاة اتى يمكن أن تترجم أحياناً إلى حالة من الواقعية الجديدة. ففى قمة بيروت ٢٠٠٢ كان بوسع العالم العربى أن يتحدث عن الانتفاضة وإنشاء صناديق ضخمة لدعمها والإشادة بالعمليات الاستشهادية، فإذا كل ذلك ينقلب إلى عكسه تقريباً وفى أحسن الأحوال التزمت القمم العربية التالية الصمت التام.

ولاشك أن توثق التحالف الصهيونى الأمريكى و«الهجمة الديمقراطية» الأمريكية، التى انكشف زيفها، على المنطقة العربية، وما ترتب على ذلك من غزو العراق، كل ذلك أصاب العالم العربى بالصدمة والوجوم السياسى، فبدأت القشرة العربية للصراع تتوراى، وبدأ الاختراق الدبلوماسى والتجارى الإسرائيلى تحت الضغط الأمريكى حقيقة واقعة لدرجة أن وزير خارجية إسرائيل قبيل قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ تحدث بثقة عن علاقات إسرائيل مع عشر دول عربية جديدة، أى كل العالم العربى إذا أخذنا فى الاعتبار أن نصف الدول العربية تقريباً تقيم علاقات رسمية أو شبه رسمية مع إسرائيل.

والسؤال الآن: إذا كانت الضغوط الهائلة واستعداء الشعب الفلسطينى بسبب معاناته على حماس حتى أن ثلثه فى آخر استطلاع للرأى حث حماس على الاعتراف بإسرائيل لفك عنق الزجاجة مع كل المجتمع الدولى، كما أن أبو مازن بدأ يتحدث

بثقه عن حقه الدستورى فى استبدال حكومة حماس بحكومة مقبولة من إسرائيل ومن العالم، نقول إذا كانت كل تلك الضغوط كفيلة بإسقاط حماس فهل هذا فعلاً ما تريده إسرائيل؟ أم أن إسرائيل تريد تطويع حماس فقط دون القضاء عليها؟

نعتقد أن إسرائيل تضيق ذرعاً بحماس فى السلطة وفى المقاومة وكانت تأمل أن وجودها فى السلطة سوف يملى عليها ما أدركته الحكومات الفلسطينية السابقة. ولذلك التزمت إسرائيل بعدد من الوسائل الضاغطة والمغرية حتى تحاصر حماس منذ البداية دون أن تترك لحماس أية فرصة لكى ترتب خطابها وتنظم سلوكها. ويبدو أن إسرائيل تريد الخلاص من حماس ولكنها لاتريد مضاعفات لهذا العمل. وسوف ترحب بإسقاط أبومازن لحكومة حماس حتى يظل التفاعل بين الأطراف الفلسطينية. وقد أعدت إسرائيل دراسة لصور الضغط المختلفة على حماس حتى تغير سلوكها وتقبل بشروط إسرائيل.

ولكننا نظن أن إسرائيل ربما تفضل تطويع حماس بدلاً من التخلص منها، لأن ذلك يحقق لها عدداً من المزايا، أولها أن حماس بكل ثقلها الشعبى عندما تمتثل لشروط إسرائيل فإنها تضفي الشرعية على المشروع الصهيونى، خاصة فى مرحلة المقاومة، وأبرز معالمها استكمال الجدار العازل وضم الأراضى فى الضفة وكذلك المستوطنات إلى إسرائيل وحسم كل قضايا الوضع النهائى من طرف واحد، أى أن حماس لن تكسب شيئاً وإنما تقر فقط بمشروع أولمرت. وثانى هذه المزايا هى أن تجربة حماس إذا اتجهت هذه الوجهة سوف تكون نموذجاً للحركات الإسلامية التى تتسابق على السلطة فى العالم العربى، وهو أمر تراهن عليه واشنطن وفق نصيحة قدمتها دراسة مؤسسة كارينجى فى مارس ٢٠٠٦. أى أن هناك فرقاً بين الطروحات النظرية المعادية للغرب، وبين السلوك البراجماتى عندما تصل إلى

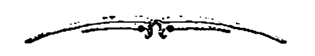
السلطة. وأما الميزة الثالثة فهى أن الشعب الفلسطينى سوف يفقد الثقة فى كل الأطياف السياسية ويستسلم لليأس ويقبل بأى تسوية بعد فقدان الثقة فى قياداته، وقد رأى أحد هذه المشاهد فى سلوك حركة فتح التى كانت من أشد خصوم حماس وأكثر الأطراف شراسة فى التصدى لحماس. ويبدو لنا أن هذه النظرة أى أهمية تطويع حماس هى نفسها التى يفضلها أبو مازن وكل من مصر والأردن، ولديها وجود سياسى وبرلمانى واضح للإخوان المسلمين، وهو أحد العوامل الهامة التى أثرت على موقفهما المنسق إزاء حركة حماس. فإذا أقدم أبومازن على إقالة حكومة حماس، فإن هذا القرار سوف يصطدم بالمجلس التشريعى الذى تسيطر عليه حماس، فتنشأ أزمة دستورية حادة تجعل الوضع الفلسطينى الهش فى دائرة الخطر المحقق، خاصة وأن خالد مشعل اتهم «أبومازن» بأنه عميل لإسرائيل. ولذلك نعتقد أن التلويح بإقالة الحكومة هو من قبيل توليد المزيد من الضغوط على حماس، التى لوحظ أنها بدأت تتحدث عن إمكان اعترافها بإسرائيل إذا اعترفت إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطينى، وهو شرط ميسور إذا أعلنت إسرائيل أن كل حقوق الشعب الفلسطينى قابلة للتفاوض، وهى صيغة تكفى رغم خلوها من أى التزام أو مضمون تماماً كما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطينى فى المفاوضات دون أن تحدد مضمون المفاوضات التى وردت تفصيلاً فى اتفاق أوسلو.

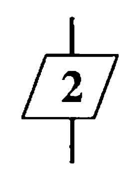
وأخيراً، سواء سقطت حكومة حماس أو أقيلت، أو تم تطويع حماس، المهم أين تقع المصلحة الفلسطينية فى ضوء إصرار أولمرت على خطته التى لايعترف فيها بالشريك الفلسطينى، والذى يؤكد كل يوم أن الخلاف بين حماس وفتح يشهد بعدم قدرة هذا الشريك وجدارته.

وإذا كان من مصلحة إسرائيل أن يتم تطويع حماس، فهل تدرك إسرائيل ذلك؟

لا تشير دراسة المواقف الإسرائيلية إلى اتجاه محدد، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن المعالجات الإسرائيلية لقضية حماس تتجه في جزء منها فى المدى البعيد، حيث تعتبر حماس من العوارض السياسية التي يتعين إبطال مفعولها واستيعابها أو القضاء عليها. ولذلك فإن متابعة إسرائيل للتصريحات المتفائلة لقادة حماس تقرأ على أساس أنها جزء من الحرب النفسية ومحاولة من جانب حماس للإيحاء بالأمل والتخفيف من وقع الحصار الدولي لحماس. وقد ترى إسرائيل أن هذه التصريحات ربما تعد ستاراً يتم تحته تطوير مواقف حماس من إسرائيل.

بعبارة أخرى، فإنه يبدو لنا أن إسرائيل تتجه بالفعل إلى تطويع حماس، وليس إلى القضاء عليها، لأنها تدرك من تجربة تعاملها مع الحكومات العربية أن التطويع عن طريق الضغوط وخلق أمر واقع يسمح بتخلي الحكومات العربية عن مواقفها التي لا يمكن تغييرها عن طريق القوة أو العداء. فهل تنجح إسرائيل في تطويع حماس أم تنجح حماس في كسر العزلة وتطويع الموقف الإسرائيلي؟





حماس
والبدائل الإسرائيلية

أزعم أن المحرك الأساسي للموقف الدولي، خاصة الأمريكي والأوروبي ضد حماس، هو إسرائيل، ولذلك فمن المفيد أن نفهم كيف تفكر إسرائيل، وماذا تخطط إزاء حماس. والثابت أن إسرائيل تحث واشنطن على عدم التسامح مع حماس، وهي تدرك أن واشنطن وأوروبا ليس لهما قضية ضد حماس، وتدرك أيضاً أن ظهور حماس سوف يسمح بفهم جديد للقضية الفلسطينية، خاصة في ضوء الاستنكار المكبوت في كل العالم للمسلك الإسرائيلي المتطرف، الذي لا يدع مجالاً للشك في أن إسرائيل ليست مستعدة لتقديم أي شيء مما تسيطر عليه من الأراضي، كما أنها ليست مستعدة للتخفيف عن الفلسطينيين، أو التوقف عن مطاردتهم، فجعل ذلك الموت أفضل من الحياة بالنسبة للشعب الفلسطيني. وتستطيع حماس بسهولة أن تقدم عرضاً جديداً، وتصنع مشهداً مؤثراً لمأساة هذا الشعب، خاصة إذا توافقت فتح والقوى الأخرى مع حماس، وألا تضع في وجهها العراقيل، مما يساعد إسرائيل على تحديد خيارات سلبية في النهاية.

والحق أن كل البدائل والخيارات الإسرائيلية تقوم على تحقيق هدف واحد، وهو التخلص من حماس كقوة سياسية تمكنها من الوقوف على

منصة عالية بعد أن كانت تطارد فى ساحات القتال، وتعمل في سرية تحت الأرض.

أما الخيار الأول : فهو ما عبر عنه Michael Herzog في مقاله في عدد شهر مارس ، وإبريل من مجلة Foreign Affairs بعنوان « هل يمكن » استئناس حماس ؟ ويرى أن بعض المتفائلين (لاحظ الفرق بين المتفائل العربي والمتفائل الصهيوني)طبعاً من الصهاينة يعتقدون أن مشاركة حماس في قلب السياسة الفلسطينية سوف يدفع هذه المنظمة إلى اعتدال أهدافها الراديكالية وتكتيكاتها الإرهابية . ويرى أن التاريخ يظهر أن المشاركة السياسية تروض المناضلين ولكن ذلك يتحقق في ظل شروط معينة و محددة ولا يكاد يتوفر أى منها في حالة حماس . ولذلك فهو مقتنع بأن ترك حماس وعدم المساس بها سوف يسمح لها بأن تتحول من منبوذ إلى لاعب في الساحة السياسية .from a pariah to a player هذا البديل الإسرائيلي يلقي دعما في العالم العربي ، حيث انبرى عدد من الكتاب إلى تأكيد المقولة الإسرائيلية بان حماس عليها أن تختار بين الكفاح المسلح و العمل السياسي الرسمي ولا يمكن الجمع بين الاثنين .

ورأى هذا الفريق من الكتاب ان العمل السياسي يخلو من مثاليات القتال المسلح ، ولذلك لا يمكن الجمع بينهما لهذا السبب . بل رأى فريق آخر أن عدم الجمع بين المثال والواقع إجراء مستحدث أو مبتكر ، وإنما هى ثنائية المثال و الواقع التي عرفتها الأجيال عبر القرون .ورأى فريق ثالث أن حماس كان لا يجوز لها أن تشترك في الانتخابات أصلاً حتى تتفادى هذه الازدواجية ، وهو ما عبر عنه الشيخ الظواهري في تنظيم القاعدة،لأن هذه الازدواجية لا تستطيع حماس التوفيق بين عناصرها . من ناحية أخرى رأى فريق رابع أن حماس سوف تضطر إما إلى الانسحاب من الحياة السياسية ، أو التركيز على الكفاح المسلح ، وإما الانصراف

الكامل للحياة السياسية وترك الكفاح المسلح . أما الجمع بينهما فهذا ما لا يمكن تصوره . أما 'حتمالات الانصراف إلى العمل المسلح ،أو العمل السياسي فهذا يتوقف على عضم المخاطر التى تحيط بالحركة و العراقيل التى توضع في طريقها . والمحقق أن الكفاح المسلح يُسلم إلى العمل السياسي ، وفي كل حركات التحرر الوطنى كان المفاوض يعمل على ضوء الكفاح المسلح. ولكن إسرائيل لا تريد أن ترى حماس أصلاً لا في السلطة ولا في الميدان . وكانت إسرائيل تأمل في أن تلبس حماس « طربوش السلطة » . فلا يكون هناك أى أثر لنجاح حماس حتى يسهل إسقاطها .

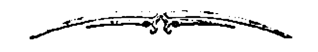
البديل الثانى : هو الوقيعة بين حماس و فتح إيذاناً بحرب أهلية بين الفلسطينيين مما يسهل على إسرائيل التدخل لحماية السكان من« عبث »الساسة ،فتكسب وقتاً ونفساً حتى تجهز على الاثنين معاً.

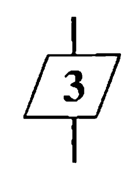
البديل الثالث : محاصرة حماس فلسطينياً و عربياً و التركيز على شروط إسرائيل وتصدير الضغوط إلى الدول العربية بمساعدة الولايات المتحدة . و تعتقد إسرائيل أن التضييق السياسي و المالي و النفسي على حماس يمكن أن يدفعها إلى اليأس فتنسحب من الساحة السياسية حتى يمكن حصارها ميدانياً و تحريض السلطة على التصدي لها .

ولاشك أن الساحة الفلسطينية الداخلية هى الحاضن الأكبر لحماس، أو المهدد الأول لها. ولذلك يندهش المراقبون من هذا الخلط الذى أحدثته حركة فتح والمسئولون فيها بين اعتبارات التنافس الحزبى، وبين متطلبات الوحدة الوطنية، مادام الجميع يهدف إلى خدمة الشعب الفلسطيني، وانتزاع الحقوق الفلسطينية السليبة من إسرائيل. أما دواعى الوحدة الفلسطينية ، فلا أظن أنها تحتاج إلى تفصيل، فالكل في عين الخطر. وإسرائيل لا تميز بين الثور الأبيض والأسود، إلا فى

توقيت الالتهام. وحتى الذين يتعايشون معها ويلوذون بالصمت والعبارات الدبلوماسية الناعمة إزاء اعتداءاتها على المقاومة والشعب الفلسطيني لن يتمتعوا بذلك طويلاً، مادامت إسرائيل تريد الأرض التي يقفون عليها، وتعتزم التخلص من الشعب حتى تخلص الأرض لها. وقد عرفت إسرائيل ثمنهم وامتحنت وطنيتهم، فلا كرامة لهم عندها، ماداموا قد سكتوا على كرامة وطنهم. وفي هذه المساحة الحرجة تختلط الاتهامات، ولكن الأمر المتحقق هو أن عامل الوقت بالغ الحرج، فإما أن تختنق حماس وتفشل القضية الفلسطينية في فرصة نادرة في تاريخها المعاصر، وإما أن تنجح وينجح معها الجميع في رفع قدرات المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني. ونظن أننا بحاجة إلى دراسة أوسع حول ما هو مطلوب لتحقيق هذه النتيجة إلى جانب الإرادة المتوفرة لدى حماس، والثقة في نصر الله، وفي مساندة الشعب الفلسطيني.

البديل الرابع: وهو البديل الأسهل إسرائيلياً والأسوأ فلسطينياً، وهو تحالف بعض قوى الداخل مع المخطط الإسرائيلي لتصفية قيادة حماس في الداخل والخارج، وعزل مستقبل الشعب الفلسطيني عن أي مؤشرات أو منارات لهذا المستقبل. وتستطيع إسرائيل أن تقوم بذلك، لأن تكاليفه السياسية الداخلية في إسرائيل لا تذكر، كما أن تكاليفه السياسية الخارجية غير مؤثرة. ونظن أن إسرائيل تراهن على هذا البديل. فكيف يمكن تحصين الساحة الفلسطينية ضد العاصفة الإسرائيلية؟ هذا ما يحتاج إلى معالجة أخرى.





صراع الإرادات على أرض فلسطين: ماذا لو استجابت حماس للشروط الإسرائيلية

تتعرض حماس لضغوط لم يسبق لها مثيل، خاصة بعد أن قرر الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وقف المساعدات إلى الشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية، مثلما تتعرض لضغوط هائلة من حركة فتح وأبومازن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكل هذه الضغوط تطالب حماس بالواقعية، وذلك بأن تعترف بإسرائيل، وأن تعلن ما يسمونه بـ «نبذ العنف». ومعنى ذلك أن حكومة حماس التى تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى، وبموقف حازم ضد المشروع الصهيونى، والرد على الاعتداءات الإسرائيلية، وتطالب بمفاوضات جادة من أجل التسوية الحقيقية التى تحفظ ما تبقى من هذه الحقوق، أصبحت تتحدث لغة مثالية، وتعيش فى برج عاجى، وأنها بذلك، وبسبب جهلها بقواعد اللعبة – حسبما ترى السلطة القديمة – قد سببت للشعب الفلسطينى المزيد من المعاناة، وعرضت الموظفين فى السلطة وأجهزة الأمن للحاجة إلى العيش.

وعلى الجانب الإسرائيلى، تسعى حكومة أولمرت بعد تشكيلها إلى إقرار الكنيست لبرنامجها الذى قدمه حزب كاديما للناخب الإسرائيلى، ويقضى بضم المزيد من الأراضى الفلسطينية من خلال استكمال الجدار العازل والمستوطنات، والتخلى عن بعض المستوطنات التى سوف

تضم فى الخطة التالية، وهو تنفيذ لمخطط شارون من طرف واحد.

وقد أوهمت إسرائيل العالم، وكذلك العالم العربى بأنها لم تجد شريكاً لها فى عملية السلام، بعد أن انحاز عرفات إلى نضال الشعب الفلسطينى، وخيب أملها فى أن تجعله حارساً لمشروعها من غضبة الشعب الفلسطينى، فتخلصت منه فى نفس الوقت الذى بررت فيه بذلك أسباب انفرادها بالقرار والعمل، وفات على العالم أن إسرائيل التى استبدلت عرفات بأبي مازن كان يتعين أن تعتمده شريكاً فى عملية السلام الوهمية التى تحمل عنوان «خريطة الطريق» إلى إسرائيل الكبرى، ولكنها قررت أيضاً أن تمضى بخطتها الأحادية الجانب، من ناحية حتى تعفى أبومازن من الحرج أمام شعبه وهى تمضى بمشروعها فى مراحله المتقدمة، ومن ناحية أخرى، حتى تتذرع بأن الجانب الفلسطينى لايزال يفتقر إلى الأهلية التى تمكنه من أن يكون شريكاً فى سلام تسعى إسرائيل إليه، فألقت اللوم على الجانب الفلسطينى.

فلما جاءت حماس، وتركت وحدها تشكل الحكومة دون أن تكون قائداً لحكومة الوحدة الوطنية، بل وانقلبت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، التى تضم كافة الفصائل الفلسطينية، أصبح لدى إسرائيل المبرر المقبول حتى تمضى وحدها فى المشروع الصهيونى، وعذرها أن حماس لا تعترف بها، ولم تعلن نبذ العنف، وإسرائيل لا يمكنها – كما تعلن دائماً – أن تتعامل مع حكومة تشكلها حركة إرهابية. ومعنى ذلك أن صفة الإرهاب سوف تزول عن حماس بمجرد اعترافها بإسرائيل وبأوسلو، وإعلانها نبذ العنف.

ومما قوى من ساعد الحجة الإسرائيلية أن فتح وأبومازن ومنظمة التحرير، وكلهم حريص على مصالح الشعب الفلسطينى، يقف فى خندق إسرائيل، ربما دون التقاء بينهم، بل إن الدول التى زارتها حماس، وهى أساساً موسكو وأنقرة، قد

أسمعت حماس نفس الشروط والمواقف الإسرائيلية، وهى نفسها التى تصر عليها اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن. أى أن مطالبة حماس بالشروط الإسرائيلية تكتسب شرعيتها من كل هذه المصادر الدولية. وربما كان ذلك هو مصدر الحرج الذى استشعرته القمة العربية فى الخرطوم، وهى تنظر قضية الصراع فى فلسطين، وأزمة حماس التى خلقتها إسرائيل.

ولو سلمنا جدلاً أن حماس قبلت الشروط الإسرائيلية حتى بوصفها شروطاً سياسية، لأنه من الناحية القانونية ليس من حق إسرائيل أن تفرض هذه الشروط على حماس، فماذا تقدم إسرائيل مقابل ذلك؟ لقد كانت السلطة السابقة تقبل كل هذه الشروط، ومع ذلك جمدت إسرائيل أى عملية جدية لسلام حقيقى، وأرغمت السلطة على السكوت على تنفيذ المشروع الصهيونى، وهو الإبادة اليومية للشعب الفلسطينى، وآماله فى الحياة، وفى دولة مستقلة، وضم الأراضى الفلسطينية، والانفراد بتنفيذ هذا المشروع، فضلاً عن هدم المنازل والمزارع، وتضييق الخناق على الشعب فى حياته وكرامته.

ومعلوم أنه من الناحية القانونية، لا يمكن الاعتراف بإسرائيل إلا فى إطار اتفاقية سلام، لأن اتفاق أوسلو لا يمكن أن يكون اتفاقية للسلام، وهو مجرد إعلان المبادئ اللازمة للتفاوض عليها للتوصل إلى تسوية. وأما الاعتراف بأوسلو، فماذا أفاد اعتراف السلطة السابقة بها؟ لا يجوز القول بأن وجود السلطة قائم قانوناً أو هو ثمرة أوسلو وأحد نتائجها، لأن السلطة منتخبة من الشعب الفلسطينى، وتستمد شرعيتها السياسية والقانونية من هذا الشعب. أما نبذ العنف فلا معنى له، لأن العنف الذى تقصده إسرائيل هو التصدى للعدوان الإسرائيلى، والأولى أن تطالب

هذه الجهات الفلسطينية والدولية إسرائيل بوقف اعتداءاتها، لأن الأصل هو الاحتلال وسياساته العدوانية، واستمرار ضمه للأراضى الفلسطينية فى إطار المشروع الصهيونى، فإذا توقفت هذه السياسات وزال الاحتلال، لم يعد للتصدى والمقاومة موضع، ولحل السلام محل المواجهة. ولكن هل تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع الشعب الإسرائيلى بالتخلى عن المشروع الصهيونى، فتوقف الضم عن طريق الجدار والاستيطان، وتمكن الفلسطينيين من العيش فى دولة حتى فى مساحة ضيقة إلى جانبها؟ لا أظن ذلك، بل أظن أن الذى يزعج إسرائيل أن حماس تتحدث لغة الحق، وهى تتسلح بالنزاهة والنقاء الوطنى والسياسى، وأن إسرائيل سعدت بسلطة فاسدة ضاق الشعب ذرعاً بها وبالاحتلال، ولذلك أقبل على سلطة نزيهة تتصدى للاحتلال.

ونفترض جدلاً أيضاً أن حماس استجابت للشروط الإسرائيلية، كما تطالبها بعض الدول العربية والأجنبية، فإنها بذلك سوف تعفى إسرائيل من الحرج من مواصلة مشروعها الصهيونى، ولكن ذلك سوف يؤدى فى نفس الوقت إلى زوال الشرعية السياسية عن حماس، لأن الشعب الفلسطينى قد أكد ثقته فيها بناء على برنامج الإصلاح والتطوير والتحرير، وبذلك تكون إسرائيل، إذا دفعت حماس إلى التخلى عن لاءاتها، قد كسبت الساحة فى جانبين هامين: الأول، أن تحرق حماس وينزع الشعب ثقته منها، ولن يقبل أنها اضطرت إلى ذلك بسبب الحصار الخانق. وفى نفس الوقت، سوف يكون ذلك تفويضاً شرعياً لإسرائيل من الممثل الحقيقى للشعب الفلسطينى بالمضى فى مشروعها الصهيونى. وفوق ذلك، تكون إسرائيل قد نجحت نجاحاً باهراً فى اختطاف ثقة الشعب فى حماس لخدمة مخطط إسرائيل، كما تكون قد فتحت الباب واسعاً أمام الدول العربية للتطبيع الرسمى مع إسرائيل تحت

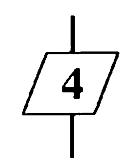
ستار أن طريق السلام فى فلسطين قد انفتح بمجرد استجابة حماس لشروط إسرائيل. وسوف تنهال المساعدات على الشعب الفلسطينى تشجيعاً له على هذه النتائج الباهرة، بعد أن يكون الشعب قد فقد أمله وممثله الوحيد فى أول تجربة ديمقراطية حقيقية فى فلسطين.

ويجب أن نذكر فى هذا المقام، أن الإصلاح والنزاهة ومكافحة الفساد والديمقراطية فى فلسطين كانت تمثل الشروط الأساسية التى إن تمت فسوف يعم السلام ربوع فلسطين، وسوف يكون بوسع إسرائيل أن تتفاوض مع حكومة نظيفة نزيهة ديمقراطية. وقد ظلت هذه الشروط ذرائع لكى تتهرب إسرائيل والقوى الدولية الأخرى من استحقاقات السلام الحقيقى فى فلسطين، ولم يلتفت الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة إلى أن عرفات هو الرئيس العربى الوحيد الذى انتخب انتخاباً ديمقراطياً أشرفت عليه مجموعات من المراقبين الدوليين، وأن الفرق الدولية لمكافحة الفساد والإصلاح الإدارى والمالى من أمريكا وأوروبا والبنك الدولى قد ظلت تتوارد على فلسطين لتحقيق هذه الأهداف. فلما تحققت هذه الأهداف مع نشأة سلطة تسعى إلى مكافحة الفساد والارتفاع بأحوال الشعب الفلسطينى، وإعادة وضعه على خريطة الأمل نحو تسوية سياسية تحقق له آماله وحقوقه، ووصلت السلطة إلى الحكم من خلال عملية ديمقراطية شهد بها القاصى والدانى، سعى الجميع إلى معاقبة الشعب الذى ظن أن مطالبته بالديمقراطية ومكافحة الفساد هى أوراق اعتماده لنيل حقوقه المشروعة. والنتيجة التى خرج بها هذا الشعب فى هذه الملحمة المؤلمة هى أن الغرب كان يتواطأ مع إسرائيل بذرائع تبدو مطلوبة ومثالية، وهى النزاهة والديمقراطية، وعندما تحققت سارع إلى حصارها وخنقها، فانكشف الغطاء الأخلاقى فى سابقة حاسمة فى تاريخه الحديث،

كما سقط القناع الإسرائيلى والأمريكى. صحيح أن الشعب الفلسطينى يعانى مع سلطته من القهر الدولى، وتكالب العالم لتبديد أحلامه الصغيرة فى حياة ديمقراطية نظيفة، تمهيداً لتحقيق أحلامه السياسية على ما تبقى من الأرض، ولكن الحقيقة هى أن العالم كله يتواطأ ضد هذا الشعب الذى صدّق يوماً أحاديث الديمقراطية والعدالة وغيرها، ولكنه أدرك أن كل هذه المفاهيم ستظل نجوماً زاهرة فى سماوات العالم العربى، بينما هى تتحقق بالفعل على الأراضى الأوروبية لأبناء الغرب وحدهم.

والسؤال هو: ماذا لو أصرت حماس على موقفها الصامد ومعها الشعب الفلسطينى؟ هذا هو موضوع مقال آخر.





حماس والمجتمع الدولي : صراع إرادات أم صراع أقدار؟

الواقع أمامنا فى فلسطين والذى يتطلب أسلوباً للتعامل معه هو أن حركة حماس، التى تمثل المقاومة الإسلامية قد استفادت من نزاهة الانتخابات فى فلسطين، بحيث تمكن الناخب الفلسطينى من أن يختار ممثليها فى المجلس التشريعى. ولسنا بصدد إعداد الأسباب والظروف التى أدت إلى ذلك، ولكن نجاح حماس بهذا القدر من الاكتساح يمكن أن يحدث فى أى دولة عربية أخرى إذا قدر للتيار الإسلامى أن يتواصل بحرية مع ناخبيه.

كما أننا لسنا بصدد المقارنة، ولكن المحقق هو أن الشعب الفلسطينى قد ثبت رغم ظروفه أنه عازم على أن يبعث برسالة محددة للمجتمع الدولى، وهى أنه قد يأس من الاحتلال، وأنه قادر على إدارة شئونه بنفسه، وقادر على الاختيار والتميز، وأنه اختار من يعتقد أنه يحقق له أمانيه فى مكافحة الفساد والترهل البيروقراطى، وفى تحدى الاحتلال الإسرائيلى ومواجهة القضايا المعيشية بدرجة عالية من الفعالية، وكذلك القيدة السياسية للمجتمع الفلسطينى للانتقال من وضع الضحية إلى وضع ندية. ورغم أن هذه الآمال تمثل طموحات فى ظروف الشعب الفلسطينى إلا أن برنامج حماس فى مواجهة برنامج إسرائيل والمجتمع

الدولى، الذى تمثله فى هذه الحالة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة قد تقابلا، كل منهما يريد أن ينطوى الآخر، مع الاختلاف الفادح فى قدرات الفريقين، فليس هناك مقارنة بين قدرات حركة تحرير متواضعة لا تملك سوى الإيمان بالله وبنصره والإيمان بقضيتها، وتردها إلى أصول دينية، وبين هذا المجتمع الدولى الذى يعبر عنه الرئيس بوش. وبين الفريقين سكت العالم العربى انتظاراً لنتيجة التجاذب، وهو يعلم أن البيئة الفلسطينية السياسية بيئة معقدة. وقد ظهر أن العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة على المجتمع الفلسطيني تهدف إلى معاقبته على اختيار حماس، وكأنه كان يجب عليه نفس التركيبة السياسية لحركة فتح، حتى يحظى بالمباركة الأمريكية والإسرائيلية، كما ظهر أن الشعب الفلسطينى الذى يعاقب عقاباً جماعياً لم يرتكب جرماً إلا أنه مارس حقه فى الاختيار. ويبدو أن النظام الدولى الجديد أصبح يقدس المبادئ، ولكنه يتلاعب بالتطبيقات. فللشعب الفلسطينى حرية الاختيار، ولكنه يعاقب إذا كان الاختيار على غير هوى إسرائيل والولايات المتحدة.

على أية حال، ليس هدف هذه المقالة هو الاستغراق فى وصف المسرح البائس والأزمة المصطنعة، والتى جعلت نجاح حماس مشكلة يجب على الشعب الفلسطينى أن يحلها، إما بالعودة عن قراراه فى اختيار حماس، وإما بالتكفير عن قراره فى الاختيار بالضغط على حماس وسحب البساط من تحت أرجلها فى تحالف وطنى حازم، حتى يضطرها إلى الاعتراف بما يتم تداوله الآن، وهو الثوابت الوطنية الفلسطينية، أى الواقعية فى مواجهة الموقف، وتترجم عملياً إلى إغفال قضية اللاجئين، والاستيطان، والدولة، وأعمال الاغتيال المنظم لكوادر المقاومة، والجدار العازل، والفساد المالى والإدارى، والاكتفاء بترتيب اللقاءات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلى، وكأنها هى الهدف فى ذاتها.

يهمنى فى هذه المقالة أن أرد على الشروط التى تضمنها الاتجاه الدولى العام الممثل فى الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبى. وهذه الشروط التى وضعت أمام حماس لكى تشارك فى السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة: أولها: أن ينزع من يشارك فى السلطة سلاحه بنفسه (حتى يبرهن على نيته الطيبة فى أن يذبح فى هدوء، وألا يئن عند الذبح، وألا يفزع من السكين الإسرائيلى الجاهز للعمل). ثانيها: أن ينبذ العنف ضد إسرائيل «بمعنى أن يعلن منذ البداية أنه يتلقى الصفع على الخد الأيمن، ويدير طواعية خده الأيسر ثمناً ومناً عليه فى البقاء على أراضي تسيطر عليها إسرائيل». وثالثها: هو أن تعلن السلطة الفلسطينية الجديدة أو كل من يشارك فيها إعلاناً واضحاً أنها تعترف بإسرائيل.

ومن الواضح أن الاتجاه «التاريخى»، والذى سوف يؤرخ به لعصر الانحطاط الدولى، لم يتطلب شيئاً من إسرائيل، ولم يضع عليها قيوداً فى مواجهة السلطة، وهو بذلك يبارك تصرفاتها فى الاستمرار فى بناء الجدار العازل لحماية أمنها من المعتدين الفلسطينيين، واستيطان بقية الأراضى الفلسطينية، وإنكار حق العودة للاجئين، والتمسك بالطابع اليهودى للدولة العبرية، ومباركة برنامج التصفية الجسدية لعناصر المقاومة، ومن حولهم بقية الشعب الفلسطينى، الذى أصبح لا يستحق البقاء بسبب فعلته الخرقاء، واختياره الأحمق، والذى نزع عنه شرعيته وأهليته.

من حيث المبدأ يجب أن نفرق بين إعلان الموقف من هذه الشروط وبين القدرة على فرض موقف مضاد. ورغم أن هذه القدرة محدودة إلا أن تفنيد هذا الموقف والشروط التى تضمنها تساعد فى توفير أوراق هامة فى هذه المعركة لكسر الإرادات.

من المعلوم أن حماس لن تتسلم السلطة وحدها، ولن تقرر وحدها سياسة السلطة، ولذلك فإن إسرائيل تريد بهذه الحملة الدولية على حماس أن تلغى أثر

اكتساحها، وأن تعيدها مرة أخرى إلى حجم المنظمة الفدائية وليس الحزب السياسى. فإذا كانت فلسطين لا تملك جيشاً، وأن قوات السلطة هى قوات لحفظ الأمن الداخلى، وليس من مهماتها التعرض للعدوان الإسرائيلى، كما أن فلسطين تقع تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، ليس فقط كسلطة محتلة، وإنما كسلطة مهيمنة على فلسطين ومعظم المنطقة العربية.

هذا الوضع الشاذ يستوجب عدم تطبيق القواعد العامة فى الظروف العادية مثل القول بأن حماس لا يمكن أن تكون منظمة مسلحة وتشارك فى الحكم فى نفس الوقت، أو ماذا لو قامت إسرائيل بالعدوان على الشعب الفلسطينى وردت عليها حماس، مما يؤدى إلى انشقاق القرار الفلسطينى. كذلك من قبيل محاولات تحجيم حماس وإرغامها على أن تختار بين المنظمة المقاومة وبين الحزب السياسى، وكذلك إرغامها على أن تحدد موقفها من اتفاق أوسلو، وغير ذلك من القضايا الفلسفية، والتى وصلت إلى حد مطالبة إسرائيل أن تعلن حماس أن برنامجها لا يشمل تدمير إسرائيل، وهذه دعابة سوداء أجادتها إسرائيل تماماً، حيث دأبت على العدوان على الدول العربية طوال تاريخها ومع ذلك تطالب العالم بأن يعلن العرب تخليهم عن برنامج تدمير إسرائيل، مع أن إسرائيل هى القوة المسلحة المدعومة أمريكياً ودولياً، وهى القوة الباطشة فى المنطقة.

من بين الشروط لكى تصبح حماس طرفاً فى السلطة أن تنبذ العنف، وهذا العنف فى الواقع هو الكلمة المبهمة لحق الدفاع الشرعى الفلسطينى فى مواجهة العدوان المسلح الإسرائيلى، وقد وصل الهوان بالعالم العربى أن روج فى لغته الدبلوماسية الهابطة مصطلح العنف والعنف المضاد، دون أن يميز بين من يطلق العنف ومن يطلق العنف المضاد، كما روج لألفاظ كثيرة تدعو للأسى مثل قولهم أن إسرائيل

تستخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، ويكررون هذا المصطلح بحجة أنه لغة الدبلوماسية الدولية ولغة الخطاب فى المجتمع الدولى. ومن ذلك يتبين أن التعهد من جانب حماس بنبذ العنف لا معنى له، لأنه رد على عدوان إسرائيلى، والأجدى أن تتعهد إسرائيل أمام المجتمع الدولى بأن تتوقف عن العدوان ضد الشعب الفلسطينى، ولا يمكن أن يتعهد الضحية بألا يرد على المعتدى.

أما فكرة الاعتراف بإسرائيل مسبقاً، فهى تعنى أن الضحية يقدم كل شيء دون أن يحصل على شيء. وليكن معلوماً أن صيغة ما يسمى بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هى صيغة تعنى بالتحديد أن منظمة التحرير اعترفت بوجود دولة إسرائيل اعترافاً غامضاً دون أن تحدد أية إسرائيل: أهى إسرائيل ١٩٤٨ فى حدود قرار التقسيم، أم إسرائيل ٤ يونيو ١٩٦٧ بعد مكتسباتها الإقليمية غير المشروعة، أم إسرائيل منذ ٥ يونيو١٩٦٧ التى تسيطر على كل فلسطين، وعلى بعض الأراضى العربية المحتلة؟ وهل إسرائيل بما فى ذلك المستوطنات، أم إسرائيل بلا مستوطنات؟ وهل إسرائيل فيما قبل الجدار، أم إسرائيل وراء الجدار؟

من ناحية أخرى، فإن إسرائيل لم تعترف إلا بأن منظمة التحرير أصبحت مؤهلة بعد الاعتراف بإسرائيل لكى تتحدث مع إسرائيل، فلم يقدم رابين شيئاً لعرفات عام ١٩٩٣، ولكن حلاوة النصر لأوسلو قياساً على العدم دفعت الجانب الفلسطينى إلى إغفال هذه «السفاسف» القانونية، والتركيز على حسن النية، وعلى ما يسمى بقوة الدفع نحو السلام.

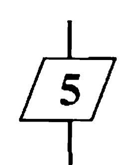
فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل دون تحديد، ولم تكن حماس جزءاً من منظمة التحرير، فهل يكفى انضمام حماس الآن إلى المنظمة حتى تعفى من الإجابة عن السؤال وتفلت من هذا الشرط؟ لقد أعلنت

حماس صراحة أنها لن تعترف مطلقاً بإسرائيل، وهذا موقف تفاوضى صحيح، لأنه لا يمكن أن نقارن رفض الاعتراف بإسرائيل من جانب حماس بعمليات الإبادة الفعلية ضد زعماء المقاومة، التى تنكر عليه حق البقاء، وعلى شعبهم حق المقاومة. الصحيح أن كل هذه المبادئ مثل الاعتراف ونبذ العنف وغيرها يمكن أن تبدأ بها السلطة الوطنية الجديدة بالاتفاق مع إسرائيل، وليشهد مجلس الأمن واللجنة الرباعية والعالم العربى على ذلك. أما الاعتراف فهو الثمن الذى تتقاضاه إسرائيل من الجانب الفلسطينى يوم تنسحب من أراضيهم، ويتقرر ذلك فى اتفاقية سلام بين الطرفين. وهل طلب من مصر أن تعترف بإسرائيل قبل توقيع اتفاقية السلام؟ وهل طلب ذلك من الأردن قبل توقيع اتفاقية وادى عربة؟ فماذا فعلت إسرائيل للفلسطينيين سوى القتل والدمار حتى تعترف حماس بها؟

القضية باختصار هى أن نجاح حماس يجب أن ينعكس على مستوى أداء الحكومة الفلسطينية فى مواجهة إسرائيل، ولا يجوز إلغاء نجاح حماس وتحييده باستسلام حماس للشروط الإسرائيلية التى يدعمها للأسف ما يسمى بالمجتمع الدولى. فكيف يمكن لحماس أن تصمد أمام هذا الطوفان؟ أعتقد أن إرادة الشعب الفلسطينى التى أتت بحماس إلى السلطة، والتى اكتشفتها إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة لقادرة بعون الله على أن تغير المعادلة، ولكننى أرجو أن تلتزم الدول العربية إما المساندة وإما الحياد وهو أضعف الإيمان، وألا تتحدث لغة المجتمع الدولى التى رضيت بالهوان للشعب الفلسطينى، كما أرجو للإعلام العربى أن يدرك مسئوليته لهذه المرحلة الخطيرة التى تتقرر فيها خطوط التعامل. وأخيراً، فإن إسرائيل كما نعلمها لا تريد سلاماً تفاوضياً، ولم تغير خطابها، وسوف تعمل جاهدة على تأكيد مفهوم سلام المقابر، فهى إذن حرب بين شعب يريد البقاء، وبين أخطبوط يسعى له بكل

صور الإفناء. فهل يتفرج العالم العربى كما سبق له أن فعل، وكما أطلق بلا استحياء مصطلح الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهو صراع عربى إسرائيلى انسحب فيه الجانب العربى وراء سحب من الشكوك والريب، وترك الشعب الفلسطينى وحده يصارع أقداره، ويحدد وحده مصير هذه المنطقة.





لماذا تصر إسرائيل على اعتراف حماس بالذات ؟

لعل الدلالة الأساسية لاتفاق مكة بين فتح وحماس هو إبعاد حماس عن الساحة الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية مادام إبعادها كان مطلبًا أمريكيًا وإسرائيليًا وربما في أوساط أخرى ، وهو ما يريح أطرافًا فلسطينية أيضًا ويقلل الجدل حول دور حماس في الساحة الفلسطينية .

غير أن الحسابات الفلسطينية في اتفاق مكة وتوظيف هذا الاتفاق في خدمة وحدة القرار الفلسطيني حتى يتفاوض الفلسطينيون مع إسرائيل ظنًا منهم أن هذا التفاوض سوف يحقق السلام ، هذا التقدير الفلسطيني يختلف اختلافًا واضحًا عن التقدير الإسرائيلي والأمريكي الذي يقوم بمفهوم مشترك على أن هذا الاتفاق يجب أن يكون أحد الإجراءات في خطة إبعاد حماس تمامًا عن الساحة الفلسطينية .

فإذا كان اتفاق مكة يعتبر مصالحة بين الفلسطينيين وتكفيرًا عن جاهليتهم التي قادتهم إلى حرب أهلية ، فإنه بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة كان أحد المحطات في خطتها طويلة الأجل ضد حماس .

ولكن اللافت للنظر والذي لا يجوز أن يفوت المراقب أمران :

الأمر الأول : هو تذبذب الموقف الإسرائيلي الذي علق على حكومة الوحدة الوطنية عندما برز اتفاق مكة بأنه لا يهم الفصائل التي تحكم ولكن الأهم أن تعترف هذه الحكومة بإسرائيل.

الأمر الثاني : أن اشتراط الاعتراف بإسرائيل قد تركز في مراحله الأخيرة إسرائيليًا وأمريكيًا على حماس فاشترطت الدولتان أن تعترف حماس بإسرائيل مقدمًا وعلى بياض ودون شروط حتى يمكن القبول بحكومة الوحدة الوطنية ورفع الحصار وقد سبق لنا في عشرات المناسبات السابقة أن أكدنا أن ما تطالب به إسرائيل هو ذريعة لإبادة الشعب الفلسطيني عن طريق الحصار ، وهي تعلم علم اليقين أن حماس قد اعترفت ضمنيًا بإسرائيل عندما وافقت على أن القضية الفلسطينية تبدأ بحدود عام ١٩٦٧ أي أنها تستثنى إسرائيل ١٩٤٨ ويجب أن يكون واضحًا للمراقب أن اشتراط إسرائيل أن تعترف حماس بها بالذات يتجاوز الحديث عن حكومة الوحدة الوطنية لأن المطروح ليس حكومة حماس وإنما حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، يضاف إلى ذلك أن اشتراط الاعتراف بإسرائيل في كل مناسبة يعكس عدم اقتناع إسرائيل بأنها صاحبة الحق في فلسطين وبأنها تريد من صاحب الحق الذي اكتسب شعبية كبيرة أن يعترف بها ، وهي تعلم قطعًا أنه رغم اعتراف حماس بها ضمنيًا إلا أن مجاهرة حماس بالاعتراف بإسرائيل سوف تفسره إسرائيل للفلسطينيين على أنه احتراق لورقة حماس أي أن المخطط هو إنهاء حماس كقوة سياسية بعد أن عجزت إسرائيل عن إحراق ورقة حماس عن طريق إشاعة أن وجود حماس في السلطة جلب الكوارث على الشعب الفلسطيني وأن هذا الشعب يعاقب معاقبة جماعية بسبب اختياره الحر لحماس وعليه أن يختار بين رفع الحصار عنه وبين التمسك بحماس .

من ناحية فإن إسرائيل تعلم أن حركة حماس ليست مطالبة بالاعتراف بإسرائيل لأنها ليست الجهة المختصة في ذلك وأنها مادامت قد قبلت بالمشاركة في السلطة الفلسطينية فإنها قبلت أوسلو ، ومعلوم أن أوسلو قد اقترنت باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية أي أنها قبلت أوسلو وصيغة الاعتراف المتبادل التي سميت هكذا وهي تسمية خاطئة عام ١٩٩٣ وكأن إسرائيل تريد من أي مواطن فلسطيني أن يعترف بها .

فإذا أصرت إسرائيل على ذلك فلماذا لا يصر الفلسطينيون على أن يعترف كل إسرائيلي بأنه اغتصب أراضي فلسطين وأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأصلي وأنه يعيش الآن على أقل من ١٠ ٪ من أراضي آبائه وأجداده ؟ ولماذا لا يصر الشعب الفلسطيني على إبعاد كل الوزراء في الحكومة الإسرائيلية الذين يطالبون بإبادة الشعب الفلسطيني بينما لا يوجد في صفوف الفلسطينيين مهما تطرقت بعض هذه الصفوف من يطالب بإبادة إسرائيل واليهود ، بل إن إنكار المحرقة من جانب بعض الفلسطينيين م يقلل من شعور الفلسطينيين بأن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين أدهى وأمر مما لحق ببعض اليهود على يد السلطات النازية ، كما أن ما لحق بهم لم يشارك فيه العرب وأن معاقبة الفلسطينيين بسلب أراضيهم بلا جريمة أمر يدعو للدهشة .

والغريب أن هناك بعض الشباب العربي الذين يتحدثون في محطات إذاعية وتليفزيونية أجنبية قد أبدوا اقتناعهم بأن عدم اعتراف حماس بإسرائيل يعد تعنتًا يضر بالقضية الفلسطينية .

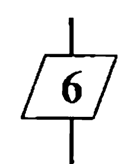
ولكن هذا الشباب يجب أن يعلم أنه حتى مع كل المجازفات لو اعترفت حماس بإسرائيل فإن إسرائيل لن تفعل شيئًا فلن تنسحب من أراضي الفلسطينيين ولن يرفع الحظر عن الشعب الفلسطيني ، وحتى لو تخلت حماس عن السلطة تمامًا فإن

لدى إسرائيل مخازن من الذرائع التي تتذرع بها لإجهاد وإذلال الشعب الفلسطيني.

وإني لأعجب كيف لا تتصدى الدول العربية لهذه المواقف الإسرائيلية وهي ترى أن الفلسطينيين فقد أوفوا بشكل جماعي بكل ما طلب منهم ، بل لعلي أقول أن حكومة الوحدة الوطنية هي انحراف عن نتائج العملية الديمقراطية وهي خضوع للضغط الإسرائيلي ولكن ضرورتها داخليًا وسدها للذرائع دوليًا أمر مطلوب سياسيًا.

ودعنا نؤكد أنه إذا اعترفت حماس بإسرائيل فبأي إسرائيل تعترف هل تعترف بإسرائيل داخل قرار التقسيم أم بإسرائيل ٤ يونيو ١٩٦٧ أم إسرائيل ٥ يونيو وما بعدها .

إننا يجب أن نعلن بشكل واضح ما لم يتنبه إليه البعض في معالجة القضية الفلسطينية وهو أن الإصرار على أن تتم التسوية في فلسطين على أساس حدود ١٩٦٧ هو في واقع الأمر فرض لانتهاك القانون الدولي في هذه النقطة لأننا إذا افترضنا أن قرار التقسيم ، وهو أمر جدلي – هو شهادة ميلاد إسرائيل وهو أساس الشرعية الدولية بالنسبة للقضية الفلسطينية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، فإن التركيز على تسوية القضية وفقًا لحدود ١٩٦٧ يعتبر اعترافًا بالغزو وبسلامة العدوان وبأن استخدام القوة كان مشروعًا وهذا يناقض مبادئ الأمم المتحدة ، ويجب أن يتنبه المسؤولون عن الجوانب القانونية للمشكلة الفلسطينية إلى أن هناك فرقًا كبيرًا بين التسوية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبين القبول بحدود ١٩٦٧ لأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يتحدث عن أن احتلال الأراضي في عام ١٩٦٧ كان عملاً غير مشروع وأنه لابد أن يزول الاحتلال الذي تم لهذه الأراضي وهذا ينسجم مع قرار التقسيم لأن إزاحة الاحتلال يمهد الطريق لتنفيذ قرار التقسيم أما الخلط الذي نراه في العقلية العربية بين الأمرين فهذا مفيد لإسرائيل ولذلك أدعو القانونيين العرب في وزارات الخارجية العربية أن يتنبهوا لهذه الحقيقة .



حماس : تحديات ودلالات

لاشك أن اكتساح حماس للساحة الفلسطينية لـه دلالات وتفسيرات متعـددة تختلـف حسـب المرقـع الـذي ننطلـق منه أو ننظر مـن خلالـه. وسـوف يظـل هـذا الحـدث علامـة فى التـاريخ السياسي والاجتماعـي الفلسـطيني، وأحـد ملامـح صـعود التيـار الإسـلامي في ربـوع المنطقـة العربيـة، مـع ملاحظـة أن البيئـة الفلسـطينية تختلـف تماما عـن الـدول المجاورة مثل مصر أو الأردن، على الأقل مـن حيـث أن حمـاس تعمـل في بيئة بالغة القسوة بسبب الاحتلال وسطوته وقيوده، فكان على حماس أن تقدم نفسها للناخب الفلسطيني كبديل لمرشحي القوة السياسية الأخرى في الوقـت الـذي تعمـل فيـه إسرائيـل عـلى الأرض بسياسـات الـبطش والاغتيـال والمنـع والإغـلاق. وهـو أمـر مختلـف عـما تلاقيـه التيـارات السياسـية الأخـرى المدنيـة، إن صـح التعبـير، غـير المقاومـة كـالإخوان المسـلمين والجماعـات الإسـلامية الأخـرى غـير الإرهابيـة، والتـى تريـد الدخول في المعترك السياسى بقواعد اللعبة داخل كل بلد.

لاشك أيضاً أن اكتساح حماس سبقه ضغوط من جميع الأطـراف غـير العربيـة خاصـة إسرائيـل، وخصوصـا أن حمـاس وضـعت عـلى قـوائم المنظمات الإرهابيـة فى أوروبـا والولايـات المتحـدة. ووصـل التهديـد إلى

حد قطع المعونات عن الشعب الفلسطيني المحاصر مما يحرج السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تضمن خطاب التهديد التلويح بأنه من المفيد للسلطة إضعاف فرص دخول حماس الانتخابات.

ثم انتقل خطاب الضغط الإسرائيلي بالذات إلى أنه اشترط لمشاركة سكان القدس الشرقية من العرب في هذه الانتخابات منع حماس بالمقابل من الترشيح. والحق أنه يجب توجيه التحية إلى السلطة وقيادتها على صمودها وإصرارها على التمسك بقواعد اللعبة الديمقراطية، وتحية لها مرة ثانية على إصرارها على رفض كل الضغوط، والتمسك بنزاهة الانتخابات الفلسطينية التي شهد العالم كله أنها عنوان على شعب يستحق الحياة والحرية من غاصبيه، فأحرج ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، ولذلك أشاد الرئيس بوش بهذه الانتخابات، ولكنه ساير الضغوط الإسرائيلية حين قرر منع المساعدات الأمريكية عن السلطة إذا شاركت حماس في السلطة أو شكلت حماس الحكومة، مع إصرار الرئيس الأمريكي على أن يظل أبو مازن رئيسا للسلطة، وهو أيضا رئيس منتخب، لكنه هو الطرف الآخر في المعادلة. وسواء كان سبب اكتساح حماس هو يأس الشعب الفلسطيني من جمود الوضع السياسي وتدهور أوضاعه الأمنية في ظل الانفلات الأمني، وكذلك تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وتعرضه الدائم للغارات والاجتياحات الإسرائيلية، وسياسة الاغتيالات الهمجية التي تلحق الضرر بعناصر المقاومة وبغيرها.

في نفس الوقت يرى الشعب الفلسطيني أمامه سلطة عاجزة عن معالجة هذه القضايا بسياسة إسرائيلية مقصودة، ولذلك فسرت بعض الأقلام الأجنبية والعربية نجاح حماس بأنه رد فعل لسياسة إسرائيل تجاه السلطة مادياً وسياسياً. صحيح أن حماس ليس لديها حلول لهذه المشاكل، إلا أن موقف الناخب الفلسطيني يدل على

بحثه عن البدائل حتى لو تماثلت أو زادت في درجة عجزها.

إن تفسير نجاح حماس لابد أنه يرتبط بمستقبل فلسطين والسلطة، وحماس جزء منها، ونظراً للمخاطر الكبيرة التى تحيط داخلياً وخارجياً، فقد أصرت حماس على العمل مع بقية الفصائل، حتى تخفف الضغط على فتح بعد أن نكأ نصر حماس جرحها وأزمتها التاريخية في غيبة شخصيات كاريزمية مثل عرفات، ولكن قيادة فتح سوف تخطئ خطأ جسيما إذا استجابت لغريزة التنافس والبقاء ورفضت المشاركة مع حماس فى تشكيل الحكومة، لأن ترك حماس وحدها سوف يعرضها للكثير من المخاطر، مما يؤدي إلى إفشال التجربة، وفي هذه الحالة فإن الشعب الفلسطيني سوف يزداد رفضاً لفتح بسبب هذا الموقف اللا أخلاقي.

وقد أبدى الكثيرون إشفاقهم على حماس، لأن نبل الهدف والتمسك بالمبادئ وحده لايكفي للتعامل مع الواقع المر، وأهم القضايا التي تواجهها حماس والتي يجب أن يساعدها في مواجهتها هي كيف يمكن أن توفق بين التمسك بالمقاومة التي انتخبها الشعب الفلسطيني من أجلها، وبين العثور على أرض سياسية مناسبة لايرفضها المجتمع الدولي. بعبارة أخرى، تطالب إسرائيل، والاتحاد الأوروبي وغيرهما حماس بأن تعلن اعترافها باتفاق أوسلو واعترافها بإسرائيل كمقدمة ضرورية للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، ونبذ العنف وتفكيك أجهزتها العسكرية والأمنية. إذا استجابت حماس، فقدت ورقة هامة أكسبتها الشارع الفلسطيني كما أفقدتها مبرر حوار إسرائيل معها، وصارت سلطة عادية تخضع لقواعد الابتزاز السياسي الإسرائيلي.

وإذا رفضت حماس ذلك وتولت السلطة، فمع من تتحاور إذا رفضت إسرائيل التعامل معها؟ وهل ترد فصائلها على كل عملية إسرائيلية كما كانت تفعل في

السابق؟ وهل إذا قبلت حماس أوسلو وكذلك نبذ العنف، فهل هناك ضمان بأن إسرائيل سوف توقف أعمال الاغتيال من جانبها،أم أن سياسة الاغتيالات أمر أساسي لايمكن التفريط فيه ما دامت إسرائيل عازمة على اقتلاع المقاومة؟

من الواضح أن إسرائيل تريد أن تنهي المقاومة والانتفاضة دون مقابل، وتخشى أن يكون نجاح حماس هو رد الفعل الفلسطيني على مقولات إسرائيل بأنها أنهت المقاومة، فيكون موقف حماس المطلوب هو الخذلان الكامل للناخب المتحمس. وماهي الصيغة التي يمكن أن تجمع بين استمرار المقاومة والعمل السياسي والتنفيذي ؟

إن جميع حركات المقاومة في التاريخ كانت دائما تلقي السلاح فقط بعد أن تتوصل إلى اتفاقات للتسوية، ولكن حماس مطالبة بإلقاء السلاح أولاً دون أية ضمانات، بحيث يحقق نزع سلاحها أكثر من هدف لإسرائيل، فمن ناحية يتخلى عنها جمهورها، ومن ناحية أخرى يسهل الانقضاض عليها، ومن ناحية ثالثة يسهل استئناسها .

ورغم أن الحل يتطلب درجة عالية من الإنصاف وشجاعة المواجهة، إلا أن هذا الحل يظل دائما مفتاح الموقف. فبدلا من تطويع المقاومة وهي رد الفعل، فلماذا لا يتم التركيز على الاحتلال باعتباره نقطة البداية؟. ومادامت المقاومة هي رد الفعل، فإن السيطرة على الفعل وهو ما تملكه إسرائيل، هو بداية العمل الدولي في فلسطين.

لاشك ثالثا أن حماس لاتزال في مرحلة انتقالية، وأن الكتابات العربية يجب أن تسهم في مساعدة الفلسطينيين على الوصول إلى قرار في هذا الموقف العصيب. فالمحقق أنه لايساعد على تحقيق هذا الهدف، تلك النوعية من الكتابات التي تحاول الإيحاء بأن حماس هي المشكلة وأن نجاحها قد عقَّد هذه المشكلة، وأنه قبل دخولها

هـذه الانتخابـات كانـت عمليـة السـلام مزدهـرة ولـذلك فـإن اكتسـاح حمـاس للانتخابات اكتسح معه كل فرص السلام «اليانعة». ومن الواضح أن تقييم الموقف من حماس بهذه الطريقة يلتقي مع التحليل الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، فإن بعض الأقلام العربية عقدت مشابهة بين حماس باعتبارها في نظرهم قمة اليمين الفلسطيني، وبين ظهور حزب الليكود في منتصف السبعينات من القرن الماضي. ويهدف هذا التحليل إلى التأكيد على أن الليكود في عهد بيجن هو الذي توصل إلى تسوية سياسية أدت إلى انسحاب إسرائيل من سيناء والتخلي لأول مرة في تاريخ إسرائيل عن أراضي أجنبية.

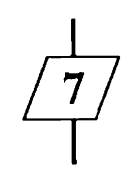
ونسي هؤلاء المحللون أو جهلوا عددا أهم من الحقائق، أولها أن الانسحاب من سيناء تم في إطار رؤية استراتيجية إسرائيلية أسهمت فيها وصلت إليه إسرائيل الآن مع العالم العربي، بينما غابت الرؤية الاستراتيجية على الجانب العربي في وقت كان يملك فيه أدوات الفعل.

وأخيرا فلا تثريب على حماس إن هي قبلت مشروع السلام العربي للتسوية مع إسرائيل كمخرج لها من قبول أوسلو، أو الاعتراف بإسرائيل، لأن المشروع العربي يجعل الاعتراف بإسرائيل هو أحد الجوائز التي يمنحها العرب لإسرائيل إذا أخلصت إسرائيل في تنفيذ التزاماتها، فضلا عن أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن ماعرف بصيغة الاعتراف المتبادل لاتكفي لكي يتحقق هذا التبادل في الاعتراف.

وأخيراً يجب أن نذكر بأن على إسرائيل ألا تحصر نفسها في ترجمة نجاح حماس إلى هدفها في تصفية الانتفاضة فتنزع حماس بنفسها سلاحها وتقدم نفسها هدية لإسرائيل.

ولا بد ألا تغفل إسرائيل عن أن انتصار حماس يترجم في العالم العربي على أنه إصرار فلسطيني وعربي على رفض الاحتلال، ولذلك، فإن تعقد موقف حماس هو أحد أعراض 'لأزمة التي صنعها الاحتلال. فقد مضى ذلك اليوم الذي كانت إسرائيل تدين من يذكر حماس بالاسم، خاصة بعد ظهور خطاب سياسي متسامح ووطني وغير متكالب على سلطة وإنما يعني بالتحرير وتلبية أشواق الفلسطينيين في حكم صالح وعيش كريم.





حصاد عام على محرقة غزة

بعد مضى عام على محرقة غزة وفى ذكراها الأولى ماذا حقق الطرفان (إسرائيل ومعها حلفاؤها والمقاومة ومعها الله)، حيث أصبح من العبث أن نتحدث عن الفلسطينيين أو الطرف الفلسطينى بشكل مطلق فالمحرقة كانت عملية مخططة لإحراق أهالى غزة وحدهم حتى تلحظ السلطة وتعتز بأن من معنا فى النعيم ومن معهم فى الجحيم، ولذلك سوف يكشف التاريخ عن دور الصهاينة العرب الذين اشتركوا أو ساندوا أو أيدوا بشكل أو بآخر حصار وإحراق ومأساة غزة، وقد فوجئت بحديث السيد محمود عباس بالصحف المصرية ووسط الغموض الرسمى المصرى والجدل الشعبى المحتدم حول جدار مصر الفولاذى بأنه دون غيره تطوع ربما بناء على طلب أحد فأيد حق مصر فى بناء هذا الجدار. هذا الموقف يمكن تفسيره فى حده الأدنى بأنه مجاملة لمصر فى قضية شائكة وقد اعتاد أبو مازن أن يجامل على حساب شعبه فلا تزال كلماته في لقاء العقبة الأردني وفى أول ظهور له مع شارون وبوش وكونداليزا رايس وهو يتباكى على مآسى وفواجع اليهود عبر التاريخ ولكنه لم يشر بكلمة واحدة إلى الفلسطينيين وما عانوه من مأساة نادرة. وفى الذكرى الأولى لمحرقة غزة نستعرض فى إيجاز المكاسب والخسائر

التى حققها أطراف الصراع. فمن ناحية المقاومة استمرت على ثباتها، وأن ثورة أهل غزة ضدها لم تتحقق ومخطط إسرائيل بالقضاء على حماس قد فشل. أما إسرائيل فتقول أنها كسبت الكثير من بينها أنها أفلتت من العقاب وتحارب آثار تقرير جولدستون . وتقول أيضاً أنها أسكتت الصواريخ المنطلقة من غزة وأنها توصلت إلى تهدئة غير متفق عليها ولكن بحكم الأمر الواقع احتفظت بها لنفسها بالعبث بأعصاب وأرزاق أهالى غزة. والأهم ترى إسرائيل أنها بعد انتهاء مهمتها العسكرية يقوم حلفاؤها باستكمال أهداف الحملة فقد استمرت غزة تحت الحصار واستمر إغلاق المعابر وتجمد الحديث عن إعمار غزة كما أن مصر تساعد إسرائيل والولايات المتحدة فى منع تهريب السلاح وكل ضرورات الحياة لأهل غزة لأن إسرائيل حققت واحدة من هدفين الأول هو إبادة السكان وهو هدف استراتيجى للمشروع الصهيونى ، ولكنها فشلت فى تحقيق الهدف الثانى الاستراتيجى أيضاً وهو التخلص من حماس، ولكنها على الأقل دفعت حماس إلى خط الدفاع فى ظروف بالغة القسوة وحاصرت كل لفتة بدعمها بل وجعلت قضية منع السلاح عنها قضية دولية ووضعتها فى الكثير من الدوائر فى مرتبة المنظمة الإرهابية التى يحظر مساندتها، وهو اتهام خطير فى أوروبا والولايات المتحدة، فضلاً عن أنها حرمت المقاومة من أى عمليات ضد إسرائيل فكرست بذلك مبدأ إطلاق يدها فى التهويد. ومن الواضح أن إسرائيل نجحت أيضاً فى تعميق الانشقاق بين فتح وحماس ولذلك يدخل موقف أبومازن من نفق مصر الفولاذى فى سياق التنافس مع حماس من ناحية وتجفيف منابع البقاء لسكان غزة ، ولكن هدف أبو مازن يختلف عن هدف إسرائيل فهو قطعاً لايريد إبادة الشعب الفلسطينى ولكنه يريد زيادة معدل الضغط على حماس حتى تمتثل لما أسماه الشرعية الدولية، وتعنى شروط إسرائيل، فهو بهذا الموقف الفريد جامل إسرائيل ومصر والولايات المتحدة وأزال أى شك

لديهم فى أن هناك تقارباً بينه وبين حماس أو أن العداء لها قد فتر.

فى الذكرى الأولى لمحرقة غزة خسرت إسرائيل جوهر المشروع الصهيونى وهو سقوط القناع ودخول المقاومة مع الشعوب العربية على رهان البقاء لهذه الأمة ضد السرطان الصهيونى، كما أن إسرائيل قد خسرت ما يعادل ذلك وهو انكشاف أهم حلفائها العرب الذين لم يستطيعوا تبرير استئنافهم الحرب ضد غزة بالوكالة عن إسرائيل.

فى هذه المقالة لن نكتفى بمجرد الحساب ولكننا يجب أن نبين ماذا يجب علينا عمله أمام التهديدات المستمرة والتى تمنع التوافق بين القيادات الفلسطينية. من ناحية لاتريد واشنطن مصالحة ومن ناحية أخرى أفلس طريق التسوية السياسية. ومن ناحية ثالثة، أفلس السعى إلى إجبار إسرائيل على أى شيء ، كما تجمدت المبادرة العربية التى ولدت ميتة. وفى نفس الوقت لاتزال غزة بين الركام والإحباط وتحت الحصار الخانق وارتفاع الأسعار وشح الموارد والشعور بالمؤامرة وكأن إبادة غزة يمكن أن تكون قرباناً إلى الله بعد إن صارت قرباناً إلى الأسياد الصهاينة. والشعوب من خلف الحواجز تغلى والمعونات ومواد الإنقاذ تتكدس والمعابر مغلقة بعد أن أغلقت القلوب وجفت منابع الرحمة، وبلغت القلوب الحناجر.

المطلوب من الشعوب العربية أن تشكل فى كل بلد لجنة للحكماء وتلتقى كل هذه اللجان للتفاوض مع الحكومات العربية على ما يلى:

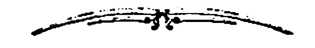
أولاً : فتح معبر رفح ، وإغراق غزة بمواد الإغاثة، وإعادة الإعمار، وإغلاق الأنفاق التى يتحمل المواطن فى غزة كل تكليفها، وأن تتحول مصر إلى مساندة أهل غزة مادام القصد الإسرائيلى هو إبادتهم.

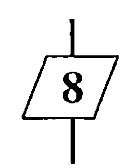
ثانياً: تشكيل قوات رمزية عربية تحمى شواطئ غزة وتطلق الحرية لسكانها

صوب البحر حتى يتنفس السكان نسيم الحرية.

ثالثاً: وضع شروط ملزمة للمصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطينى، وفضح كل القيادات التى لاتمتثل لذلك بحيث تكون كل المرجعيات عربية.

رابعاً: تتفق لجان الحكماء مع الحكومات العربية على شن حملة دبلوماسية عربية ضد إسرائيل والولايات المتحدة وإلا تتحمل النظم العربية المسؤولية كاملة عن المأساة الفلسطينية، وأن تدرك هذه النظم ولو بشكل متأخر أن الوقت لم يعد يسمح بالمهاترات والمماطلات والمماحكات بعد أن فاض الكيل وبلغ السيل الزُّبَى.





أبعاد الحملة ضد المقاومة الإسلامية: حماس وحزب الله

الثابت أن هناك حملة منسقة ضد المقاومة الإسلامية. أولاً : لأنها مقاومة لاحتلال غاصب، وثانياً : لأنها إسلامية. والثابت أيضاً أن المقاومة الإسلامية للمحتل هى العمل الإسلامى الوحيد الذى نعترف به، وهذا هو معيارنا لفرز العناصر المشروعة وغير المشروعة أيضاً فى الساحة العراقية. والمعلوم أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلى فى لبنان وفلسطين تشمل ساحة المقاومة للاحتلال الأمريكى للعراق، وأن التضامن الأمريكى الإسرائيلى فى هذه الجبهات يجب أن يقابله تضامن للمقاومة أولاً، ثم لبيئة المقاومة العربية الإسلامية، أى العالمين العربى والإسلامى، كظهير يحمى المقاومة مادياً ومعنوياً ويشد أزرها. وإذا كانت واشنطن لا تخفى دعمها لإسرائيل، فلماذا يخفى الحلفاء المدافعون عن حقهم فى الحرية والاستقلال تضامنهم؟

ومن الواضح أن إسرائيل، وفى إطار تحالفها مع الولايات المتحدة، تستهدف أعداءها المقاومين، وتستعدى البيئة المحيطة بهم. ففى فلسطين ولبنان أقنعت إسرائيل والولايات المتحدة كلاً من الاتحاد الأوروبى وبعض دول العالم، وربما دولاً عربية أيضاً، بأن المنظمات الإسلامية منظمات إرهابية، وطورت إسرائيل والولايات المتحدة هذا الموقف

بإنشاء مصلحة مشتركة تجمع الدول العربية معها، وهى أن المقاومة الإسلامية تتصل اتصالاً عضوياً بالتيار الجهادى الإسلامى، الذى يرتد فى النهاية إلى القاعدة، وأن هذه المقاومة وحلفاءها خطر على النظم العربية. ومن المعتقد أن موقف الإخوان المسلمين فى مصر المعلن من إسرائيل، ودعمها لتصريحات الرئيس الإيرانى «أحمدى نجاد» حول المحرقة أكد الموقف الإسرائيلى وخدمه فى نفس الوقت، كما أن موقف الإخوان المسلمين فى سوريا من التضامن مع عبد الحليم خدام ضد نظام الحكم فى سوريا، بينما تواجه سوريا قوى تتربص بها، قد أضر بموقف الإخوان المسلمين وبمصداقيتهم فى نظر الشعب السورى. كذلك تستثمر إسرائيل الموقف الإيرانى من قضية الملف النووى لكى تربط بين إيران والمقاومة الإسلامية، ودعم إيران لها لاعتبارات سياسية ودينية.

ولذلك فإن إسرائيل تسعى إلى تنويع مصادر حربها ضد هذه المقاومة وحلفائها، وهم سوريا وإيران أساساً. أما سوريا، فإن قضية الحريرى كفيلة بشغلها وتبديد طاقاتها، ومحاصرتها نفسياً وسياسياً حتى تدرك أن ثمن مواقفها التقدمية باهظ، فتعيد النظر فى حساباتها. ويعلم الجميع أن واشنطن لا يهمها الحريرى إلا بقدر ما تقدمه قضيته فى حملة المواجهة للمقاومة الإسلامية وحلفائها. وهى تعلم قطعاً أن قضية الحريرى تشغل سوريا وتحرض على حزب الله. وكان الطريق الأول، هو الضغط لتفكيك المقاومة ونزع سلاحها، وقد أصبح نزع السلاح فى فلسطين هو الشرط الذى وضعته إسرائيل للجانب الفلسطينى إذا أراد حقاً عملية سياسية وتسوية، ولكن الجانب الفلسطينى يدرك تماماً أن سلاح المقاومة رصيد للشعب الفلسطينى، وأن إسرائيل تثير الضجة حول الموضوع، وتسعى حثيثاً إلى تصفية عناصر المقاومة ورؤسائها يومياً، فتظل قضية نزع السلاح ضاغطة على السلطة، كما تظل الاغتيالات والمداهمات هى سلاح التصفية الرئيسى، حتى إذا فرغت من ذلك، لم يعد للسلاح دور

بعد فناء المقاومين. ويبدو أن وسائل إبعاد حماس عن الساحة السياسية بعد الإجهاز على معظم قدراتها عسكريا لم يعد ممكناً، خاصة بعد أن اكتسحت صناديق الانتخابات البلدية، فدخلت إسرائيل فى مرحلة نزع سلاحها ليس عن طريق السلطة الفلسطينية أو قوة دولية، وإنما عن طريق ترويضها، وذلك بطريقين: **الأول** : دفعها إلى الاختيار بين المقاومة أو العمل السياسى فى البرلمان والحكومة، وهى تعلم أن العمل السياسى والمقاومة ليسا بديلين، وإنما هما سلاحان متوازيان يؤديان إلى هدف واحد، وهو استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. فى هذا الاتجاه، فإن إسرائيل ترحب بحماس كحزب سياسى له حضور تنفيذى وبرلمانى، ولكن بعد الاعتراف بأوسلو، والتخلى عن المطالبة بكل فلسطين. وهذا فى الواقع هو موقف حماس الآن، ولن تجد صعوبة فى تأكيده. **أما الطريق الثانى:** فهو التلويح باستعداد إسرائيل للتفاوض مع حماس مادام موقفها من إسرائيل لم يعد الإنكار والسعى إلى الإزالة.

ولذلك نعتقد أنه سيتم استيعاب حماس في الساحة السياسية الفلسطينية وسوف تكون جزءاً من التسوية مع السلطة وتتحول إلى العمل السياسي بعد أن بذل شارون جهداً خارقا في قمع الانتفاضة، ولكن إسرائيل سوف تتابع تصفية القيادات الإسلامية، وسوف تتنفس إسرائيل الصعداء يوم تتخلص من حماس كمنظمة فدائية.

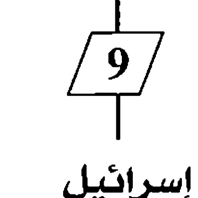
أما حزب الله، فقد نشأ أصلا لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ويختلف في ظروفه تماماً عن حماس، ذلك أن حماس تعمل تحت وطأة الاحتلال ويتعرض قادتها للاغتيال، وزعزعة ثقة الشعب الفلسطيني في جدوى مقاومة احتلال غاشم يستخدم الصواريخ من الطائرات في الاغتيال، بينما يعمل حزب الله في ظروف مختلفة، خاصة وأن الشعب اللبناني كله قبل المؤامرة الأخيرة، يعتبره حزب التحرير القومي.

هذه الظروف هي بالتحديد التي تحاول إسرائيل تغييرها، ولما لم تجد وسيلة

مباشرة فقد أنابت واشنطن عنها في تحريك مجلس الأمن الذي بدأ بالقرار ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، والذي عين من أجله مبعوث خاص، والذي فسر لكي يوجه إلى حزب الله وإلى الفلسطينيين في لبنان بضربة واحدة. ولما كان ضرب حزب الله قضية جوهرية لكنها معقدة، فقد تطلبت تحريكا جوهريا، فكان اغتيال الحريري هو العامل المحرك catalyst الذي عجل بانسحاب سوريا، وفك التحالف الميداني بينها وبين حزب الله، وأدى إلى تقسيم اللبنانيين حول من قام بهذا الاغتيال. ولذلك وجدت واشنطن في التحقيق الدولي عاملاً مكثفاً ودالاً على كل الرموز، فأثير مرة أخرى الحديث عن جدوى سلاح حزب الله، وأصبح الجدل حوله هو ما تسعد له إسرائيل، وبتدحل أمريكي مباشر لتوجيه الأحداث وتسخينها صوب الانفجار.

ولاشك أن الانتصار الكبير لإسرائيل يتحقق عندما تتمكن إسرائيل من قمع المقاومة الإسلامية في فلسطين وتحويلها إلى طاقة سياسية تنضم إلى السلطة في المطالبة بالحقوق الفلسطينية، وإذا تمكنت من تصفية حزب الله ونزع سلاحه. وفي هذه الحالة تكون إسرائيل قد قضت على كل أعدائها تقريبا، خاصة إذا نجحت أيضا في التوصل إلى تسوية مع إيران حول الملف النووي الذي تقف إسرائيل وإيران على طرفيه: إيران تصر على الاستفادة من الطاقة النووية، وإسرائيل تخشى من تجاوز إيران الخط الفاصل بين الاستخدام السلمي والاستخدام العسكري ولا تأمن أن يقوم غيرها بحراسة هذا الخط.

في هذه الحالة سيكون لبنان مفتوحا أمام إسرائيل، كما تأمل إسرائيل أن تكون سوريا أيضا قد قرأت الخريطة الجديدة قراءة صحيحة، وهو نفس المصطلح الذي كررته واشنطن لسوريا بعد غزو العراق، ولكن سوريا قرأت الخريطة قراءة عربية في وقت تعد هذه القراءة إبحاراً خطراً ضد تيار محيطي كاسح.



إسرائيل بين موسكو وحماس

المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس بوتين فى أوائل فبراير الجارى، والذى أعلن فيه أنه يعتزم دعوة زعماء حماس لزيارة موسكو، وأكد على أن حماس ليست منظمة إرهابية، أثار زوبعة من الاعتراضات من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان القاسم المشترك فى الاعتراض هو أنه لا يجوز لموسكو أن تسبغ الشرعية على منظمة إرهابية، كما أن هذا الموقف يناقض موقف اللجنة الرباعية، ويؤدى إلى ضياع عملية السلام. تضيف إسرائيل أن اعتراف موسكو بحماس يعنى أن موسكو تغفل علاقة حماس بالشيشان، فإذا كان الشيشان مصدر تهديد لروسيا، فإنها لا يجوز أن تستخف بخطر حماس على إسرائيل. ورغم التقاء الموقف الروسى مع الموقف الأمريكى عندما أعلن وزير الدفاع الروسى أن دعوة حماس ستكون فرصة لإفهامها شروط التعامل فى عملية السلام، فإن ذلك لم يمنع تزايد الضغوط لإلغاء الزيارة، وعدم مساعدة حماس على ما تعتبره إسرائيل الإفلات من استحقاقات السلام.

والغريب أيضاً أن العالم العربى عامر بكُتاب لهم أسماؤهم الساطعة فى سماء الثقافة العربية، ويتخذون مواقف تنسجم تماماً مع الموقف الإسرائيلى، وابرز الأمثلة على ذلك مقال نشر فى جريدة الشرق الأوسط

يوم ١٣ فبراير الجارى بعنوان «حماس وطربوش حافظ إبراهيم»، ورغم أن ما ساقه المقال حول حافظ هو نكتة متكررة بعبارات مختلفة فى كل المحافظات فى مصر، إلا أننى أخشى أن يكون الكاتب مقتنعاً بأنه لا سبيل إلى التواصل مع الإسرائيليين إلا من خلال إقدام حماس على تبنى نفس المواقف التى تبنتها السلطة الفلسطينية. هذا الاقتناع يرد عيه تحفظان:

الأول: أنه يريد أن يحول انتصار حماس فى الانتخابات الفلسطينية إلى التفاف على إرادة الشعب الفلسطينى، علماً بأن الشعب الفلسطينى اختار حماس بسبب كل ما ترمز له فتح والسلطة فى هذه المرحلة، سواء فى الإدارة، أو فى التعامل مع إسرائيل.

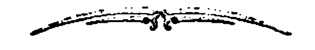
أما التحفظ الثانى: فهو أن الشروط التى وضعتها إسرائيل ليس لها محل، فلا يجوز للذى يقاوم العدوان أن نلزمه بوقف المقاومة، وأن يقاوم بقلبه وليس بسلاحه، بينما لا يطالب المعتدى بوقف العدوان. كما أن فى هذه الشروط مغالطة كبرى، وهى المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل، وهذا الاعتراف ليس وارداً إلا فى إطار اتفاقية سلام، أما أوسلو، فهى إطار للمفاوضات.

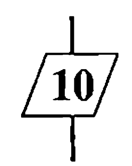
أما شرط قبول حماس لمرجعيات السلام فهذا وهم كبير، لأن هذه المرجعيات وضعت لتصفية المقاومة ومساعدة إسرائيل، ولم توضع لحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه. وبدلاً من أن ينضم بعض الكُتاب العرب للضغط على حماس حتى تلبس طربوش السلطة الفلسطينية، يجب عليهم أن يضغطوا على المعتدى، وأن يلزموا إسرائيل بأن توضح لنا ماذا تريد فى نهاية المطاف، وقد أفصحت عن ذلك بالفعل فى خطة شارون، التى لا تعترف بالجانب الفلسطينى. وإننى أدعو هؤلاء الكُتاب إلى أن يقرأوا الصحف الإسرائيلية يومياً لكى يطلعوا على الخطاب السياسى الإسرائيلى. ولست بحاجة إلى أن أورد تفاصيل تطبيقية له،

والذى يؤكد على أن فلسطين يحتلها الفلسطينيون، وأن اليهود يجاهدون لتخليصها منهم، فكيف يستغرب هؤلاء الكُتاب العرب أن تخرج منظمة مثل حماس على الطرف الآخر، وهو هذه المرة صاحب الأرض والحق، لكى يطالب بإزالة هؤلاء الغاصبين، الذين لا يطيقون أن يعيش صاحب الحق على رقعة محدودة بجانبهم. وإذا كان هؤلاء يعتقدون أن هذه هى لغة الدبلوماسية الدولية، فهم يرون بأعينهم كيف أن بيان اللجنة الرباعية طالب باستبعاد حماس من الانتخابات، ثم طالب بعزلها رغم أنها خيار الشعب الفلسطينى، بينما هذه الدبلوماسية الدولية لا تقيم لها إسرائيل وزناً، إلا بقدر ما تساعدها على تحقيق مخططاتها. ونحن نعلم جميعاً أن الدبلوماسية الدولية تعكس أوزان القوة النسبية لأطراف الصراع.

والطريف أن إسرائيل تعتقد – لاعتبارات مفهومة – أن المبادرة الروسية ليست موجهة إليها، وإن كانت أصيبت بشظاياها، وإنما هى موجهة إلى الولايات المتحدة، التى ترى إسرائيل أنها استخفت بموسكو وحاصرتها، وأنكرت عليها أى دور فى أى مكان، كما لم تبد أى تعاطف معها فى قضية الشيشان، على خلاف إسرائيل التى نذرت نفسها لمحاربة «الإرهاب الإسلامى» فى كل مكان، رغم أنها واثقة من أن هذا «الإرهاب الإسلامى» يتمنى رضا إسرائيل، ويستبعد إسرائيل من ساحة الجهاد المقدس! ومن الواضح أن محاولة إسرائيل أن تقيم مسافة بين استهداف موسكو لها واستهداف موسكو للولايات المتحدة أن توضح أنها ليست فى خصومة مع موسكو، وأنها لم تسئ إليها، وأنها تقدر أن موسكو تحاول أن تستعيد مكانتها وتنتقم لكرامتها وأن تثبت لواشنطن أنها دولة عظمى. ترى إسرائيل أيضاً أن المشكلة هى أن رد موسكو، مثل تزويد سوريا بالصواريخ أو التعاون مع إيران فى المجال النووى أو دعوة حماس، يعود بالضرر على إسرائيل وليس على الولايات المتحدة. وهذا

الخطاب الإسرائيلى الذى يشدد على أن موسكو تناهض الولايات المتحدة فى كل هذه التصرفات وخاصة بالنسبة لحماس، يستند إلى ما ورد فى تصريحات الرئيس الروسى فى مؤتمره الصحفى من أن نجاح حماس يعنى هزيمة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وإلى أن زعماء حماس يرون أن هذه الهزيمة تترك فراغاً سياسياً تتقدم موسكو لملئه. وأخيراً فإن هذا الخطاب ينطوى على استعداء أمريكى لموسكو لصالح إسرائيل.





روسيا وحماس : تداعيات وتأويلات

لا خلاف على أن دعوة موسكو لزعماء حماس وتصريحات الرئيس الروسى بوتين فاجأت الجميع، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أكد الرئيس الروسى أن حماس ليست منظمة إرهابية، وأنها خيار الشعب الفلسطينى عبر انتخابات نزيهة، وأن تفسيره لسبب فوز حماس هو ملل الشعب الفلسطينى من الفساد، ولا يعتقد أن يكون فوز حماس مؤشراً على تأييد الشعب الفلسطينى للتطرف. هذه التصريحات الروسية التى اقترنت بدعوة قيادة حماس تعنى أن روسيا عضو اللجنة الرباعية الدولية، التى أصدرت قراراً فور فوز حماس تطالبها بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف، تريد أن تؤكد لحماس نفس المعانى. كما أن تأكيد بوتين أن حماس ليست منظمة إرهابية لم يناقض أى موقف للرباعية التى لم يحدث أن اتهمها حماس بأنها منظمة إرهابية، فضلاً عن أن اللجنة الرباعية لم تنكر أن حماس هى خيار الشعب الفلسطينى، ولم يسبق أن قالت أن فوزها الكاسح فى الانتخابات هو الذى أسقط عنها صفة الإرهاب. ومن الواضح أن الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول حماس هو خلاف خارج اللجنة الرباعية على وصف حماس، فهى الفائز ديمقراطياً بالنسبة لكليهما، ولكنها إرهابية

عند واشنطن. وبخلاف ذلك عند روسيا. وكان يمكن لروسيا أن تجاهر بموقفها المعلن من حماس دون أن تدعوها لزيارة موسكو. ولذلك، فإن توقيت التصريحات والدعوة وسط زخم أمريكى وإسرائيلى يحاول محاصرة حماس يفتح طاقة الحركة الدولية لحماس عبر عاصمة ضخمة مؤثرة، بما يخفف الضغط الأمريكى والأوروبى على حماس، ويمكنها من تعزيز مكانتها الدولية كقوة سياسية جديدة يسمع العالم منها مباشرة خطابها، بعد أن احتكر الإعلام الأمريكى والإسرائيلى نقل هذا الخطاب إلى العالم الخارجى.

فى هذا السياق، اعتبرت واشنطن وإسرائيل أن الموقف الروسى، التصريحات، والدعوة، يمثل تحدياً خطيراً لهما، وإحباطاً واضحاً لمخططهما، فاندفعت واشنطن تطالب موسكو بإيضاح أسباب قرار دعوة حماس، ثم خففت اللهجة فطالبت بتفسير هذا الموقف، ثم عادت وخففت مرة أخرى فأكدت على حرية القرار الروسى، ولكنها أوضحت أنها واثقة من أن روسيا ملتزمة بموقف اللجنة الرباعية، الذى يشدد على عرض الشروط السابقة على حماس، ولكن اللجنة لم تمنع أحداً من دعوة حماس، ولذلك أعلنت موسكو أنها ستعرض على حماس هذه الشروط. أما إسرائيل، فقط اعتبرت الدعوة خنجراً فى ظهرها، وطالب أحد وزراء الحكومة باستدعاء السفير الإسرائيلى فى موسكو، وتساءل ماذا تفعل موسكو لو دعت إسرائيل زعماء الشيشان إليها؟ بل إن إسرائيل حاولت استعداء الدول الغربية على روسيا زاعمة أن الدعوة الروسية تعد لطمة لها. وقال الرئيس الإسرائيلى أن الدعوة تهدد فرص السلام. ولكن وزير الدفاع الروسى ومن بعده الرئيس الروسى دافعاً عن قرار موسكو.

أما فرنسا، فقد فاجأت الجميع أيضاً بمساندتها للموقف الروسى من حماس،

وقالت الخارجية الفرنسية أن موقف روسيا يمكن أن يسهم فى دفع حماس إلى الموقف الدولى، ولكن منظمة يهودية فرنسية هاجمت الموقف الفرنسى، واتفقت مع تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية فى أن هذه المواقف تؤدى إلى انفراط عقد المجتمع الدولى فى موقفه من حماس.

فما هى دوافع موسكو وفرنسا من هذا الموقف الجديد، وما هى تداعياته؟ وأخيراً، ما هى المكاسب التى تتحقق للشعب الفلسطينى من خلال حماس، خاصة إذا أضفنا إلى هذا الانفراج الدولى تصريحات كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة، التى طالب فيها المجتمع الدولى بإتاحة الوقت والفرصة لحماس قبل الحكم عليها؟

أما دوافع روسيا لدعوة حماس ونفى صفة الإرهاب عنها، وهى تعلم مدى حساسية ذلك عند الولايات المتحدة وإسرائيل فهى مستويان، **المستوى الأول**: هو ما أعلنته موسكو، وهو إبلاغ موقف اللجنة الرباعية لحماس حول شروط التسوية، والحوار مع إسرائيل، وقبول المرجعيات السابقة التى قبلتها السلطة الفلسطينية. وأما **المستوى الثانى**: فهو يتعلق برغبة موسكو فى إزعاج واشنطن رداً على السياسة الأمريكية الثابتة والهادفة إلى تقويض الوجود والنفوذ الروسيين فى الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ولاشك أن المبادرة الروسية تهدف إلى استعادة الدور الروسى فى المنطقة، وبالذات فى القضية الفلسطينية، وبشكل خاص فى المنطقة العربية، وهى تعلم أن هذه القضية تمثل أولوية قصوى لإسرائيل. ولكن الغريب أن فرنسا قفزت بسرعة فى المبادرة الروسية، وربما أعقبتها بدعوة لقادة حماس لزيارة باريس، مما يشجع الصين وربما بريطانيا على ذلك أيضا. فهل قررت باريس وجاهة المبادرة الروسية فاحتضنتها، أم قفزت إلى القارب الروسى حتى تفرغ المبادرة من مضمونها؟

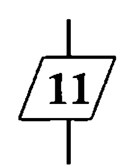
من الناحية التاريخية، كانت فرنسا هى المعادل فى العالم العربى للولايات المتحدة فى الغرب فى سجل الصراع العربى الإسرائيلى، واتهمت باريس عدة مرات، بل ربما حتى الآن، بأنها تميل نحو الفلسطينيين على تفصيل فى هذا السجل الحافل منذ السبعينيات، الأمر الذى سجله السفير الإسرائيلى فى باريس حتى عام ٢٠٠٢، حيث أصدر كتاباً عام ٢٠٠٥ اتهم فيه فرنسا بأنها تتلاعب بإسرائيل فى علاقاتها بالعرب.

وليست هناك مؤشرات كثيرة على أن فرنسا غيرت موقفها الآن، ولكن هناك مؤشرات أكثر على أن فرنسا غيرت موقفها من سوريا ولبنان والسودان وإلى حد ما العراق، مما يسمح بإجابة غير كاملة عن هذا السؤال: الإجابة تحتمل مفارقة فرنسا للموقف الأمريكى فى هذا الملف، وهو أمر لا نميل كثيراً إلى قبوله، كما تحتمل الإجابة افتراض أن فرنسا تريد أن تحقق الهدف الأمريكى ولكن بوسائل مرنة، لأنها تعلم أن الصدام مع روسيا يزيد روسيا تصلباً، كما أن باريس تعلم جيداً أن المخطط الأمريكى ضد روسيا خطير، ويصل فى نهايته إلى درجة تمزيق الاتحاد الروسى، وتشجيع الأقليات لتمزيق الجسد الروسى، مثلما نجحت الولايات المتحدة فى تفجير الإمبراطورية السوفيتية. وكان اللافت للنظر حقاً هى تلك السرعة التى ردت بها باريس دون تردد فى مواجهة التراجع الأمريكى فى الخطاب السياسى على المبادرة حتى تحقق هدفها دون أن تشعر روسيا بالمزيد من الإهانة. تعلم واشنطن جيداً أنها سارعت ذات يوم فى يوليو ٢٠٠٥ خلال زيارة الرئيس الروسى للقاهرة، فأحبطت المبادرة الروسية التى كانت تهدف إلى الإعلان عن وجود روسيا على قيد الحياة فى المنطقة. فضنت عليها واشنطن حتى بهذا القدر من حفظ ماء الوجه.

ولاشك لدينا فى أن المبادرة الروسية قد أضافت أملاً جديداً لدى حماس، وأشاعت روحاً من التفاؤل لدى الرأى العام العربى، فى أن الشعب الفلسطينى

يمكن أن يعبر عن نفسه بطريقة أكثر وضوحاً، وبخطاب سياسى مغاير فى بيئة دولية أقل إظلاماً. ولا شك أن المراقب لمجمل الأوضاع فى المنطقة يدرك أنه مهما فُسرت المبادرة الروسية سواء على أنها جزء من الصراع مع واشنطن، أو لإثبات الذات، أو أنها صحوة ضمير أو غيرها، فإنها تضاف إلى عدد من المؤشرات التى تدعو إلى التفاؤل والتى تعطى واشنطن فرصاً جديدة حتى تفلت من الاختناق الإسرائيلى للسياسة الأمريكية. أهم هذه المؤشرات، هى زوال شارون وخلو الساحة الإسرائيلية من شخصية كاريزمية بديلة أرهقت الولايات المتحدة طويلاً، وأجبرتها على أن تلهث وراء مغامراتها وكلفتها الكثير. ويطول المقام فى تعداد هذه المؤشرات، ولكننا نقتصر فى هذا المقام على تسجيل أن المبادرة الروسية سوف تفتح الباب بالفعل - وكما تخوفت إسرائيل - أمام قوة سياسية فلسطينية جديدة، ومستوى أعلى من الخطاب الفلسطينى يخدم المنطقة العربية والقضية فى إطار تطورات أخرى بالغة الخطر، ليس أقلها تفاقم الملف النووى الإيرانى.





حماس بين مثاليات الأمل وكابوس الواقع

الحق أننى أتردد كثيراً فى الكتابة الواقعية عن حماس خشية الخلط بين ما يجب أن يوجه إلى حماس من أفكار ونصائح، وبين ما يجب أن يوجه إلى القراء من توعية حتى يمكنهم الالتفاف حول القضية الفلسطينية فى واحدة من أدق تفاصيلها عبر التاريخ. وأشك أن تحمل المقالة الواحدة كلاً من الجانبين بنفس القدر مهما كان الحذر والعمد فى الصياغة والتركيز. وأكتفى فى هذه المقالة بمناقشة جانبين، أولهما الحصيلة الإيجابية والأوراق التى يمكن أن تخدم حماس فى معركتها فى الداخل والخارج. والثانية تتعلق بإسرائيل، وهى مسألة تحتاج إلى مقال خاص، وملخصها أن إسرائيل تدير القضية ضد حماس بأعلى درجة من الشعور بالخطورة على أساس أن حماس وإيران حليفتان، وكلاهما يهدد إسرائيل فى الصميم وفقاً للرؤية الإسرائيلية التى لا ترى سوى المصلحة الإسرائيلية، وحق إسرائيل فى العدوان. ولولا أن إسرائيل مصممة على ابتلاع كل فلسطين، وعلى إسكات كل الأصوات والقوى الدولية والإقليمية حول هذه القضية لما كان هناك مشكلة بالنسبة لتسلح إيران أو غيرها، ولما كان هناك مشكلة فى نوع المنظمة أو الاتجاه الذى يختاره الشعب الفلسطينى. هذا لتقابل المطلق بين حق الشعب الفلسطينى فى البقاء فى أرضه،

وإصرار حماس على انتزاع هذا الحق من ناحية، مقابل المشروع الصهيونى الذى تجسده إسرائيل هو الذى خلق المشكلة، وأصاب إسرائيل بالصدمة، لأن المشروع الصهيونى كان يسير سيراً ممتازاً قبل فوز حماس فى الانتخابات، وكان مقدراً له - لو أسعف الحظ شارون - أن تظهر ملامح هذا المشروع بشكل واضح مع إطلالة ٢٠٠٨ على الأكثر، لأن هذا المشروع قد تم تأمين كل مقومات النجاح له على الساحة الفلسطينية، حيث السياسيون «العقلاء» المتمرسون فى إدارة «السلام» بعد أن اضطرتهم الظروف إلى أن يخلع بعضهم لباس القتال، وبعد أن تحولت الثورة الفلسطينية إلى منطق الإدارة المدنية، أو منطق الدولة.

كذلك توفرت لإسرائيل القناعات والرضا فى الساحة العربية، فأصبح العالم العربى مستسلماً لقدره، بل وانقلب بعض أقطابه إلى ناصحين للجنوح إلى السلام، بل ونفض اليد من هذه القضية المزمنة، والغفلة التامة عن المخاطر القومية التى يعتبرون أنها من مفردات الماضى، ويبشرون بأنهار العسل واللبن إذا تمسك العالم العربى بالواقعية وتحلى بالسماحة. كذلك توفرت لهذا المشروع مقومات نجاحه على الساحة الدولية، وأهمها أن الولايات المتحدة انتقلت من مجرد حليف لإسرائيل يتفهم معظم مقولاته إلى شريك لإسرائيل يتقدم على مواقف إسرائيل، بحيث يرى البعض ظهور بعض المشاحنات الأمريكية الإسرائيلية بسبب تحمس الولايات المتحدة للمصالح الإسرائيلية أكثر مما تراها إسرائيل نفسها، وهى عدوى أصابت العالم العربى أيضاً.

فى ضوء هذه المقومات المبشرة بكل الخير لإسرائيل، والتى سقطت فى ظلها الحقوق الفلسطينية فى المسافات الفاصلة بين الخطاب الحجرى القديم وبين خطاب السلام المتسامح ظهرت حماس لكى تذكر بهذه الحقوق كاملة، وهذا هو مصدر

الفزع لإسرائيل والولايات المتحدة. ولذلك، فإن إسرائيل تصر على إنهاء أى أثر لفوز حماس، إما لتحول حماس إلى الواقع الذى كان سائداً قبل ظهورها، وإما إلى إزالتها حتى لا تهدد هذا الواقع، الذى يمتد على جبهة عريضة، ويتحدث فيه الأطراف لغة واحدة، ولم يعد الفارق بين العربية والعبرية عائقاً فى سبيل التفاهم، وهذا هو مصدر الخطر على حماس، لأنها تواجه تحديات الداخل وتحديات الواقع الإسرائيلى والواقع الدولى، ولا تملك سوى الثقة بالله وثقة الشعب الفلسطينى ودعوات الشعوب العربية والإسلامية. فنحن إذن أمام قوة تتمتع بالنقاء، وتريد أن تجسد المثاليات السياسية فى واقع يأبى أن يستمع حتى لهذا الخطاب. وينظر المعجبون بهذا الخطاب نظرة إشفاق، حيث يرى البعض أن المثاليات التى تعمل بها حماس فى الساحة العسكرية والسياسية المعارضة لا تتطابق مع واقع التعامل فى السلطة التنفيذية مع إسرائيل ومع الداخل. والغريب أن كل ذلك تعرفه قيادة حماس، ولكنها توازن بين تحديات الواقع والأمل فى كسر هذه التحديات.

أما آفاق الأمل فتتسع لتشمل الداخل والخارج معاً فى فلسطين. يكفى أن نشير فى هذه العجالة إلى محاولة حماس كسر الإطار الدولى الخانق الذى يحاصرها، فهل تمكنت حماس خلال الزيارات التى قام بها وفدها إلى تركيا وروسيا من كسر حاجز العزلة؟

يمكن النظر إلى حصيلة الزيارتين إلى روسيا وتركيا من زاوية إيجابية، وهى أن دعوة حماس للزيارة كانت فى حد ذاتها تفريجاً نفسياً مهماً، كما كانت فى نفس الوقت خطوة أزعجت إسرائيل، لأن مثل هذه الزيارات تتيح الفرصة لطرح القضية الفلسطينية من جديد، وتدويل القضية التى حرصت إسرائيل على احتكارها، وفرض رؤيتها عليها. فقد أنذرت إسرائيل الحكومة التركية بأن زيارة حماس خط

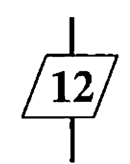
أحمر، وتهديد للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، فترتب على ذلك أن رفض الرئيس التركى مقابلة الوفد، وحصر لقاء الوفد مع وزير الخارجية بصفته الحزبية وليس السياسية. كما أن تركيا أعلنت أنها طلبت من حماس الاستجابة لشروط إسرائيل، أى أنها وظفت الزيارة لصالح إسرائيل، ومع ذلك حرضت الحركة الصهيونية بعض الصحف التركية لمهاجمة القيادة التركية على أساس أن زيارة حماس لتركيا تضر بالمصالح الوطنية التركية، ويقصد بها المصالح مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما دافعت بعض الصحف التركية الأخرى عن الزيارة بأنها تسمح لتركيا بتأكيد دورها فى العالم العربى والإسلامى، أى أن الزيارة قد فتحت الجدل مرة أخرى فى تركيا بين الجناح المطالب بدمجها تماماً فى الغرب، وبين الجناح الذى لا يفرط فى الهوية الإسلامية لتركيا ومصالحها فى العالم العربى.

ولاشك أن دعوة تركيا لحماس قد رفعت أسهم تركيا فى الشارع العربى، ولدى معظم الحكومات العربية. أما زيارة حماس لموسكو، فهى فتح جديد أمام حماس، ولكن الضغوط الإسرائيلية والأمريكية ركزت على القيادة الروسية تركيزاً مخيفاً، فأحبطت ما كانت تأمله روسيا من إحياء لدورها فى الشرق الأوسط. وقد سبق للولايات المتحدة وإسرائيل أن أحبطتا زيارة الرئيس بوتين للمنطقة فى ربيع ٢٠٠٥، بل إن دعوته إلى مؤتمر دولى لمناقشة القضية الفلسطينية التى أعلنها خلال زيارته للقاهرة قد ماتت، ولم يجد مجالاً وهو فى إسرائيل لتجديدها، واعتبرتها الصحف الأمريكية نكتة الموسم، بينما اعتبرتها الصحف الإسرائيلية فى ذلك الوقت مبالغة روسية فى الأمل فى بعث الدور الروسى فى الشرق الأوسط، وذكرت هذه الصحف روسيا بأن إسرائيل والتأشيرة الإسرائيلية هى مفتاح الدخول إلى المنطقة وفقاً للشروط الإسرائيلية. وعندما دعا بوتين وفد حماس لزيارة موسكو كان بوتين

يشعر بتزايد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، فطمأن الولايات المتحدة وإسرائيل بأن الزيارة فرصة لكى تسمع حماس منه نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما امتدحته الإدارة الأمريكية، واعتبرته إسرائيل أيضاً أمراً مفيداً. ورغم ذلك، فإن وفد حماس شعر بأن الزيارة تمثل نجاحاً كاملاً فى تحقيق الهدف منها، وهو اطلاع الروس على رؤية حماس لإدارة القضية الفلسطينية، وأن حماس تعرف الشروط الإسرائيلية، ولن يضيرها أن تسمعها من كل العواصم الدولية.

وخلاصة القول فى هذه النقطة، هو أن الآفاق الدولية لحماس يمكن أن تتسع، وأدنى ما يمكن أن يتحقق فيها هو التعريف بالقضية الفلسطينية من منظور حماس، ولكن قفز حماس إلى الآمال العريضة لن يغنيها عن أن تهتم اهتماماً دقيقاً بما يثار ضدها، خاصة وأن الساحة الفلسطينية فيما يبدو توشك أن تتصل اتصالاً مباشراً بالساحة الدولية التى لم تعد عدائية تماماً إزاء حماس كما كان موقفها فور نجاحها فى الانتخابات. وبذلك يظل الصراع قائما بين رغبة إسرائيل فى إخماد أنفاس حماس، ورغبة حماس فى الخروج من السحابة السوداء التى تفرضها إسرائيل عليها.





أبعاد عملية التهدئة في فلسطين

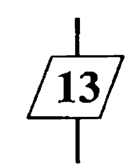
يقصد بالتهدئة فى فلسطين أمران مختلفان، **الأمر الأول:** من وجهة نظر إسرائيل ويقصد بها أن تكف المنظمات الفلسطينية الفدائية عن التصدى للعدوان الإسرائيلى وتعطيل المشروع الصهيونى بكل الطرق سواء عن طريق المقاومة السياسية أو المقاومة المسلحة. **الأمر الثانى:** من وجهة نظر المقاومة وتعنى التهدئة ، الالتزام المتبادل بينها وبين إسرائيل بهدنة تتوقف خلالها كافة الأعمال العسكرية من الجانبين.

وقد حاولت إسرائيل أن تتلاعب بمفهوم التهدئة فزعمت أنه لا يجوز الاتفاق على تهدئة مع الإرهاب، وإنما التهدئة من جانب الإرهابيين هو ثمن الإبقاء على حياتهم، وقد شجعت الولايات المتحدة مصر وإسرائيل على التوصل إلى مثل هذه التهدئة مع الجانب الفلسطينى لعل هذا الاتفاق يؤدى إلى وقف الصواريخ الفلسطينية ضد إسرائيل. ولما كانت هذه الصواريخ محدودة الأثر وهى مجرد رمز المقاومة فإن إسرائيل قد حاولت استغلالها أخلاقياً وذلك بالزعم بأهميتها البالغة وخطورتها الفائقة، وحاولت أن تبرر بها أعمال الإبادة والمحرقة التى نفذتها فى غزة، وتظاهرت بأن هذه الصواريخ هى السبب الوحيد للأعمال الإسرائيلية وهذه مناورة واضحة لأن إسرائيل تقوم بأعمال إبادة على أى حال حتى

قبل أن تظهر هذه الصواريخ، وهى لاتحتاج إلى أى ذريعة أو مبرر. ترتب على ما تقدم أن التهدئة حتى بالمعنى الفلسطينى قد تعنى الإبقاء على حياة الفلسطينيين، ولهذه النتيجة جانبان متناقضان: الجانب الأول، من زاوية إسرائيل فإن التهدئة تعنى توقف أعمال الاغتيال اليومية ومظاهر الإبادة لكل جوانب الحياة وفقا لمخطط المشروع الصهيونى وهذا أمر غير ممكن لأن المشروع يقوم فى جوهره على إبادة السكان واستخلاص الأرض لليهود.

أما النتيجة الأخرى الخطيرة فهى أن التهدئة تعنى توقف المقاومة مع استمرار برنامج الإبادة الإسرائيلية خصوصاً فيما يتعلق بالقضاء على رموز المقاومة بشكل منهجى ومنظم، أى أن التهدئة تعنى استمرار الاحتلال والمشروع وهى طريقة جديدة من طرق وقف المقاومة.

الخلاصة أن التهدئة مصطلح جديد دخل قاموس المصطلحات فى الصراع العربى الإسرائيلى، ولكن القواعد الأساسية واحدة وهى إصرار إسرائيل على إزالة كل معوقات انطلاق مشروعها. وعلى الجانب الآخر، يحاول الفلسطينيون إنقاذ السكان وفى نفس الوقت التعبير عن رفضهم لهذا المشروع. ونظراً لما يحيط بالساحة العربية من تعقيدات، ولأن اقتراح التهدئة قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية، فقد اكتسب هذا المصطلح سمعة سيئة بحيث أن الأطراف التى تتحدث عن التهدئة إما أنها تريد حقن دماء الفلسطينيين فعلاً، وإما أنها تريد تقديم غطاء للأعمال الإسرائيلية واستخدام هذا المصطلح كمخدر لتحقيق هذا الغرض. ومعلوم أن حماس سبق أن التزمت بهدنة من طرف واحد لأكثر من عام ونصف ولكن أعمال الإبادة الإسرائيلية لم تتوقف. وعلى أية حال فإن التهدئة المتبادلة بأى معنى يمكن أن تكون مفيدة للطرف الفلسطينى ليلتقط أنفاسه، ولكنها مؤشر على رغبة إسرائيل فى التفرغ لساحات أخرى.



التهدئة والحوار الوطني في فلسطين

توصلت المنظمات الفلسطينية وإسرائيل بوساطة مصرية إلى اتفاق للتهدئة بين الطرفين يسرى فى السادسة من صباح الخميس الماضى ٢٠٠٨/٦/١٩ . فى نفس الوقت تجرى مشاورات للإعداد فى القاهرة للحوار بين فتح وحماس. من الواضح أن رأب الصدع الفلسطينى هدف فلسطينى وعربى أساسى وما يجرى فى القاهرة ينطلق مما اتفق عليه فى مكة المكرمة، كما يستفيد مما طرحه الرئيس اليمنى وما طرحته الجامعة العربية من نداءات مما يؤكد أن الاتفاق كامل بين الدول العربية على أن الشقاق الفلسطينى هو الرهان الإسرائيلى الأكبر وهو الضربة القاصمة للقضية الفلسطينية فما مصير العمليتين، وما هى علاقة كل منهما بالأخرى؟.

لا أضيف جديداً إذا قلت أن كل ما يتعلق بإسرائيل يدعو إلى الشك لسبب بسيط وهو أن إسرائيل لديها مشروع لالتهام كل فلسطين والسيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة العربية، ونجاحها فى ذلك يعتمد على صلابة الموقفين العربى والفلسطينى فى وجه هذا المشروع الاستيطانى الإحلالى المقترن بوسائل تنفيذ لا إنسانية مثل الإبادة والمجازر والقسوة المتناهية حيث أن المشروع يعتبر الفلسطينيين غزاة

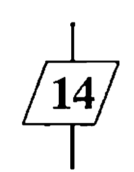
وأن اليهود يستردون أرض أجدادهم وهو ما أشار إليه بوضوح إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وقرار الكونجرس بمجلسيه بمناسبة الذكرى الستين لقيام إسرائيل حيث أكد القراران على «النشأة الثانية لدولة اليهود فى فلسطين» وهذا الاعتقاد يجعل من العبث الجمع بينه وبين التصريحات الأمريكية حول عملية السلام والتسوية.

هذه الحقائق هى التى تحدد العلاقة بين التهدئة مع إسرائيل والتوافق بين الفلسطينيين. ذلك أن إسرائيل عازمة على استمرار مشروع التهام فلسطين ولذلك لن تحترم أى اتفاق لوقف إجراءات هذا المشروع مما يجعل الثقة فى مستقبل التهدئة محدودة للغاية. وبنفس المنطق فإن إسرائيل عازمة على منع أى تقارب بين فتح وحماس، فإذا تحقق الوفاق الفلسطينى اصطف الجميع خلف قيادة واحدة وصوت واحد، وبالقطع تدرك إسرائيل أن ذلك مستحيل فى الظروف الراهنة، كما تدرك إسرائيل أنها نجحت بإجراءاتها القاسية ضد الفلسطينيين إلى إضعاف الشعب وانحراف بوصلة قضيته، وتشقق الأرض الفلسطينية، مما أضعف الرؤية العربية للقضية التى تورعت بين المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل وبين جمع الشمل الفلسطينى، رغم أن العائق الأساسى هو إصرار إسرائيل على سلام يحقق مشروعها ويستبعد الفلسطينيين تماماً من دائرة التسوية والحياة، فلا تزال إسرائيل تعتقد أنها هى اللاعب الأساسى والوحيد ولا شيء يدعوها إلى المرونة مع الجانب الآخر.

فى ضوء ما تقدم، من الواضح تلك العلاقة الوثيقة بين مستقبل التهدئة، ومستقبل الوفاق الفلسطينى والرابط الأساسى هو إسرائيل والانحياز الأمريكى الأعمى لها ولمشروعها ولكننا نأمل أن تتغير مقومات الموقف فى واشنطن وإسرائيل وفى المنطقة بما يغير معطيات الموقف المتأزم فى فلسطين.

ويبدو أن الحسابات الإسرائيلية التى تفترض أن التهدئة مع حماس لا تساندها السلطة والعالم العربى هو الذى دفع إسرائيل إلى أن توظف هذه التهدئة خاصة وقف الصواريخ على المدن الإسرائيلية من غزة حتى يمكن تقديم التهدئة كورقة لتحسين موقف أولمرت الذى حاول جاهداً إطلاق سراح الأسير الإسرائيلى فى غزة. ولا يمكن أن نصدق أن إسرائيل ستوقف مشروعها فى الاغتيال وإضعاف حماس واستمرار الحظر لمجرد وقف الصواريخ الفلسطينية ونرجو أن يكون وزن هذه الصواريخ عند إسرائيل أكبر مما قدره أبو مازن حتى تحترم بعض جنود التهدئة.





حتى لا تصبح التهدئة بديلاً عن المقاومة والحقوق السياسية؟

توصلت الأطراف الثلاثة، مصر وإسرائيل والمنظمات الفلسطينية إلى التهدئة والتى تعنى أن يتم وقف النار المتبادل أى وقف الصواريخ الفلسطينية من غزة مقابل وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية فى غزة، كما تعنى رفع الحظر عن القطاع وفتح المعابر بشكل مرحلى. والأثر المباشر لهذه الإجراءات هو التخفيف عن الشعب الفلسطينى وتمكينه جزئياً من الحياة فى هدوء. أما مصير الهدنة فتحيطه الشكوك من كل جانب بالنظر إلى أن إسرائيل لا تحترم عهداً أو التزاماً وأنها ترى مصلحتها مبرراً لأى انتهاك أو سلوك، ولذلك لا يستطيع أحد أن يتوقع صمودا لهذه الهدنة، ولذلك فإن الضمان الوحيد لاستمرارها هو حاجة كل الأطراف إليها. فهى مفيدة لمصر حتى تغلق باباً واسعاً للفتنة وآثارها الفادحة على الداخل المصرى، وهى أيضاً مفيدة للشعب الفلسطينى الذى تعرض لإبادة حقيقية، وأخيراً فالهدنة مفيدة للطرف الإسرائيلى حيث تحسنت مكانة أولمرت فى استطلاعات الرأى العام وصرفت الأنظار نسبياً عن الملاحقات القضائية له. ولكن يتعين لفت الانتباه إلى عدد من الملاحظات بصدد هذه الهدنة.

الملاحظة الأولى: هى أن الجانب الإسرائيلى قبل الهدنة بعد جدل

طويل عكست تصريحاته عدم الرضا بها وأنه اضطر إليها حتى يخفف ما يعانيه سكان المدن المستهدفة بالصواريخ الفلسطينية، وتعمد إشاعة الشعور بأن الهدنة لن تستمر وأنه مستعد لنقضها فى أى وقت، حتى يحرم الشعب الفلسطينى من مجرد الشعور بالهدوء وحتى يلهب ظهره بهذه التصريحات.

الملاحظة الثانية: هى أنه يخشى أن تؤدى الهدنة التى رحب بها أبو مازن إلى اعتبارها من إنجازات الحوار مع إسرائيل، فيرحب مرة أخرى باستئناف المفاوضات معها بعد يأسه من إسرائيل ونواياها.

الملاحظة الثالثة: هى علاقة التهدئة بالوفاق الوطنى الفلسطينى حيث يفترض أن هذه الهدنة يجب أن تمهد السبيل إلى توافق بناء بين الفلسطينيين ولكنى أخشى أن يعتبر أبو مازن الهدنة فرصة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل على المجهول حسبما أشارت إسرائيل، وبذلك تساهم حماس بهذه الهدنة فى تمكين أبو مازن من استئناف المفاوضات التى سعدت حماس بتعثرها بسبب الاعتقاد العام وهو أن أبو مازن لا يستطيع أن يلزم الشعب الفلسطينى كله بنتائج هذه المفاوضات، وبغير حماس لا يمكن توقيع أية اتفاقات، وهذا ما دفع دوائر كثيرة فى إسرائيل إلى الكف عن إرهاق أبو مازن والاتصال بحماس وهى الأقدر على الاتفاق من أبي مازن، وهكذا تتحول التهدئة إلى مقدمة لمفاوضات وفق الأجندة الإسرائيلية فتزيد الانشقاق الفلسطينى تفاقماً، رغم أن التهدئة يجب أن تكون مقدمة لمفاوضات جادة تشمل كل الشعب الفلسطينى لوضع تسوية سياسية نهائية منصفة.

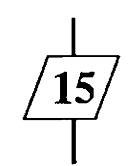
الملاحظة الرابعة: هى أن ردود فعل واشنطن والأمم المتحدة وأوروبا وألمانيا تشير بوضوح إلى أهمية الهدنة فى وقف الصواريخ الفلسطينية، وكأن الشعب الفلسطينى لا يتعرض لأعمال إبادة كاملة ومنهجية، كما يرون أن الهدنة يجب أن

تكون مقدمة لإطلاق سراح الأسير الإسرائيلي.

وهكذا ركزت ردود الفعل على أن الهدنة تخفف من المعاناة الإنسانية ولذلك لا يجوز قراءة التهدئة بمعزل عن نجاح إسرائيل فى إنزال المشكلة الفلسطينية إلى أنها مجرد شعب يتعرض للهوان بسبب أن حماس تمارس العنف ضد الإسرائيليين، فلو توقف العنف أمكن للشعب الفلسطينى أن يعيش فى هدوء. من الواضح أن إسرائيل حاولت أن تخفى الجوانب السياسية للمشكلة الفلسطينية، وأصرت على أنها متعاطفة مع المآسى الإنسانية للشعب الفلسطينى وأن حماس هى سبب شقائه وأن التعايش بين الشعبين فى إسرائيل وفلسطين دون وساطة هذه المنظمات «الإرهابية» يؤدى إلى تسوية معقولة فى الوقت الذى تصر فيه إسرائيل على استيطان الأراضى وتضييق المساحات التى يسكنها الفلسطينيون تمشياً مع المشروع الصهيونى الذى يسعى إلى التهام الأرض بالكامل. وماذا عن الاحتلال والاستيطان وإنكار الحقوق السياسية وغيرها؟

هذه القضايا ليست واردة فى الحسابات الإسرائيلية، بعد أن فرضت صورة القضية فى مستواها الإنسانى، كما صورت المقاومة بأنها إرهاب يضر الشعب الفلسطينى، ولا ضرورة لها.

وهكذا تبدو الإشكالية الحقيقية للتهدئة وهى أنها مفيدة لبقاء الشعب الفلسطينى على قيد الحياة مؤقتاً مع استمرار المشروع الإحلالى الصهيونى وانعدام أى أفق سياسى فى القضية، وهو أمر يريح إسرائيل تماماً، معنى ذلك أن حماس والمنظمات الفلسطينية تفقد وظائفها مادامت المقاومة هى التى تجلب كل هذه الخسائر وتحرم الشعب الفلسطينى من مقومات الحياة. وهكذا تقايض إسرائيل حياة الشعب بحريته، فلا يمكنه أن يعيش بحرية، وحريته لها ثمن أفدح وعليه أن يختار.



هل ارتكبت حماس حقًا جرائم حرب في إسرائيل؟

في الثالث والعشرين من فبراير ٢٠٠٩ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن نتائج بعثة التحقيق، التى قامت باستعراض الموقف فى غزة والسماع إلى الشهادات والاطلاع على أحوال الأوضاع فى قطاع غزة بعد المحرقة الإسرائيلية، وقد أدانت المنظمة كلاً من إسرائيل وحماس واتهمتهما بارتكاب جرائم حرب. ورغم أن المنظمة ركزت فى تقريرها على جرائم إسرائيل بالتفصيل، وطالبت الولايات المتحدة بمنع تصدير السلاح إليها حتى يتم استخدام هذا السلاح فى أغراض لا تنافى القانون الدولى، تلك خطوة بالغة الجرأة من جانب هذه المنظمة، إلا أن إدانتها لحماس أيضاً، وإن كانت مبسطة وتقوم على أساس إطلاق حماس لصواريخ بشكل عشوائى ضد المدنيين الإسرائيليين فى جنوب إسرائيل، أمر مفهوم حتى يبدو التقرير متوازناً، فإن هذا التقرير رغم ذلك رفضته كل من إسرائيل وحماس لأسباب متعاكسة. فقد رفضته إسرائيل فى الحقيقة لأنه كان جريئاً أكثر مما يجب فى هذا الملف الحساس الذى تتوجس منه إسرائيل، وفى وقت تتصاعد موجات الهجوم القانونى على إسرائيل بسبب هذه المحرقة وترفع ضدها الدعاوى الدولية من كل صوب، واستندت إسرائيل فى رفضها لهذا التقرير إلى أنه قد جانب

الصواب وعدم الدقة، ودافعت إسرائيل عن موقفها وأكدت أنها استخدمت الأسلحة غير المحظورة دولياً بشكل يتفق مع القانون الدولى. أما حماس فقد اعتبرت التقرير مجحفاً بحق الطرف الضعيف الضحية، وأن هذا التقرير سوى بين الضحية والجلاد، وبين القوة العسكرية الإسرائيلية الخارقة وبين الصواريخ البدائية التى دافعت بها حماس عن شعبها، وهى نفسها الصواريخ «العبثية» حسب تعبير أبو مازن.

والحق أن هذا التقرير وأمثاله يقدم خدمة كبرى فى مجال توثيق الجرائم الإسرائيلية، ويتمتع بقيمة ثبوتية عالية أمام القضاء الدولى والوطنى، كما أنه يعد لفتة سياسية يجب عدم إغفالها، ولكن اللافت للنظر والذى يستحق التحليل القانونى الدقيق هو الأساس القانونى لإدانة حماس وكذلك إسرائيل. فقد أدانت المنظمة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وهذا لا يكفى لأن إسرائيل ارتكبت أيضاً الجرائم الأخرى ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، ولكن المنظمة ربما كانت بحاجة إلى درجة من التعمق القانونى، وأنها اختارت أسهل أنواع الجرائم وهى جرائم الحرب التى لا يشترط فيها توفر هذا الوصف لها الدافع الجنائى أو الإجرامى.

ورأت المنظمة أن أساس إدانة إسرائيل هو أنها استخدمت «القوة المفرطة» وأنها استخدمت الفسفور الأبيض المحرم دولياً. أما سبب إدانة حماس فى نظر المنظمة فهو أنها استخدمت الصواريخ حتى لو كان أثرها ضعيفاً ضد المدنيين وبشكل عشوائى، أى أنه يتعين على حماس أن تختار أهدافاً عسكرية وأن تبتعد عن العشوائية فى إطلاق الصواريخ حتى تصيب أهدافها العسكرية بدقة دون المدنيين، وهذا فى نظرنا ترفاً لا يحتمل الموقف مناقشته، لأن ما قامت به حماس هو حركة يائسة من مدافع مقهور إزاء قوة غاشمة استحلت كل شيء وانطلقت من كل القيود والضوابط، فضلاً عن

الأصل فى الأشياء ليس هو الصواريخ، وإنما هو الاحتلال الدائم الإحلالى الاستيطانى، والتصريحات المؤكدة للرغبة فى الإبادة، ثم استخدام أعلى درجات النيران والتدمير فى اتجاه أكبر للنية فى إحراق غزة بشراً وحجراً. ولا شك أن التقرير من الناحية الفنية يفترض أن حماس جيش يقابل جيش إسرائيل، وأنه كان عليها أن تلتزم بأعراف الحرب، وهذا يقودنا إلى مربط الفرس فى هذا المقال وهو منهج القراءة القانونية من جانب المنظمات الدولية للوضع فى غزة. ذلك أن اتفاقات جنيف لا يمكن أن تنطبق انطباقاً أعمى على هذا الوضع وبصفة خاصة فى خمسة مواضع:

أولها : أن الإحتلال الأبدى لا يمكن أن يتمتع بميزة الضرورة العسكرية الواردة فى هذه الاتفاقات،

والموضع الثانى : هو أنه لا يجوز تطبيق معيار التمييز بين المدنى وغير المدنى لأنهم كلهم مدنيون، وحتى المقاومة يجب أن تتمتع بحماية قانونية من حيث أنها تدفع العدوان ولا تبتدر هذا العدوان، وحتى تلك الصواريخ الرمزية التى تعبر عن الرفض وبقاء النبض حياً فى الجسد الفلسطينى إنما تذكر بضرورة زوال الاحتلال.

أما الموضع الثالث : فهو أن اتفاقات جنيف تحظر بعض أنواع الأسلحة بصفاتها وقوتها التدميرية وليس بأسمائها، ولذلك فإن كل الأسلحة التى استخدمت فى غزة محظورة، لأنها تستخدم ضد المدنيين والأهداف المدنية بشكل متعمد والأمثلة على ذلك لا تحصى، مما سجلته العدسات والبعثات الدولية ومنها ما قررت الأمم المتحدة التى ضربت عدة مرات.

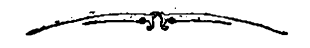
أما الموضع الرابع : فهو أن اتفاقات جنيف تعنى بضبط سلوك المتحاربين فى جيوش، ومن ثم تشدد العقوبة على «الانتهاكات الخطيرة» للالتزامات التى تقع على الجيوش، وهى أساساً عدم احترام الحماية القانونية الواجبة للفئات المحمية، وقد

كانت جميع الفئات فى غزة محمية بموجب القانون الدولى الإنسانى، بدءاً بمبانى الحكومة ومقرات الشرطة، حيث جرت المذبحة بفوج من شباب البوليس لحظة تخرجه، لأن إسرائيل لا تعتبر حماس جيشاً وإنها تعتبرها منظمة إرهابية، وحتى لو كانت جيشاً فإن أعمال إسرائيل ضد الشرطة محظور فى القانون الدولى، ناهيك عن استهداف المستشفيات وأطقم الخدمات الطبية ومخازن الإعاشة والأدوية والمرضين والجرحى والمشيعين والأطفال والنساء، وضرب المدنيين بطائرات F16، التى تستخدم ضد الجيوش الكبيرة واختراق أجسادهم بصواريخ الطائرات، فضلاً عن استخدام المدنيين كدروع بشرية ضد المقاومة.

أما الموضع الخامس : فهو اتهام حماس بأنها استخدمت الأماكن المحمية كالمساجد والمستشفيات ملاذاً لمقاتليها، وتخزين أسلحتها وذخيرتها، واستخدام المدنيين دروعاً بشرية ضد القوات الإسرائيلية.

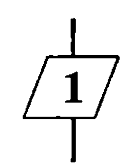
والحق أن القراءة النمطية لاتفاقات جنيف يمكن أن تدين حماس، ولكن القراءة البصيرة والمستنيرة، بما يتفق مع الوضع فى غزة، تعطى حماس الحق الكامل فى استخدام كافة الوسائل مادامت تدافع بذلك ضد عدوان غاشم، ولكى يفلت مقاتلوها، وهم عدة هذا الشعب، من مخططات إسرائيل، فيجوز لحماس كما للمقاومة العراقية أن تختبئ فى المساجد والمستشفيات، وأن تستخدم المدنيين دروعاً بشرية لأنها والمدنيون محميون فى القانون الدولى.

لكل هذه الأسباب نرحب بتقرير منظمة العفو الدولية، ولكننا نلفت النظر إلى ضرورة القراءة المختلفة لأحكام القانون الدولى الإنسانى عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين شعب آمن وبين قوة عسكرية غاصبة معتدية.



الفصل الثالث

حماس وأسلو



حماس وأسلو

ثار الجدل فى الساحة الفلسطينية والإسرائيلية بعد فوز حماس حول قضايا كثيرة ترتبت على ذلك، وأهمها ما يفضل الإعلام الإسرائيلى إبرازه للوقيعة بين الفلسطينيين، أو لتشويه الموقف من حماس، أو لإحداث تناقضات فى المواقف، كما أن بعض هذه القضايا تثيرها بعض أجهزة الإعلام العربية بوعى أو بدون وعى. وقد لاحظتُ أن خطاب بعض قادة فتح لا يختلف عن الخطاب الإسرائيلى. ولذلك فمن المفيد أن نعالج فى هذه المقالة هذا الموضوع الجدلى، الذى ملأ الساحة الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات، وتركز عليه إسرائيل فى الوقت الحاضر، وهو موقف حماس من اتفاق أوسلو.

ونشير ابتداء إلى أن اتفاق أوسلو الذى انقسم بشأنه الفلسطينيون ليس اتفاقاً للسلام، ولكنه اتفاق للمبادئ التى تجرى على أساسها المفاوضات للتوصل إلى السلام، ولذلك ليس صحيحاً ما يتردد فى الكثير من الكتابات العربية عند معالجة اتفاق أوسلو على أنه اتفاق للسلام، وتضعه هذه الكتابات ضمن أمثلة اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، وهى الموقعة مع مصر والأردن. أما الإيضاح الثانى، فيتعلق بالصلة بين أوسلو والشرعية الدولية فى القضية الفلسطينية، فقد

أكدنا مراراً أن أوسلو هى اتفاق الفرصة الأخيرة، الذى تمكن به عرفات من تجسيد مكاسب الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

ورغم الجدل الحاد بين الفلسطينيين حول أوسلو، ورفض الكثيرين لاتفاق أوسلو، إلا أننى أعتقد أن أوسلو هى أول اتفاق فلسطينى إسرائيلى مهما كان تقييمه، إلا أنه يجب أن يكون جزءاً من الشرعية الدولية. فهو شرعية دولية اتفاقية إلى جانب مصادر الشرعية الدولية الأخرى، التى أكدتها قرارات الأمم المتحدة، بدءاً بقرارا التقسيم، ثم القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، والقرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٧٨، وكل القرارات المتعلقة بالأراضى الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة الدولة. ولو أُحسن تطبيق اتفاق أوسلو وحسنت النوايا بشأنه، لأمكن أن يؤدى إلى تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتفاهم على وضع المستوطنات.

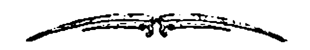
ومن المعلوم أن اتفاق أوسلو يفترض أنه يتعامل مع إسرائيل، وأن موضع الخلاف بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، هو الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وليس كل الأراضى، بما فى ذلك تلك التى تقوم عليها إسرائيل.

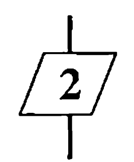
أما القضية الثالثة: المتعلقة بأوسلو، فهى ما تؤكده إسرائيل والولايات المتحدة وأبو مازن من أن وجود حماس فى السلطة يتطلب الاعتراف بعدد من المرجعيات وأهمها أوسلو. ومعنى ذلك أن مطالبة حماس بكل فلسطين يجب أن يتغير لكى تطالب بالأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحدها، وهذا ينطوى على التسليم بأنه لا يجوز الجدل فى قيام إسرائيل، ولكن الاعتراف بها فى حدود معينة يظل محلاً للاتفاق فى إطار اتفاقية السلام. غير أن هناك نقطة آثرها المتحدثون باسم فتح فى أجهزة الإعلام العربية، حيث أكدوا أن حماس لا تستطيع أن تشارك فى السلطة ما لم تعترف بأوسلو، ويرون أن أوسلو هى الأساس القانونى لإنشاء السلطة، لكن ذلك يحتاج إلى توضيح.

صحيح أن اتفاق أوسلو أشار إلى تشكيل السلطة، وإلى علاقة السلطة بإسرائيل، كما أشار إلى الانتخابات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، فبدا الأمر وكأن أوسلو اتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل على إنشاء السلطة فى الأراضى المحتلة. أى أن منظمة التحرير هى المرجعية الأصلية، وأن السلطة هى ثمرة الاتفاق بينها وبين إسرائيل، فإذا انتهى هذا الاتفاق لم يعد للسلطة أساس قانونى، وهذا تصور خاطئ وخطير، وإن كان يبدو منطقياً سهلاً سائغاً بناء على نص الاتفاق. ويجب على الفلسطينيين أن يعدلوا فهمهم للطبيعة القانونية لاتفاق أوسلو، وكذلك لوظيفة هذا الاتفاق فى إنشاء السلطة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تعتبر إدارة ذاتية داخل الأقاليم المحتلة للمناطق التى تجلو عنها إسرائيل، وهو أمر طبيعى بالنسبة للشعوب المحتلة. أما الأساس القانونى الحقيقى للسلطة، فهو حق الشعب المحتل فى إدارة نفسه، وأن تتمتع هذه الإدارة بشخصية قانونية وأهلية قانونية واضحة مادام الاحتلال أصبح طويل الأجل، ومادام الاحتلال ذا طبيعة استيطانية استعمارية. وأما الأساس القانونى الثانى لإنشاء السلطة الفلسطينية، فهو الانتخابات الفلسطينية. وبذلك يصبح للانتخاب وظيفتان: الوظيفة الأولى، هى أن الانتخاب وسيلة لتشكيل السلطة. والوظيفة الثانية، هى أن الانتخاب أساس الشرعية السياسية والقانونية للسلطة. ومن الملاحظ أن شارون لم يوافق على أوسلو، وأن تصريحاته تقطع بعدم اعترافه بها، وأنه حاول أن يلغى ما ترتب عليها عندما هاجم السلطة والشعب الفلسطينى، وأعاد احتلال الأراضى الفلسطينية التى كانت إسرائيل قد جلت عنها تنفيذاً للاتفاقات اللاحقة. فهل كان شارون ينتهك اتفاق أوسلو، أم أنه كان يتصرف على افتراض عدم وجود أوسلو أصلاً؟ فما هى إذن القيمة القانونية لاتفاق أوسلو عند إسرائيل؟ ولماذا لم تطبق الأحكام الملزمة

لإسرائيل فى هذا الاتفاق والاتفاقات التنفيذية اللاحقة، بينما نرى إسرائيل والولايات المتحدة من ورائها تتباكى على ما تسميه التعهدات القانونية التى ترثها حماس عن السلطة السابقة؟ وإذا كانت إسرائيل لا تعترف بأوسلو ولم تنفذ الاتفاقات اللاحقة عليها، فلماذا تلزم السلطة الفلسطينية بها؟ وإذا كان صحيحاً أن أوسلو هى الأساس القانونى لقيام السلطة، كما يزعم بعض قادة فتح، فلماذا لم تطرد إسرائيل السلطة منذ رفضها الاعتراف باتفاق أوسلو؟

إن ما يقول به هؤلاء القادة خطير للغاية، ويعطى إسرائيل رخصة فى يدها للتنكيل بالسلطة الفلسطينية، وطردها من الأراضى الفلسطينية، والعودة إلى سياسة الإبعاد السابقة. ولذلك يجب على القيادة الفلسطينية الجديدة أن تدرس هذا الملف بعناية. ومن المفيد أن تدرس الطلبات الإسرائيلية، ويرد عليها بطريقة محددة وقانونية، حتى تتوقف إسرائيل والولايات المتحدة عن إظهار حماس بأنها ضيّعت على الشعب الفسطينى الحياة الرغدة، وأفقدته نصيبه فى جنة إسرائيل، وعطلت عملية السلام المزدهرة، التى راح ضحيتها أبناء الشعب الفلسطينى، وضاعت معهم أمانيهم فى الكرامة والحياة.





حصاد أوسلو
للمشروعين الصهيوني والفلسطيني

أعتقد أن مناورات نتانياهو بتجميد الاستيطان عدة أشهر وإطلاق الاستيطان في القدس هو قمة التلاعب بمسئولية السلام ورسائل لا يجوز للعالم العربي أو الطرف الفلسطيني أن يبادر إلى استلامها. فلا تزال القضية معلقة، ولا أظن أن في جعبة الحاوي الإسرائيلي المزيد لكي يسحر بها أعين العامة. ولهذا أصبح واجباً أن ندرس بشكل أكثر تحليلاً حصاد هذه المحطة الحاسمة، محطة أوسلو، التي نقلت القضية الفلسطينية بشكل عبثي إلى طريق التصفية، ومكنت إسرائيل من دور مسرحي جديد أكثر خطورة.

ولست بحاجة إلى شرح الظروف التى أبرم فيها إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو، حيث كتب بشأنه ما يكفى، كما أننى لست بحاجة إلى تقييم الاتفاق لكى أكون طرفاً فى الخصوم والأنصار لهذا الاتفاق، ولكن المحقق هو أن النظرة الهادئة بعد كل التطورات فى المنطقة والعالم قد تضيف آفاقاً أخرى لم تكن ظاهرة، كما أن التجربة العملية تعطى أبعادا جديدة فى تقييم هذا الحدث الحاسم الذى أظنه أول وآخر اتفاق بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى المستقبل المنظور.

أولا: اتفاق أوسلو فى سياق المشروع الفلسطينى

من قبيل الإنصاف، تجب الإشارة، إلى أن صاحب القرار عند اتخاذه يختلف تماماً عن عملية تحليل القرار بعد تقادم الزمن به، ولذلك يجب تقييم القرار فى حدود الظروف والمعطيات التى اتخذ فيها ثم بعد ذلك إلى أى مدى كان صاحب القرار ذا بصيرة بالمستقبل.

هناك محظور آخر يجب التنبيه إليه، وهو أنه فى الصراع العربى الإسرائيلى بالذات، فإن تجفيف منابع الدعم العربى للرئيس عرفات فيما يشبه التخلى عنه درءا لمخاطر الموقف وغضب واشنطن ترك خيارات الرجل محدودة. هناك عامل ثالث يشترك فيه الناس جميعاً بدرجات متفاوتة، وهو أن الخوف من انصراف الأضواء عن الزعماء تدفعهم إلى محاولة التمسك بهذه الأضواء ولو على حساب المصلحة الوطنية.

أما العامل الرابع، فهو خاص بالشعب الفلسطينى وطبيعته وضغوط الاحتلال ومسئوليات المشروع الوطنى الفلسطينى.

غير أن كل هذه الاعتبارات لاتستطيع أن تحجب الشكل الذى سار فيه اتفاق أوسلو. فإذا جردناه من ظروف إبرامه، فإن الاتفاق بنسخته العربية - المختلفة عن نسخته الأصلية الإنجليزية - كان يمكن أن يحقق ماتمناه واضعوه الفلسطينيون خاصة وأنه انعكاس لميزان القوة المختل بين طرفين، اقتربت إسرائيل فيه من الانفراد بالطرف الفلسطينى الذى قدر أن اللحاق بما يمكن إدراكه خير من الخروج بخفى حنين.

فالاتفاق سمح للقيادة الفلسطينية بأن تهبط فى فلسطين وأن تتعامل بشكل مباشر لأول مرة مع العدو ومع الواقع وربما جال فى ذهن عرفات أمران الأول

نظرية بورقيبة «رئيس تونس السابق» القائلة خذ ثم طالب، تطبيقات القاعدة ما لا يدرك كله لا يترك جله. الأمر الثانى هو تجربة السادات الذى أشاع الاعتقاد بأن العمل العربى المشترك ضد إسرائيل قد انفرط، وعلى كل طرف أن يدبر أمره.

ولكن الحق أن خروج مصر قد ترك الساحة لإسرائيل، فلم يعد لعرفات الكثير من الأوراق. وكان يمكن لمشروع أوسلو لو عقد مع طرف غير إسرائيل- التى تطبق مشروعاً متكاملاً فى بيئة عربية وإسلامية رخوة- أن يؤدى فعلاً إلى إنشاء دولة فلسطينية على معظم أراضى ١٩٦٧ ، وأن يتم التفاهم حول وضع المستوطنات خاصة وأن أوسلو قررت وقف الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية، وهل تخضع إسرائيل أم أن سكانها أجانب فى دولة أخرى، كما كان القرار أن يتم التفاوض حول القدس والحدود واللاجئين وحق عودتهم والمياه ثم التعاون الإقليمى الثنائى والدولى. هذه الصورة الوردية تعثرت فى التطبيق. ولذلك فإن صيغة خذ وطالب كانت تصلح مع الاستعمار التقليدى، لكنها لا تصلح مع مشروع استعمارى استيطانى إحلالى يؤسس لنفسه أيديولوجية سياسية وتاريخية ودينية، ولكنه فى واقع الأمر يعتمد على منطق القوة البحتة، بكل ماتعنيه القوة، بما فى ذلك تمزيق الخصوم وتفريقهم وشق صفوفهم وكافة الأعمال اللاأخلاقية مادامت لازمة لنجاح المشروع.

لابد أن عرفات قد أدرك طبيعة المشروع الصهيونى واستراتيجيته، ولكنه - لاعتبارات سبق شرح بعضها - راوده الأمل فى تغير هذه الطبيعة، خاصة بعد أن اقتسم مع رابين جائزة نوبل للسلام، وبعد ارتفاع أصوات فى إسرائيل تؤيد السلام مع الفلسطينيين وربما التبس على عرفات تطورات المشروع الصهيونى، أو لعله ظن أنها الفرصة الأخيرة بعد انفضاض المعسكر العربى وتراجعه وصعود نجم المشروع

الصهيونى. وإذ كان هذا أحد عوامل تفكير عرفات، فإن الوجه الآخر لهذه المعادلة الخطيرة هى أن كل زعيم يريد أن يكتب الفصل الأخير للقضية حتى لو كان فى ذلك تفريطاً فى ثوابت الموقف الوطنى. ولذلك بدأ عرفات فى تطبيق اتفاق أوسلو بعد أن أعلن فى واشنطن يوم التوقيع بأنه بهذا الاتفاق تبدأ خطوات طريق الدولة الفلسطينية، وقد لاح له فى الأفق القريب مآذن القدس وتسبيح المصلين وهمهمة الأقصى.

ولكن اللافت أن عرفات رد على منتقديه، خاصة من مصر التى شهد رئيسها على أوسلو، بأنه سار على طريق السادات وكأنه ظن أن طريق السادات حجة على غيره، بل تجاهل الفارق الهائل بين مصر ومنظمة التحرير.

خلال تطبيق أوسلو أظهرت إسرائيل أنيابها وتفرق العرب تدريجياً، ولكن عرفات عمد إلى التركيز على السلطة التى نشأت بموجب أوسلو، وأضعف منظمة التحرير، ربما ليقضى على خصومه أو زملائه الكبار، كما تجاهل مؤسسات المنظمة، رغم أن السلطة مؤقتة وسلطاته بموجبها محدودة وإدارية، وأن المرجعية الحقيقية كان يجب أن تكون منظمة التحرير. هكذا استمر الاندماج فى السلطة بديلاً عن المنظمة، كما استمر تراجع المنظمة لصالح السلطة فقطعت إسرائيل بذلك خطوط عرفات خارج فلسطين بعد أن استخلصت منه اعترافا بها، لم يقابله سوى إقرار من جانب إسرائيل بأن المنظمة وليس عرفات هو الموكل بالحديث عن الشعب الفلسطينى. لم يدرك عرفات أن وظيفة رئيس السلطة هو حراسة إسرائيل من أى هجوم من داخل أراضيها. ولما لم يتمكن عرفات من تحقيق التوازن بين دعم المقاومة، والوفاء بمتطلبات السلطة كما رأتها إسرائيل، كان من الضرورى أن يختار بين الفرار أو الشهادة، فاختار الشهادة.

ثانياً: أوسلو فى سياق المشروع الصهيونى:

لا يجوز أن يغفل أى باحث عن أن إسرائيل هى التجسيد المادى و'الإقليمى للمشروع الصهيونى، وأن إسرائيل تريد كل فلسطين. ولذلك فإن أى حديث إسرائيلى عن عملية السلام أو دولتين أو أى حقوق للشعب الفلسطينى هى من قبيل الخداع الذى لايجوز أن ينطلى على الباحث الأريب، مهما بدا من مظاهر حسن النوايا واستقامة القصد. وتطبيقا لذلك، فقد مارست إسرائيل أكبر عملية خداع للعالم كله عندما قدمت نفسها على أنها دولة ترغب فى العيش الآمن بحدود آمنة ومعترف بها، رغم أنها يجب أن تلتزم بالحدود المرسومة لها فى قرار التقسيم، وسمح الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ أن يقرر أن إسرائيل دولة بلاحدود وأنه يجوز أن تكون الدولة بلاحدود ولاينتقص ذلك من أهليتها لعضوية المنظمة الدولية، وابتلعت الوفود العربية هذا الطعم وراحت تعترض على عضوية إسرائيل لأنها لم تحدد حدودها، أى أن الوفود العربية تجاهلت حدود قرار التقسيم، ففتح ذلك الباب لإسرائيل لأن تعتبر أن حدودها النهائية لن تتحدد إلا بمقدار قدرتها العسكرية على هزيمة الخصوم وضم أراضيهم وخاصة أرض «الأجداد».

ولذلك كانت أوسلو فى إطار المشروع الصهيونى محطة متميزة من محطات المشروع، بدأت بنقطة الانطلاق بقرار التقسيم ثم إنشاء الدولة ثم عضويتها فى الأمم المتحدة ثم ضرب المشروع التحررى العربى كله عام ١٩٦٧ فانطلق المشروع بعد ذلك. إلى عزل مصر ١٩٧٩، واحتلال بيروت عام ١٩٨٢ ثم أوسلو فوادي عربة.

أهم ما يميز أوسلو عن غيرها من المعاهدات الإسرائيلية مع مصر والأردن هو أنها أول اتفاق مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد كتب بيريز في مذكراته عن

هذا الاتفاق ما يثير الشك حول فائدته للفلسطينيين، فضلاً عن أن رابين اعتبر بطلاً في قومه، ولا يمكن أن يكون الاتفاق بين الضحية والجلاد إلا مؤقتاً ولصالح الجلاد، وليس للضحية سوى أن تشعر للحظات بالرضا لأنها أصبحت طرفاً مع الجلاد في اتفاق.

تمكنت إسرائيل باتفاق أوسلو من أن تشهد العالم على أنها تريد السلام والطرف الآخر هو الذي يريد الحرب، وأنها تريد التسوية ،كما كسبت إسرائيل الأهم وهو اعتراف الضحية بها وبما حصلت عليه وما سوف تحصل عليه ما دام الاعتراف الفلسطيني لم يحدد أي نوع وحجم لإسرائيل التي يعترف بها. تمكنت إسرائيل بالاتفاق أيضاً من توطين قيادة الثورة الفلسطينية وتدجينها بل وإرغامها على ما يشبه التوبة عن ممارسة «الإرهاب» - المقاومة، وتركت عرفات يحلم كما يشاء ما دام في قفص إسرائيل. لذلك كانت وظيفة رئيس السلطة هي التصدي لقومه نيابة عن إسرائيل، فنشأت شراكة مسمومة بين قيادة السلطة وإسرائيل ضد معارضي هذا «السلام» الجديد.

أهمية هذا الاتفاق لإسرائيل أنه كان يعكس قوة إسرائيل في مواجهة الطرف الفلسطيني الضعيف وتضمن أحكاماً تعلم إسرائيل جيداً أنها لن تنفذ، ولذلك استنفدت أغراضها سريعاً. ومن مزايا هذا الاتفاق لإسرائيل أنه فصم الطابق العربي عن اللحمة الفلسطينية، فصارت لقمة سائغة لإسرائيل ، ولذلك عندما ظهرت المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢ كانت ثمرة لتفاعلات الاتفاق وجهود شارون التي بدأت منذ فبراير ٢٠٠١ في القضاء على الانتفاضة بطريقة مبتكرة. والنقطة الحرجة التي أدركها عرفات متأخراً هي عندما انفردت به إسرائيل وتخلي العالم العربي بموجب أوسلو، وعجز عرفات عن أن يكون حارساً لأمن إسرائيل

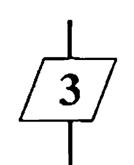
وأميناً على القضية.

ما هو مصير أوسلو؟

أوسلو في نظر الفلسطينيين محطة انتقالية صوب الدولة واستيعاب إسرائيل في المنطقة، بينما أوسلو بالنسبة لإسرائيل محطة جديدة بالغة الأهمية في المشروع الصهيوني نزعت عن الفلسطينيين الحماية العربية التي ظنها الفلسطينيون يوماً قيداً على «القرار الوطني المستقل». فأوسلو ملتقى نهايات: نهاية المعاناة للفلسطينيين، ونهاية الصراع للإسرائيليين.

كان يفترض أن تنهي أوسلو نتائج مفاوضات الوضع النهائي عام ١٩٩٩ حتى تحلْ محلها اتفاقية السلام مع إسرائيل، وكان يفترض أن تظل منظمة التحرير سانداً لجهود السلطة ومتحدثاً رسمياً مع إسرائيل، ولكن انقضت الفترة الانتقالية ولم يعد هناك أساس قانوني للسلطة القائمة فتحولت السلطة ضد المقاومة وتخلت إسرائيل تماماً صوب مشروعها، وصار أوسلو محطة تاريخية للتصفية، ولذلك فإن الحالة الفلسطينية الراهنة ورهان إسرائيل لم يكن مفاجئاً، وإنما المفاجأة هي فيما يحمله المستقبل في السنوات القادمة.





هل خططت إسرائيل في أوسلو لتفجير السلطة

هل كانت إسرائيل تتوقع أو أنها خططت خصيصًا عند إبرام اتفاق أوسلو لاندلاع حرب أهلية فلسطينية ؟ نعتقد أنه سؤال وارد سواء على مستوى التوقع وهو أضعف الإيمان ، علمًا بأن إسرائيل لا تتوقع وتقف متفرجة وإنما تسعى لإحداث التفاعلات اللازمة لكي يتحقق هدفها وتوقعها. فالتوقع في إسرائيل ليس عملية وصفية سلبية ، مادامت قد اختارت أن تكون دولة أيديولوجية كفاحية MILITANT بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع هذه الأيديولوجية.

الملاحظ أن أوسلو لم تكن محل ترحيب كل القوى السياسية في فلسطين وإسرائيل ولكن عرفات ورابين منحا جائزة نوبل للسلام ، وكان رابين راض تمامًا عما تم في أوسلو ، كما أن مذكرات بيريز حول قصة أوسلو تشيد بها وتعتبر أنها محطة هامة في المشروع الصهيوني ، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع فصائل وقوى فلسطينية إلى معارضة أوسلو ، بل إن المستشار القانوني لعرفات الأمريكي الأستاذ في القانون الدولي البروفيسور بويل فند الأسباب التفصيلية لمعارضته لأوسلو ، في كتابه « الفلسطينيون في القانون الدولي» ، الصادر عام ٢٠٠٥ والذي تشرفت بترجمته ونشرته الشروق أوائل ٢٠٠٦ .

على الجانب الآخر لم يقتنع شارون واليمين الإسرائيلي بخط أوسلو وضاقوا بها ذرعًا وعمل شارون على مسخها ولم يجرؤ على فسخها .

من ناحية ثالثة اعتبر أنصار الاتجاه الواقعي أن أوسلو أقامت سلطة في فلسطين بعد أن كانوا لاجئين وترنو أبصارهم إلى داخل وطنهم ، وكان يمكن أن تكون خطوة عملية لاستكمال تحرير فلسطين بالمفاوضات .

من ناحية رابعة ، فإن إسرائيل نجحت بأوسلو في ضبط التفاعلات لكل القضية الفلسطينية في قفص واحد داخل فلسطين ، وهذا ما مكنها من قتل عرفات وتصفية قيادات المقاومة .

وعلى أية حال فقد قبلت واشنطن برفض أوسلو عمليًا عندما بدأت تقدم مبادرات أخرى مثل خطة تينيت وخريطة الطريق وكلها تهدف إلى تصفية المقاومة ، ولا أظن أن إسرائيل عندما أبرمت أوسلو كانت جادة حتى في تنفيذ ما ورد بها ، ولكنها حققت عددًا من المكاسب دون مقابل أولها اعتراف عرفات بإسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المؤهلة للتحدث باسم الشعب الفلسطيني .

ومن نافلة القول أن الظروف الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفاعل آثار الموقف المصري من إسرائيل وانصراف العالم العربي عن القضية خلال مؤتمر واشنطن الذي كان تنفيذًا لمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ .

فإذا كانت إسرائيل تعرف الخطوة التالية بعد أوسلو فهل كانت تعرف تحديدًا أن الحرب الأهلية الفلسطينية سوف توفر عليها مؤونة التصدي للفلسطينيين ؟

أعتقد أن هذه الحرب كانت أملاً دائمًا لإسرائيل وسعت بالفعل لإشعالها ولكن أملها تجدد عندما فازت حماس في الانتخابات ووجدت إسرائيل في معارضة فتح

والوسط العربي فرصة سانحة لبناء استراتيجية قوية تهدف إلى الوقيعة بين فتح وحماس ، وأن يتم الاتهام المتبادل بالعمالة للخارج ، حيث اتهمت حماس فتح بأنها تساعد على تنفيذ المخططات الإسرائيلية بينما اتهمت فتح حماس بتقاربها من إيران مما أدى إلى الحصار الدولي ضد الشعب الفلسطيني وانسداد أفق الحوار السياسي مع إسرائيل كما لو كانت زهور السلام قد تفتحت ثم جاء فوز حماس فأوقف كل شيء .

لا يخفي أن تدهور الساحة الفلسطينية يرجع إلى الاحتقان الداخلي ، كما يرجع إلى الدعم الدولي والعربي لعباس ضد حماس مثلما يرجع إلى نجاح إسرائيل في خلق موقف دولي أمريكي وأوروبي بالغ القوة صار مغريًا حتى بالنسبة للأطراف العربية ، وذلك حتى تكون شروط إسرائيل للحوار مع حماس ذرائع لاستمرار الحظر الدولي ، والأهم من ذلك يكون الحظر والتوتر الداخلي بيئة مثالية لتفجير السلطة حتى أصبحنا نقرأ مقالات لكتاب عرب عن سلطة برأسين ، ونقد لحماس التي عليها أن تختار بين المقاومة والعمل بالسياسة ، أو أن تبدي المرونة الكافية لرفع الحظر إنقاذًا للشعب الفلسطيني .

والسؤال الأخير : هل توقع نقاد أوسلو أن تؤدي إلى تفجير السلطة من الداخل ؟

الحق أنني لم أجد بين أوجه النقد لأوسلو هذا الافتراض ، فحماس كانت لا تعترف بأوسلو لأنها تحصر التسوية بحدود ١٩٦٧ وقد قبلت حماس فيما بعد بذلك .

أما نقد أوسلو من فتح فلم يكن افتراض الحرب الأهلية هو أحد مخاوفهم .

ولكن السؤال الأهم : في الحساب الأخير هل العيب في أوسلو أم في بيئة العمل الفلسطيني . وحقيقة الأمر فإنني لا أتصور أي سبب يمكن أن يبرر انصراف السلاح الفلسطيني عن عدوهم ، ليعمل فتكًا بالمجاهدين الفلسطينيين رغم تسليمنا بأن البيئة التي خلقتها إسرائيل جعلت الاستفزاز المتبادل أمرًا واقعًا لم يكن

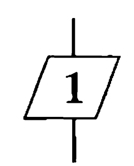
مقبولاً .

وأخيرًا ألا يلوح في الأفق في نهاية المطاف حل وطني فلسطيني للقضية الفلسطينية التي أصبحت تعني الصراع الأهلي ، أم فقد الفلسطينيون القدرة على القيادة ولابد إذ ذاك من البحث عن وضع فلسطين تحت إدارة دولية وحتى هذه فإن إسرائيل لن توافق عليها ولن ترضى بالاحتلال والدمار الذاتي بديلاً حتى تحقق مشروعها الصهيوني .



الفصل الرابع

حماس وفتح



تجربة حماس بين المقاومة والسلطة

تجربة حماس في السلطة الوطنية التي استمرت قرابة عشرة أشهر من فبراير إلى نوفمبر ٢٠٠٦ تستحق دراسة متأنية من جميع الجوانب . ومن الواضح أن تخيير حماس بين المقاومة والسياسة كان مجرد واجهة تخفي وراءها ما سوف تكشف عنه الأيام بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت أصلا اقتراحًا في البداية قدمته حماس ، فلما عزفت الفصائل الأخرى اضطرت اضطرارًا إلى تشكيل الحكومة بمفردها ، فبدأت تعليقات المناوئين وحتى بعض المراقبين بأن السلطة برأسين ، وكان أبلغ ما قيل في كل العواصم أن حماس عليها أن تختار إما العمل الفدائي أو العمل السياسي ، ولا يمكنها الجمع بين الاثنين ، أو كما قالت إسرائيل لا يمكن أن يجلس السياسيون من حماس وعلى ظهورهم الرشاشات .

وقد تمت ترجمة هذا الشعار البراق إلى صنيعة عملية هدفها الحقيقي إزاحة حماس عن السلطة وحشرها فقط في سراديب العمل الفدائي ، حيث لا يصلح رجالها إلا لحمل السلاح ، أما السياسة فلها رجالها المتمرسون .

وقد تطوع كثير من الكتاب وسوف يتطوع غيرهم في الفترة القادمة بالقول بأن عدم المراس بالسياسة ظهر جليًا في عدم قدرة حكومة حماس على استيعاب متطلبات العمل السياسي في بيئة معقدة وأوراق للقوة لا تتمتع بأي قوة شرائية ، وأكبر دليل على هذا الفشل هو رفض حماس للطلبات الإسرائيلية العربية الدولية وهي شروط الشرعية الدولية كما صاغتها الرباعية الدولية وتبنتها جميع العواصم الكبرى في العالم، وأصبح رفض حماس ، بأي معنى لهذه الشروط ، التي يعلم الكل أنها ذرائع وأن المطلوب إزاحة حماس ، هو السبب فيما يعانيه الشعب الفلسطيني من شقاء بسبب الحصار الدولي ، كما أصبحت إسرائيل ترجع عمليات الإبادة المستمرة للفلسطينيين إلى « تعنت » حماس ، حتى نقلت القضية إلى الشارع الفلسطيني الذي عليه أن يختار بين ديمقراطية تسببت له في كل صور الشقاء وبين مرونة يتم بها قبول شروط إسرائيل فتنتهي فصول الشقاء .

ولم تجد شروح حماس وأصدقائها بأن هذه الشروط هي مجرد ذرائع والدليل على ذلك أن حكومة فتح السابقة قبلت بكل شروط إسرائيل ، فأصبح الشعب الفلسطيني يعاني من فساد السلطة وسطوة الاحتلال ومجازره التي لا تتوقف ، وهو يعلم جيدًا أن خطط الإبادة خط ثابت في السياسة الإسرائيلية كخط استراتيجي بصرف النظر عن اسم الحكومة في فلسطين .

وعلى الجملة تم تصوير الموقف في فلسطين على أن زوال حماس يعني فتح أبواب الرخاء والسلام والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية .

إن خروج حماس يوجب عددًا من الملاحظات العاجلة في صدد دراسة هذه التجربة وكتمهيد لها :

الملاحظة الأولى : أن رحيل حكومة حماس لا يعني أن حماس قد تركت السلطة

كلية ، حيث سيشترك بعض وزرائها في الحكومة ، وهذا في ذاته قد يكون ذريعة لإسرائيل وأمريكا بعدم رفع الحظر إمعانًا في سحق حماس ، كما أن المجلس التشريعي سوف يكون في صف حماس ضد أية سياسات حكومية مما يجعل التغيير القادم على مستوى الحكومة شكليًا وربما أحدث أزمات مستمرة بين المجلس التشريعي ورئيس السلطة بحكم الدستور الذي جعل النظام السياسي الفلسطيني خليطًا من النظامين البرلماني والرئاسي مع ميل أكبر للبرلماني لأسباب تاريخية لا مجال لتفصيلها الآن .

الملاحظة الثانية : أن خروج حماس من رئاسة الحكومة لا يعني فشل تجربتها بقدر ما يعني نجاح الحلف الفلسطيني العربي الدولي - ولكل أسبابه - على إنهاء هذه التجربة ، ولكن الآثار المترتبة على ذلك أكثر عمقًا ، وأول هذه الآثار : هي أن إنهاء تجربة حماس لا يطمس حقيقة هامة وهي أن حماس طالبت بحرية القرار وحقوق الشعب ورد القضية إلى أصولها قبل أن تنجرف إلى ما وصلت إليه على طريق التصفية .

وثاني هذه الحقائق والآثار هي أن إنهاء تجربة حماس سيزيد من شعبية التيار الإسلامي الضحية في العالم العربي حيث سيصور الأمر على أنه انتصار للشر « الاحتلال والفساد » وعدم الاكتراث بالديمقراطية التي يتباكي الكثير على عدم استعداد التيار الإسلامي لها ، فسقطت حجتهم بعد هذه التجربة لأنهم هم الذين انقضوا على الديمقراطية .

إن محاربة التيار السياسي الإسلامي لا يمكن أن يتم بالأساليب الأمنية أو السياسية الملتوية في عصر تتابع فيه الشعوب كل السلوكيات ، وإنما يتم هزيمة هذا التيار في منافسة عادلة في إطار من الوطنية واحترام القانون وتعزيز قيم المجتمع

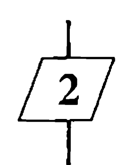
ويتم التنافس في انتخابات شفافة يحتكم فيها إلى البرامج وليس إلى القمع والتزوير أو القهر والتآمر والاستبعاد الأعمى .

وثالث هذه 'لحقائق أن السلطة مهم' تهاونت مع إسرائيل لن تنجح في الحصول على أي حقوق لشعب الفلسطيني ، بل يخشى أن تصبح شريكًا لإسرائيل في تصفية القضية مقابل معونات إنسانية لمن يبقى حيًا من الفلسطينيين .

الملاحظة الثالثة : أن تخيير حماس بين المقاومة والسياسة عنوان ظالم لأن التجربة أظهرت شخصيات وزعامات فلسطينية قادرة على الجمع بين الاثنين ويمثل هذا النوع إسماعيل هنية ووزير الخارجية محمود الزهار اللذان صمدا لكل الضغوط من الداخل والخارج ، فقد ضرب إسماعيل هنية مثلاً في إنكار الذات باستعداده للاستقالة ليس تسليمًا بفشل حماس وإنما تضحية للصالح العام إذا أدت الاستقالة حقًا كما يزعمون إلى انتقال الوضع في فسطين من الجحيم إلى الجنان الوارفة .

والحق أن كل حركات التحرر الوطني كانت تجميع بين المقاومة والسياسة ، بل إن قدر المقاومة هو الذي يوفر لها أوراق التفاوض ، لكن حماس ووجهت بحصار خانق منذ أيامها 'الأولى ، فلم يترك لها فرصة الجمع الحقيقي بين المقاومة والسياسة ، وقد ساعدت عوامل داخلية وإقليمية على إنجاح مخطط إنهاء تجربتها حتى قبل أن تبدأ التجربة الحقيقية ، ولكنه مجرد فصل في نضال هذا الشعب الصابر الصامد .





هل التضحية بحماس قربان للتسوية مع إسرائيل

من الواضح أن المناخ السائد فى فلسطين والمرتبط بالمناخ الدولى العام يميل إلى مساندة موقف رئيس السلطة الفلسطينية من حماس. ولعل المراقب العام لا يخطئ ما تضمنته تصريحات وإجراءات أبو مازن، وهذا الربط المحكم بين موقف أبو مازن وبين النظرة الإسرائيلية إلى مستقبل التسوية فى فلسطين. ولا أظن أن القارئ العربى بحاجة إلى الكثير من الذكاء حتى يدرك بصراحة أن الصراع بين فتح وحماس قد انتهى إلى سيطرة حماس على غزة وسيطرة فتح على الضفة الغربية وأن القضية الفلسطينية قد تحولت من كونها قضية الشعب الفلسطينى فى مواجهة إسرائيل إلى كونها قضية من ينتصر فى الصراع خصوصاً وأن الجانب الإسرائيلى قد أبتدع منذ توقيع اتفاق أوسلو مقولة أن التسوية تحتاج إلى طرف فلسطينى أو شريك فلسطينى قادر على القيام بتبعات والتزامات ما تقتضيه التسوية من اتفاقات».

ونذكر أن إسرائيل قد تذرعت بهذه النظرية حتى تفلت من الوفاء بالتزاماتها وفقاً للاتفاقات والمبادرات وخطط التسوية المختلفة التى عرفتها المنطقة. فقد خلعت عن عرفات صلاحية الشريك عندما رفض الانصياع إلى التسوية الإسرائيلية، وانتهى الأمر بتصفيته، وكأن هذه

التصفية قد فتحت الباب لسعادة الفلسطينيين وتم التضحية بزعيمهم قربانا للسلام الموعود. ثم جاءت البشارة لأبي مازن لكى يكون ذلك الشريك الموعود، خصوصاً عندما انتقد الانتفاضة وأرسل إشارات أقنعت إسرائيل بأنه رجل المرحلة، بل إن واشنطن أعادت الاعتبار إليه فى كل المرات التى حاولت فيها إسرائيل أن تستغنى عن خدماته. وأخيراً نجح المخطط الإسرائيلى لأسباب مختلفة لا سبيل إلى تفصيلها فى هذه المقالة، فقفز أبومازن مرة أخرى لكى يتصدر الساحة الفلسطينية هذه المرة ويقرر بنفسه إزاحة حماس بعد أن تردد كثيراً فى القيام بها طلبته إسرائيل فى مبادرات السلام السابقة، والتى كانت تطالب برأس حماس عربوناً لبدء مفاوضات التسوية دون الالتزام بنتيجة.

والحق أن حماس قد استدرجت إلى الوضع الذى صور عند أبي مازن وغيره على أنه انقلاب على الشرعية، ووصل تبادل الاتهامات إلى آخر المدى ولكن الجديد هو أن رئيس السلطة قد رفض الموقف العربى الذى يقضى بالحوار بين الطرفين وأن يعود إلى تسوية قمة مكة المكرمة مهما تطلب ذلك من كظم الغيظ وضبط النفس. وقد أصر الموقف العربى على أن الفتنة الفلسطينية سببها إسرائيل التى تمكنت من فرض الحظر الدولى على كل الشعب الفلسطينى بسبب حماس، ولم تقتنع بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية مادامت فيها حماس. وهكذا توصل أبو مازن إلى نفس النقطة التى ألحت عليها إسرائيل وهى انتزاع حماس من المشهد الفلسطينى، وذلك باتخاذ عدد كبير من الخطوات الهادفة إلى خنق حماس ليس على سبيل التأديب، وإنما على سبيل الإبادة. وقد تصدى أبو مازن وإسرائيل لكل المحاولات الدولية والعربية الخجولة التى سعت إلى رعاية الحوار الوطنى الفلسطينى سواء جاءت هذه الدعوات من جانب إيطاليا أو روسيا أو الجامعة العربية.

وقد لوحظ أن الرفض الإسرائيلى المطلق للحوار الفلسطينى سببه الأساسى هو

إنجاح الخطة الإسرائيلية لإزالة حماس حتى بكل الطرق والأساليب التى تساهم فى إفناء الشعب الفلسطينى، وقد أثمر هذا الموقف الإسرائيلى فعلاً فى تراجع الدعوات والمبادرات للحوار مع حماس كما أصبح الموقف من حماس فى الدبلوماسية الأمريكية عاملاً هاماً فى العلاقات الأمريكية مع مختلف الدول ومن بينها روسيا التى خفضت مستوى اتصالاتها مع حماس، وبدا وكأن المناخ الدولى قد تمازج مع المناخ الفلسطينى والإسرائيلى. بنى أبو مازن موقفه من حماس على أساس أنها منظمة مسلحة استخدمت سلاحها ضد إسرائيل بشكل أدى إلى تعطيل التسوية ثم استخدمت هذا السلاح ضد فتح بحيث شلت سلطته على الأرض واستولت على غزة وقسمت الأراضى الفلسطينية إلى حكومتين وولايتين وهى بذلك حركة تحولت إلى الإرهاب، بعد أن كانت حركة مقاومة وأن التسوية من إسرائيل تحتاج إلى هدوء فى المفاوضات لا يتوفر فى وجود حماس.

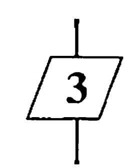
وقد ترتب على ذلك أن قرر أبو مازن بشكل نهائى القضاء على حماس وهو موقف لم تجرؤ إسرائيل فى السابق أن تجاهر به بل إن الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية قد انتهت جميعاً إلى الإبقاء على حماس ولكنها تفاوتت فى طريقة التعامل معها. وتشمل إجراءات أبو مازن ضد حماس خطوات فى الداخل بعضها يهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أى العودة إلى الشعب لكى يقول كلمته فى «حماس الجديدة» بعد أن فشلت حماس القديمة فى نظر أبو مازن فى الوفاء بخدمة الشعب الفلسطينى الذى منحها ثقته فى الانتخابات. ولكن أخطر الإجراءات التى أعلنها أبومازن أن ثمن الخلاص من حماس هو تسوية تاريخية مع إسرائيل وهذا بالضبط هو هدف المؤتمر الدولى الذى دعت إليه واشنطن فى خريف هذا العام. وسوف يكون المؤتمر فرصة لتحقيق هذه التسوية فى ظل غياب حماس التى يقدر الإسرائيليون أن

المساندة والمبركة الكاملة للضفة والحرمان الكامل لغزة والضغوط العسكرية اليومية عليها سوف يؤدى إلى انهيار حماس نفسياً وعملياً وسياسياً وعسكرياً خاصة إذا تم تشجيع فصائل من فتح للاشتباك مع حماس بمساندة إسرائيلية.

باختصار، تشهد الساحة الفلسطينية عند كتابة هذه السطور جهوداً محمومة لتصفية حماس حتى لا يضطر المؤتمر 'لدولى المقترح عقده إلى اتخاذ قرار ضد حماس، وأن يكتفى بقرار لدعم شرعية موقف أبو مازن الذى ترجح إسرائيل أنه سوف يقبل بتسوية قد لا يتوصل إليها الفلسطينيون مع استمرار تدهور القدرات الفلسطينية واستمرار الصراع فى فلسطين. فى هذا المؤتمر لا يمكن الحصول على تسوية نموذجية لأن إسرائيل تميز بين التفاوض مع كل الفلسطينيين، وهم متحدون، والتفاوض مع أبي مازن وهو بحاجة إلى دعمهم أكثر من حاجته إلى شروط سخية من إسرائيل يتباهى بها أمام شعبه، ويراهن أبومازن على أن مثل هذه التسوية سوف تؤدى إلى سقوط حماس فى نظر المواطن الفلسطينى.

بعبارة أخرى فإن الشعب الفلسطينى فى ضوء ما تقدم عليه أن يختار بين تسوية مع إسرائيل حتى لو كانت وهمية وغير مضمونة وبين التمسك بحماس، بين وحدة الصوت الفلسطينى الذى أصبح مستحيلاً، وبين إنقاذ ما يمكن إنقاذه من براثن إسرائيل، ويراهن أبو مازن على أن السخاء الإسرائيلى سوف يجعله بطل التسوية بعد أن نجح فى بتر العضو «الفاسد» فى الجسد الفلسطينى حتى ينطلق ولو بساق واحدة سليمة لتحقيق آمال الشعب الفلسطينى.





قواعد الحوار بين فتح وحماس

لدراسة سيناريوهات الوضع الفلسطيني يتعين أن نصف هذا الوضع الراهن وصفا محايدا. هناك حكومتان ورأس واحدة للسلطة.

الأولى: حكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية والتي أوصى بها اتفاق مكة وجاهد الفلسطينيون لتشكيلها ظنا منهم أنها تجنب حماس اعتراض أمريكا وإسرائيل، فكلما قل وجود حماس فيها كانت أقرب إلى القبول من جانب القوى الرئيسية في المجتمع الدولي، ولكن المشكلة هي أنه تم التعامل مع كل الوزراء ماعدا وزراء حماس، رغم أنه مناف للأخلاق الدولية في الظروف العادية. وقد فسرت حكومة الوحدة الوطنية من فتح وحماس تفسيرًا متباينًا، حيث ظنت فتح أنها أقصت حماس عن احتكار الحكومة كلها وحصلت على بعض مقاعدها وإن ظلت رئاسة الحكومة لحماس، فهو إقصاء جزئي وتدريجي تحت عنوان إيجاد حكومة أهم مواصفاتها أن تكون مقبولة من إسرائيل أي من المجتمع الدولي.

الحكومة الثانية : هي حكومة الطوارئ التي تشكلت في ظل قرار إعلان الطوارئ وتعطيل بعض أحكام الدستور وتعطيل المجلس التشريعي.

الحكومة الأولى هي حكومة الوحدة الوطنية ولكنها انفجرت كلما اشتد الصراع السياسي والعسكري بين فتح وحماس، والحكومة الثانية هي حكومة مؤقتة. ولما كان أبو مازن هو الذي أدان الحكومة التي تشارك فيها حماس كما أدان الصراع الذي أدى إلى سيطرة حماس على غزة، فإن العالم كله قد اعترف بحكومة الطوارئ وسحب الاعتراف بحكومة هنية، فأصبح الصراع قانونيا ودستوريا بعد أن كان قاصرًا على الجوانب السياسية والعسكرية.

الوضع الفلسطيني يتسم أيضا بانقسام إقليمي حيث تسيطر فعليا على غزة حكومة هنية التي لم يعد من وزرائها سوى القليل من حماس بعد أن اعتقلت إسرائيل معظم لوزراء وانسحب وزراء فتح منها، بينما تسيطر على الضفة حكومة الطوارئ وتطالب ببسط نفوذها أيضا على غزة، وتعتبر حكومة حماس هي حكومة الأمر الواقع الانقلابية، بينما حكومة الطوارئ تعتبر نفسها الحكومة الشرعية التي أملتها ظروف انقلاب حماس. وعلى العكس ترى حماس أنها في مثل شرعية أبو مازن، وأنه يجب الفصل بين شرعية رئيس السلطة وهي ليست محل جدل أو شك، وشرعية تصرفاته المجافية للدستور الفلسطيني ومن بين هذه التصرفات تشكيل حكومة الطوارئ وتعطيل بعض أحكام الدستور غير القابلة للتعطيل.

وفي إطار صراع الشرعيات أو الصراع السياسي الذي كانت أحد تجلياته دعاوى الشرعية المتناقضة يختلف الرأي في تقييم هذه الشرعيات، ولكن الأمر الوحيد المحقق هو أن أبا مازن يتمتع بشرعية ثابتة لا تنكرها حماس وأن إقالة حكومة الوحدة الوطنية لا يجب أن تنظر إليها حماس نظرة عدائية لأن حماس لم تكن هي كل الحكومة وإن تولت رئاستها، فضلا عن أنه من الناحية القانونية الدقيقة تعتبر قرارات أبو مازن انقلابا على الشرعية السياسية والدستورية ورغم ذلك أيده العالم.

والواقع أن تشخيص الوضع الفلسطيني يجب أن يقود إلى تحديد الخطوات اللازمة لتغييره لأننا يجب أن نستبعد سيناريو استمرار الوضع الراهن الذي يخلق وضعا يكرس الانقسام الإقليمي بين الضفة وغزة واستقطاب الشعب الفلسطيني بين حماس وفتح وارتفاع أسوار العداء بينهما بدلا من تهدئة الخواطر واحتواء المواقف، فضلا عن أن هذا الوضع مثالي بالنسبة لإسرائيل، حيث تتوقف المقاومة وتتوغل إسرائيل لتستمر في برنامج تصفية المقاومين بعد أن وضع أولمرت شرطا للحديث مع أبي مازن عن التسوية وإجراءات إنعاش الضفة وحدها وتسليح أبو مازن لتخضع حماس وهذا الشرط هو الإصرار على استبعاد حماس. ولذلك فإن سيناريوهات هذه المقالة تفترض إدراك الطرفين بأن الصراع بينهما سيؤدي إلى إضعافهم وقضاء إسرائيل عليهما وضياع المشروع الوطني الفلسطيني على يد هذا الجيل من الساسة بغض النظر عن المخطئ والمصيب منهما.

السيناريو الأول: وهو الحوار ويفترض تسليم حماس بأنها تسرعت وأن الصراع انتهى إلى هاجس أمني دافعه الذود عن البقاء في مواجهة مخطط مدروس لإبعادها بالقوة عن المسرح السياسي بعد أن فشل مسلسل إبعادها بالحظر والتضييق وغيره متواكبا مع الضغوط الإسرائيلية. كما يفترض هذا السيناريو اعتذار فتح عما سببته على الأقل لحماس من شعور بالتآمر عليها وتقوية كوادرها العسكرية لإبعاد حماس. ويكون هذا الاعتذار للشعب الفلسطيني من الجانبين مقدمة لتسوية أفضل من إجراء انتخابات ستؤدي إلى المزيد من الشقاق والصراع. يرد على هذا الخيار عدد من القيود أبرزها أن كلا الطرفين يقفان على مسافة متباعدة، فحماس تقبل بحوار غير مشروط بينما أبو مازن يصعد الإجراءات ضد حماس وأخطر هذه الإجراءات قرار رئيس السلطة بحل جميع الميليشيات ويقصد كتائب القسام في الأساس، وهذا

يعد استفزازا لحماس، كما تعتبر حماس أن هذا القرار يخلط بين قوة حماس بالمقارنة بفتح وبين قوة حماس في ساحة المقاومة، ومادامت المقاومة ليست مستحبة عند أبي مازن، وأن أسبابا كثيرة عنده تبرر وقفها، فقد استسلم للرغبة الإسرائيلية، في نظر حماس وسار على دربها في استهداف حماس ونزع سلاحها، وهو خط عام ضد مناهضي إسرائيل وأمريكا، مما يثير الشك حول وطنية أبو مازن خاصة أن حماس تتهم الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بإعدام بعض المجاهدين أو بتسليمهم أو الإرشاد عنهم حتى تضعف قوة حماس العسكرية. أما فتح لا تقبل بأقل من استسلام حماس بلا شروط وتسليم السلطة، والعودة إلى النضال بدلا من العمل في السياسة.

السيناريو الثاني: وهو جمع كل الأطراف المتصارعة إلى مؤتمر عاجل في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بمشاركة مصر والسعودية والأردن وسوريا بكافة السياسيين الفلسطينيين من كل الأطياف لوضع أجندة الحوار تحت إشراف عربي مباشر في نفس الوقت تقوم الدول العربية بتحذير إسرائيل من مخاطر استغلال الوضع الفلسطيني، وأن يخير الفلسطينيون جميعا بين العمل والعيش معا أو العزل والتحجيم، ويمكن في مرحلة لاحقة ضم بقية الدول العربية ولا ضير من السير مع ترويج المبادرة العربية، والمصالحة الفلسطينية تلك هي بعض الأفكار في مجال تشجيع الحوار الوطني الفلسطيني، ولا أظن أن هناك حاجة لبيان الأهمية القصوى لهذا الحوار ومخاطر الوضع البديل ولعل قواعد الحوار ما يلي :

١ - أن الحوار هو الخطوة الأولى لاستئناف العمل معا من أجل خطة وطنية للتحرير والتطوير في الداخل، فما دام الشقاق قائما سيتم تصفية القيادات وتصفية القضية الفلسطينية معهم.

٢- أن الحوار يجب أن يكون قائما على إدراك عميق بوحدة المصير وأن الصراع على السلطة أمر مزرٍ بكل طرافة وعار في تاريخ القضية.

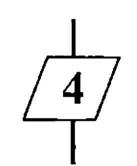
٣- أن الحوار لا يستقيم مع الإجراءات التصعيدية أو المطالبة بقوات دولية رفضها الجميع عندما كان هدفها حماية الشعب المحتل من عدوان إسرائيل، بينما يقبلها البعض مع إسرائيل لنصرة فتح على حماس وهو أكبر مسمار يدق في نعش الحوار.

٤- أن الحوار لابد أن يرتبط بضمانات عربية وثيقة يركن إليها الطرفان حتى تؤمن مسار الحوار.

٥- أن أخطر ما يهدد الحوار أن يستغله طرف لكي يحقق به أهدافه ويكسب به معركة، أو أن يتجه إلى الاتهامات المتبادلة وتصفية الحسابات بدلا من تسويتها.

وأخيرا يجب أن يلتزم لإعلام العربي بالشعور بالمسئولية وبتعزيز هذه القواعد حتى نقضي على الفتنة السوداء في فلسطين.





هل الصراع بين فتح وحماس صراع داخلي فلسطيني؟

يبدو أن العالم العربى قد استراح إلى مقولة أنهم لن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين وأنه مالم يتفق الفلسطينيون فلا سبيل إلى مساندتهم، وإنما سيظل العالم العربى منقسماً بينهم، معظمهم يؤيد السلطة والقليل يتعاطف مع حماس لكنه يتعامل مع السلطة. تقول الحكومات العربية أيضاً أن هذا الانقسام قد وصل إلى النخاع ولكن هذه الحكومات تلقى باللائمة على حماس، وتتهمها بأنها هى التى انشقت على السلطة وهى التى تهورت وفازت فى الانتخابات وكان عليها أن تترك السياسة تماماً لفتح التى أبرمت أوسلو مع إسرائيل ولديها تقاليد التعامل مع العالم الخارجى والتفاوض مع إسرائيل، كما أن لدى قادتها تقاليد تكريس الفساد المالى والإدارى، وهذا أمر تشارك فيه معظم الحكومات العربية. ترى الحكومات العربية أيضاً أن قصارى ما تفعله هو تشجيع الحوار 'لوطنى وعلى الجانب الفلسطينى أن يقدر هذا «الجميل»، وهو حر فى أن يتفق أو يختلف.

والحق أن الخلاف بين السلطة وحماس خلاف فى المنهج تفاقم فأصبح صراعاً على من له الحق فى التحدث باسم الفلسطينيين. نتائج الانتخابات قالت : إن حماس هى صاحبة هذا الحق، ولكن العالم العربى

سكت على إهدار هذه النتائج وعلى مكائد إسرائيل وعلى مؤامرات السلطة والمحاضر الأمنية التى سربتها أجهزة الأمن الإسرائيلية التى تنسق أمنيا مع السلطة ضد المقاومة، كل ذلك هو الذى أدى إلى سيطرة حماس على غزة ثم العدوان الوحشى – بالتفاهم وربما بالتنسيق مع جهات فى السلطة كما تردد – على غزة. السكوت العربى على ضرب غزة بل وتعويق كل جهد للإنقاذ واستمرار الإغلاق والحصار فى معبر رفح، بالتوازى مع البيانات العربية المطالبة برفع الحصار رغم أن الأطراف العربية نفسها هى التى تفرض الحصار بحجة الضغط على حماس حتى تعود غزة تحت سيطرة السلطة، وهذه الأطراف تعلم جيداً أن القضية تعقدت جداً فلم تعد عودة من إلى من، وإنما أصبحت استحالة الجمع بين منهج السلطة المعروف الملتزم بأوسلو التى جعلت السلطة حامياً لأمن إسرائيل والمتعاون معها لضرب المقاومة، وبين منهج المقاومة الذى تقوده حماس وبقية الفصائل.

فى هذا المناخ الموتور يدور الحوار ويتفرج العرب، وفى هذا المناخ أيضاً تدبر المكائد ضد المقاومة، كاستمرار الإغلاق والحصار، محاربة الأنفاق، ارتفاع الأسعار وشح المواد، ارتفاع البطالة، وقف المعونات، انتشار المخدرات، استمرار التربص الإسرائيلى والتدبير لضرب المقاومة، منع الأسلحة عن المقاومة وأخيراً تشجيع الانقلاب الأمنى حتى تفلت الأمور من أيدى حماس، ودعم الجماعات المتطرفة لتوريط حماس مع إسرائيل بحجة المزايدة على المقاومة، وهذه الجماعات نفسها هى التى تجسست لصالح العدو على مواقع المقاومة المكشوفة أصلا. فإذا انتهت المقاومة أصبح من السهل على السلطة أن تبرم اتفاق سلام نهائى مع إسرائيل وتصفى القضية بالكامل وإلى الأبد وتستولى إسرائيل على كل فلسطين.

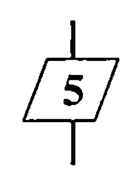
فهل يرجى فى هذا المناخ ومع هذا التواجه الحاد بين منهج المقاومة ومنهج

اللامقاومة بأكثر العبارات تهذيباً ـ أن ينجح حوار فى تشكيل حكومة وحدة وطنية كما تحلم الحكومات العربية. وكيف نفسر حرص واشنطن على نجاح الحوار إلا أن يكون لاستئناس حماس ودفعها نحو مراعاة هذا الواقع المرير الذى يهددها بالاختيار بين وقف المقاومة والاستسلام، وبين الانتحار فى بيئة تخلت تماماً وانقلبت على المقاومة وأصبح المصطلح المفضل لديها هو العنف والعنف المضاد، بعد أن أصبحت المقاومة فى ترتيب هؤلاء الزعماء هى العنف، والعدوان الإسرائيلى هو العنف المضاد، وإذا أريد وقف هذا المضاد وجب أن يقف الأصل وهو المقاومة هكذا بهذا المنطق المقلوب.

فهل لايزال الصراع بين المنهجين مسألة داخلية فلسطينية لا يجوز التدخل فيها، رغم كل هذه التداخلات؟

إننى أتمنى أن تتخلى الحكومات العربية عن هذه المواقف المكشوفة. صحيح أن مواقفها واضحة فى إضعاف المقاومة ودفع الشعب للكفر بها فى عصر الهيمنة الإسرائيلية، ولكن أريدها أن تفيق لتواجه هى نفسها السرطان الصهيونى حتى لا تندم ذات يوم أنها فرطت فى أهم أسلحة التصدى لهذا السرطان وهى المقاومة الوطنية العازمة على الصمود حتى الشهادة فى عصر سمعنا فيه أصوات الفيلق الصهيونى الذى يستخف بطلب الشهادة وبما قاله القرضاوى من أنه يتمنى أن يموت شهيداً فى فلسطين. فمرحباً بالشهادة فى سبيل الحق ولا نامت أعين الجبناء والخونة وسماسرة بيع الأوطان وسحقاً لهذا السرطان الصهيونى الذى دفع بأذنابه إلى حواشى الجسد العربى ومفاصله.

وعندما يختار العرب المقاومة سوف يتحد الفلسطينيون على مذهب المقاومة، ولن يتحد الفلسطينيون أبدا على منهج التسليم بحقوقهم والسير بأرجلهم فى جنازة فلسطين.



مستقبل الجدل بين حماس والسلطة حول المعابر

الخلاف بين حماس والسلطة حول المعابر هو أثر من آثار الصراع بين الطرفين، وهو فى نظرنا ليس صراعاً على السلطة، وإنما هو خلاف بين نهجين أحدهما مقاوم تقوده حماس، والآخر مفاوض يحلم بأن تقدم إسرائيل له شيئاً يقوى ساعده فى مواجهة حماس. فحماس ترى أن كل فلسطين ملك للفلسطينيين بما فى ذلك المساحة التى تقيم فيها إسرائيل وهذا حق، والسلطة ترى أنه وإن كان حقاً لكن الواقع يتطلب الحصول على الممكن بدلا من الجرى وراء المستحيل على الأقل فى المدى القريب، وأن السلطة يجب أن تتحدث لغة يتداولها المجتمع الدولى نقلاً عن إسرائيل، حتى لا تقول إسرائيل أنه لا يوجد طرف فلسطينى يمكن الحوار معه، والسلطة تعلم يقيناً أن إسرائيل لن تقبل طرفاً يطالبها ويقاومها، وإنما هى تريد طرفاً لطيفاً يبتسم طول الوقت لكاميرات التصوير ويشعر بكل الامتنان إذا وافق أولمرت على اللقاء، حتى أصبح مجرد اللقاء هدفا فى ذاته. ولا نريد أن نكرر أن أبا مازن قد أصبح طرفاً مقبولاً منذ رفض المقاومة وآثر الحديث عن المقاومة السلمية غير المسلحة، وهو ليس عيباً فيه ولكن ذلك أدى إلى تداعيات أشد خطورة على الساحة. المهم أن المعابر كشفت عمق الأزمة بين حماس والسلطة كما

أنها أضافت إلى سجل المتاعب العملية التى يواجهها الشعب الفلسطينى، فضلاً عن آثارها الخطيرة على مصر، وهو الجديد فى هذا الباب.

فى هذه المقالة نناقش منطق حماس والسلطة فيما يتعلق بتسوية قضية المعابر. فالمعلوم أن للشعب الفلسطينى الحق فى أن يعبر بحرية إلى مصر ومنها وأن يكون الاتفاق على ذلك محصوراً بين الجانب الفلسطينى والجانب المصرى، اللذين يتشاطران فى حدود طولها ١٢ كيلو مترا، ويجب أن تسلم إسرائيل بذلك وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذى استندت إليه إسرائيل فى تأكيد حقوق اليهود فى روسيا وغيرها. ولكن أزمة المعابر كشفت عن أمور غريبة، وهى أن إسرائيل لا تريد لهذا الشعب أن يتحرك من غزة حتى ينجح مخطط إبادته، وأن سماح مصر له بدخول الأراضى والتزود بما تحتاجه حياته رغم شدة العيش وقسوته، يزعج إسرائيل ويجعل ضبط الحدود قضية أمنية.

والسبب الأساسى فى ذلك هو تنطع الدول العربية ومعها أبو مازن فى التخلى عن حق الشعب فى المقاومة، وكان حرياً أن تكون مصر والأردن هما المجالان الاستراتيجيان والعمق الحقيقى للمقاومة الفلسطينية، وأن تهدد مصر إسرائيل وتخيرها بين الجدية فى المفاوضات والرغبة الحقيقية فى التسوية رغم ظلمها لهذا الشعب، وبين مساندة المقاومة، وهو عمل لا يعد مطلقاً انتهاكاً لاتفاقية السلام الذى تشعر مصر إزاءها بحساسية مفرطة، بينما لا تعيرها إسرائيل التفاتاً ولا تعتبرها مطلقاً قيدا عليها إذا تعارض القيد مع حرية الحركة الإسرائيلية.

وعندما يصر أبو مازن على أنه الطرف الشرعى الذى يتسلم المعابر وأن يتم العمل باتفاق المعابر لعام ٢٠٠٥ وأن حماس منظمة إرهابية وسلطة انقلابية لا يجوز التعامل معها قبل أن تتطهر من هذا الرجس، وعندما توافق الدول العربية على

ذلك، فإن ترجمة ذلك على الأرض هو أن حماس أصبحت عدوا لكل من إسرائيل وأبو مازن وهى الفرضية التى تقوم عليها العلاقات بين إسرائيل والسلطة. أما الادعاء بأن ترك الاتفاق القديم يسقط التزامات على إسرائيل ، فهذه حجة مرسلة لأن إسرائيل أصلاً سوف تنقلب على السلطة إذا اتفقت مع حماس أو اقتربت منها. والحق أن التمسك بالاتفاق القديم يعنى منع حماس وعناصرها من الاستفادة من المعبر أو القبض أو اغتيال من يتقدم بطلب للعبور، لأن الاتفاق يخول السلطة ضبط المعبر بمعايير إسرائيل، حتى يبدو المعبر وكأنه يدار من جانب السلطة وحدها، ويساعدها فى تأكيد هذه المعايير المنسق الأمنى الأمريكى والمراقبون الأوروبيون.

ولكن الاتفاق انتهى سريانه فى نوفمبر ٢٠٠٧، بل انتهى عملياً بانتهاء سيطرة السلطة على غزة منذ ١٤ يونيو٢٠٠٧ وذلك بسيطرة حماس عليها ومن ثم أصبح هناك فراغ قانونى يتطلب اتفاقاً جديداً يضع فى اعتباره ثلاث حقائق جديدة، جدت بعد إبرام الاتفاق القديم.

الحقيقة الأولى : هى أن أبا مازن وإسرائيل فى موقع واحد ضد حماس، فلا مفر من اتفاق حماس وأبو مازن على موقف واحد بعيداً عن إسرائيل، خاصة وأن إسرائيل لا تزال هى السلطة المحتلة احتلالا طويلاً رغم انسحابها من غزة.

والحقيقة الثانية : هى أن حماس اكتسبت مشروعية سياسية فى النظام السياسى الفلسطينى، ليس فقط من موقع المقاومة وإنما من خلال الانتخابات التشريعية، وأن تصرفات أبو مازن المنافية للدستور، وإسرائيل التى استمطرت اللعنات على الشعب الفلسطينى بسبب خياره الديمقراطى واعتقلت وزراء ونواب حماس هما اللذان أحبطا هذه التجربة، ولذلك لا يستطيع أبو مازن أن يدعى لنفسه شرعية أكبر من حماس، لأنه يعلم أن الخلاف بينه وبين حماس ليس فى قدر المشروعية لكل

منها، ولكن لاختياره المعسكر الإسرائيلي.

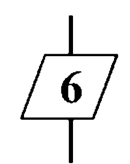
الحقيقة الثالثة: هى سيطرة حماس على غزة من خلال الصراع مع السلطة. صحيح أن الاعتراف بحماس سيؤدى إلى المزيد من تمزق الساحة الفلسطينية إذا كان قد بقى ما لم يمزق، ولكن لا يمكن منح حماس وحدها أو السلطة وحدها حق الإشراف على المعابر، فالسلطة هى الوجه الآخر لإسرائيل فى هذه الزاوية، رغم زعم إسرائيل بأنه لا علاقة لها بغزة، وهو أمر ضد حماس، كما أن إشراف حماس وحدها يعنى إبعاد السلطة، وهو أمر شاذ، ولهذا السبب أراد الرئيس مبارك حواراً شاملا بين الطرفين أو على الأقل حداً أدنى من الاتفاق حول المعابر، ولذلك يبدو رفض أبو مازن بالكامل لحماس ودورها وموقفها من المعابر والعودة إلى الاتفاق القديم أمراً غير منطقى ويوسع الشقة بين الفلسطينيين، ويزيد من معاناة فلسطينيى غزة الذين ينظر إليهم أبو مازن على أنهم أتباع «الحسين» و يجب معاقبتهم، وهو ما يجرده من شرعيته كرئيس لكل الفلسطينيين.

أما النتيجة الأخطر فهى تعطل المعبر وانعدام قيمته، وفى ظل خطة الإبادة الإسرائيلية فى غزة، فإن اقتحام الفلسطينيين للحدود مع مصر لا يزال واردا، مما يؤدى إلى تعقد موقف مصر مع كل من إسرائيل، وحماس وهذا هو السبب الأساسى فى إصرار مصر على ضرورة توصل الفلسطينيين إلى اتفاق مقبول للطرفين.

والحق أن الشعب الفلسطينى مهدد بضياع حقوقه السياسية بين حماس والسلطة، فلكل منهجه، ومن حق هذا الشعب أن يختار بين طريق المقاومة مع حماس، أو طريق التسليم بسقوط الحقوق مع أبي مازن بلا مقابل مادام الفلسطينيون هم الهدف الإسرائيلى، وأن الأرض هى عين ما تريده إسرائيل.

يجب أن يقول الشعب كلمته بصراحة فى استفتاء دولى شفاف، وعلى العالم أن يحترم هذه المرة خيار الشعب الفلسطينى وحقه فى أن يحدد التمسك بحقوقه أو التفريط فيها بعد أن أصبح السلام يعنى مجرد بقائه على قيد الحياة من الناحية النظرية.





آفاق الحوار بين فتح وحماس

لا يشك أحد في أن الحوار والاتفاق بين فتح وحماس هو حتميا لا مفر منه مهما كانت الصعاب والعواقب ، لأنه لم يعد بعد كل ما حدث أحد خيارات الساحة الفلسطينية. ولا يجوز بل ولا يحق لأحد في الساحة العربية والفلسطينية أن يصرح أو يكتب أو يتصرف بأي شكل يوحي بأن هذا الحوار مستحيل، فمن الناحية السياسية العملية يستحيل أن ينفرد أحدهما بالسلطة رغما عن الآخر وأن النظام السياسي في فلسطين تحت الاحتلال أكثر حاجة إلى التماسك وإلى الديمقراطية من أي بلد آخر مستقل. وكان غريبا أن يتحدث الكتاب العرب عن الديمقراطية في فلسطين على أنها أحد الشروط اللازمة للحوار مع إسرائيل لأنهم يعلمون أن أشد ما يزعج إسرائيل هو أن تقوم ديمقراطية في فلسطين .

والديمقراطية في فلسطين لها ثلاث وظائف:

الوظيفة الأولي: هي أن يثبت الفلسطينيون أنهم أهل للاستقلال وأن الاحتلال حالة عارضة حتى لا يتحول الاحتلال إلى وصاية على شعب قاصر.

الوظيفة الثانية: هي أن فلسطين الديمقراطية تستطيع أن تكسر صورة إسرائيل في العالم على أنها الديمقراطية الوحيدة في بحر أو محيط من البربرية العربية.

أما الوظيفة الثالثة : للديمقراطية فإنه لا يمكن أن يتحمل الشعب الصابر محنة الداخل الديكتاتوري ومحنة الخارج الطامع في الأراضي والراغب في إبادة الإنسان.

ولذلك أعتقد أن الديمقراطية للفلسطينيين هي علاج نفسي، فإذا كانوا قد حرموا من الحرية بسبب الاحتلال فلينعموا بالحرية فيما بينهم.

ولذلك فإن الحالة الفلسطينية حالة متميزة رأى البعض أنها تحررت مما يعوق الديمقراطية في الدول العربية مثل إغراء السلطة وامتيازها، بينما رأى آخرون استحالة إقامة الديمقراطية في فلسطين بسبب الاحتلال والمقاومة، على افتراض أن الديمقراطية لا تقوم إلا في ظروف السلم العادية وأن حالة فلسطين تحتاج إلى درجة عالية من اليقظة والتحكم وليس إلى الاسترخاء وترف الديمقراطية.

والحق أن مسارعة إسرائيل إلى تدويل الصراع بين حماس وفتح وسعي إسرائيل إلى تقديم هذا الصراع على أنه صراع بين التطرف والاعتدال، وبين العقل والإرهاب، قد نقل الصراع إلى دوائر أخرى تؤدي في النهاية إلى تلاشي العنصر الفلسطيني. وقد ترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة:

النتيجة الأولي: هي دخول الإعلام العربي بين طرفين أغلبية تؤيد فتح تحت أسس الشرعية ، وأقلية تؤيد حماس تحت اسم التمرد والتطرف والإرهاب. هذا الانقسام بين الخير والشر انتقل إلى الشارع العربي فأضيف الشارع العربي إلى الإعلام العربي حكما في هذه القضية وطرفا في الصراع مما يؤدي إلى توسيع شقته. والغريب أن الكتاب العرب الذين يطالبون بالحوار بين فتح وحماس يؤكدون أنهم يؤيدون فتح ضد حماس، بل مال بعضهم إلى إدانة حماس وأن الحوار بينها وبين فتح

لابد أن تسبقه توبة من حماس وندم على ما حدث ، رغم أن أقلية من الكتاب أنصفت حماس ودافعت عن موقفها.

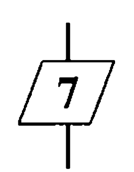
ولكني أعتقد أن الإعلام العربي في عمومه يجب أن يبحث مع الفلسطينيين عن فرص الحوار وليس عن دور القاضي بين أشقاء لأن ذلك يزيد الهوة اتساعا. ولا شك أن المواقف العربية في جزء منها على الأقل، وهي تعبر عن أسفها لما حدث، فإنها مدفوعة بالغرائز الدينية أكثر من اعتمادها على العقلانية السياسية. وهذا الباب مفتوح لفصل جديد من الصراع بين العلمانيين العرب وغيرهم، وكذلك بين المرتبطين بالأهداف الصهيونية، والمنحازين للمصلحة العربية ، فأصبح من يؤيد حماس أو يدافع عنها إسلاميا متطرفا جهولا إرهابيا وظلاميا، أما من يؤيد فتح فهو يؤيد الشرعية والقانون والاعتدال والعقلانية.

النتيجة الثانية: هي أن إسرائيل وجدت فرصة حتى تحول القضية الفلسطينية من قضية شعب يريد التحرر من الاحتلال ووقف المشروع الصهيوني الاستعماري إلى قضية شعب فقد القدرة على إنتاج القيادات السياسية القادرة على إدارة الشعب والتفاوض مع إسرائيل، وأن الديمقراطية في فلسطين هي التي تسببت في هذا الصراع الدامي، ولذلك تكون الرسالة واضحة وهي أن هذا الشعب لا يصلح للديمقراطية، وأن الديمقراطية هي حكر على الشعوب المتمدينة، أي أن الديمقراطية ليست أداة لنقل الشعب من البربرة إلى الحضارة وإنما هي نظام سياسي لا يصلح إلا عندما يصل الشعب إلى درجة الحضارة. والنتيجة المترتبة على ذلك في المنطق الإسرائيلي هي أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه وأن الاحتلال الإسرائيلي ضرورة لحقن دماء الفلسطينيين والحفاظ على أرواحهم وأمنهم واستقرارهم.

وقد أوضح أولمرت في قمة شرم الشيخ جانبا من هذه الرسالة عندما خاطب الشعب الفلسطيني مباشرًا قائلا : إن عليه أن يختار بين التطرف والسلام، بين الإرهاب والاستقرار، بين إسرائيل وحماس، إن الشعب الفلسطيني سوف يسعد إذا لفظ حماس.

تلك مقدمة ضرورية للبحث عن فرص الحوار بين فتح وحماس.





هل يحق لأبي مازن إقالة حكومة حماس ؟

تواجه حكومة حماس ضغوطاً هائلة بدأت بإسرائيل والولايات المتحدة ثم الاتحاد الأوربى واللجنة الرباعية والأمم المتحدة وتمثلت هذه الضغوط فى حجب المعونات المالية والاقتصادية والتحويلات النقدية والحصار السياسى والدبلوماسى الذى امتد إلى بعض الدول العربية، وكل ذلك لإرغام حماس على الاعتراف بإسرائيل والمرونة فى التعامل معها والاعتراف بالاتفاقات السابقة المبرمة بين السلطة الفلسطينية السابقة وإسرائيل وأولها اتفاق أوسلو.

وراهن الجميع على أن ضغوط فتح فى الداخل والمضايقات التى تواجه حماس والنقد الإعلامى والسياسى المتصاعد الذى دفع مشعل إلى اتهام أبو مازن بأنه عميل لإسرائيل ورد أبو مازن بأن خالد مشعل هو مشعل الفتنة، فضلاً عن إقرار أبو مازن خلال زيارته للأردن باتهام الأردن لحماس بأنها هربت أسلحة عن طريق سوريا للقيام باغتيالات. والهجوم على مواقع إسرائيلية. وخلال زيارة أبو مازن لتركيا صرح بأنه يستطيع أن يقيل الحكومة التى أضرت بمصالح الشعب الفلسطينى وأن يدعو إلى انتخابات مبكرة، فردت حماس بأنها إن تركت الساحة السياسية قهراً وتآمراً فإنها سوف تتفرغ للمقاومة بعد هذه التجربة

المريرة، خاصة بعد أن تردد وجود خطة سرية لإسقاط حماس وأنه لامفر أمام حماس من الاعتراف بإسرائيل وأنه يأسف لعدم التوافق بين حماس والرئاسة الفلسطينية. بل تردد بالفعل أن هناك خطة انقلاب تديرها ثلاثة شخصيات أساسية فى حركة فتح. وقد حل أبو مازن بالفعل القوة الأمنية التى شكلتها حكومة حماس، وأعلن أن من حقه حل الحكومة نفسها، كما أعرب أبو مازن عن أمله فى إنهاء الانتفاضة الممتدة منذ عام ٢٠٠٠. وكان طبيعاً أن تبتهج إسرائيل بالخلافات الحادة بين فتح وحماس، فأعلن أولمرت أن هذه الخلافات تؤكد رأى إسرائيل بعدم أهلية الطرف الفلسطينى فى عملية السلام، مما اضطر إسرائيل إلى المضى فى العملية من طرف واحد، ويأمل أن يتفهم المجتمع الدولى صواب النظرة الإسرائيلية.

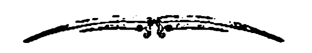
فإلى أى مدى يجوز قانونا لرئيس السلطة الفلسطينية أن يقيل الحكومة الفلسطينية؟

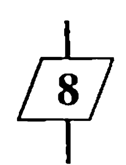
لقد أشار القانون الأساسى الفلسطينى إلى مبررات استخدام منصب رئيس الوزراء فى حياة عرفات حتى ينتزع صلاحيات رئيس السلطة لصالح أبو مازن، ولكن القانون الأساسى اتجه إلى تقليص صلاحيات الرئيس وتضخيم صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان، بل جعل البرلمان هو مركز الثقل فى النظام السياسى الفلسطينى وفقاً لنص المادة الخامسة. بل إن المادة السادسة استحدثت حكماً يتيح للمحاكم أن تبسط ولايتها على جميع السلطات والأجهزة والهيئات والأشخاص وعدم النص على حصانة الرئيس وهجر نظرية أعمال السيادة المعروفة فى جميع دول العالم. وتقرر المادة ٣٧ أن مرجعية القرار فى أهلية الرئيس معقودة للمحكمة الدستورية والمجلس التشريعى. على الجانب الآخر حدد الدستور فى المادة ٣٨ سلطات الرئيس التنفيذية وجعل أى تجاوزات موجباً للطعن والإلغاء بل وعدم

النفاذ لدى من يوجه إليه. ولما كان الدستور قد حصر صلاحيات الرئيس، فقد نص أيضاً على عدم جواز التوسع أو التضييق منها.

والواقع أن المادتين ٤٥ ، ٤٦ من الدستور تعالج صلاحيات الرئيس بالنسبة لرئيس الحكومة في مجال تكليفه بتشكيل الحكومة، وإقالة الحكومة وقبول استقالتها ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد. وهذه الصلاحيات يمارسها الرئيس في ضوء ما قررته أحكام الدستور وأهمها أن مجلس الوزراء مهمته مساعدة الرئيس في أداء مهامه المنصوص عليها في الدستور، وتقيد الرئيس في ممارسة هذه الصلاحيات بمعيار المصلحة العامة وعدم التعسف في استعمال هذه الصلاحيات. كذلك تمارس هذه الصلاحيات في حدود القاعدة العامة المقرره في المادة ٦٣ وهي أن الولايات العامة للسلطة التنفيذية متروكة لمجلس الوزراء وهو الأداة التنفيذية والإدارية العليا، وكذلك القاعدة التي تؤكد أن صلاحيات الرئيس محددة حصراً وما لم ينص عليه يقع في اختصاص الحكومة. ولكن الحكومة تخضع في الرقابة والتوجيه للبرلمان والقضاء والرئيس. ولما كان البرلمان هو صاحب الولاية العامة في الدستور الفلسطيني فهو الذي يملك دعم الحكومة، إذا قررت عدم تقيد تعليمات الرئيس أو توجيهاته، كما أن البرلمان هو الذي يقدر الاعتراض الرئاسي.

ونخلص من هذه الأحكام إلى أنه يجوز لرئيس السلطة أن يقيل الحكومة ولكن الحكومة تستطيع أن تلجأ إلى البرلمان لتحدى هذا القرار، مما يحدث صداما سياسياً حاداً بين الرئيس من ناحية، والحكومة والبرلمان من ناحية أخرى.





هل يرتبط رفع حصار غزة بالحوار الوطني ؟

فى السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨ انشغلت الدورة الطارئة لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة ببحث الحصار على غزة والحوار الوطنى الفلسطينى وعملية السلام. وكنت أود أن ينوه الوزراء إلى ذكرى التضامن مع الشعب الفلسطينى بعد هذه الدورة بأيام ثلاثة فى ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧، ولكن يبدو أن الحظر على ذلك منذ أعلنه شامير رئيس وزراء إسرائيل فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٠ لا يزال قائماً ومحترماً. ويمكن أن نحدد العلاقة بين الحصار والحوار فى نظريتين:

النظرية الأولى: هى أن هناك علاقة وثيقة بين الحوار الوطنى أو الأزمة الوطنية فى فلسطين، وبين حصار غزة. فالصراع بين حماس وفتح المتعدد الأسباب والجوانب قد أدى إلى شق الصف الفلسطينى والشعب الفلسطينى، وتباعد الشقة السياسية عن المسافة الجغرافية بين الضفة والقطاع. ذلك أن هذا الصراع ورغبة إسرائيل فى تعميقه دفعها إلى جذب أبو مازن إلى جانبها وحرضت البيئة العربية والدولية ضد حماس خاصة بعد أن اعتبر أبو مازن أن حماس منظمة إرهابية، لأنه لم يعد هناك معنى فى نظره للمقاومة.

فى هذا السياق تعهدت إسرائيل مع أبي مازن على توحيد المصلحة وقوامها المعلن السعى معاً صوب عملية السلام وهى تعنى عند إسرائيل تماشى أبو مازن مع إسرائيل لاتحاد المصلحة فى التخلص من حماس حتى يخلو له طريق السيطرة الكاملة على مقدرات الأمور مع إسرائيل وفى الداخل الفلسطينى، وتضييع نتائج انتخابات يناير ٢٠٠٦ التى دفعت بحماس إلى السلطة. ورأى أبو مازن أن إغفال الدستور بتفسيرات مختلفة هى عادة عربية مألوفة، ولكن المصلحة العليا للشعب الفلسطينى وفق مفهومه تبرر كل التفسيرات. فإذا كان الشقاق الفلسطينى أثر من آثار الاختلاف حول الموقف من عملية السلام وإسرائيل والمقاومة، فإن أسباب الانشقاق لا تزال قائمة ويتم التركيز عليها، مما يعنى أن الانشقاق أثر للاختلاف ولكنه أصبح هدفاً أولياً لإسرائيل، فكلما جذبت أبو مازن إلى صفها، كلما ازداد الشقاق والشقة بين فتح وحماس.

يترتب على ذلك وفق هذه النظرية أن حصار غزة، وإن كان استراتيجية إسرائيلية بحجة الضغط على حماس ورداً على إطلاق الصواريخ، إلا أن انكشاف سطحية هذا الدفع أفسح الباب أمام التفسير الآخر الأشد قرباً من منطق الأمور وهو أن حصار غزة يتم بمباركة عباس لأنه كلما اشتد الحصار اقترب الناس فى غزة من نقطة الافتراق مع حماس مادامت الرسالة أنه مع حماس يعانى الناس من شظف العيش ويشرفون على الموت، لعل ذلك يدفع حماس إلى تسليم غزة لأبي مازن، وهو هدف يبدو مشروعاً فى نظر الجميع مادامت حماس قد صورت على أنها استولت على السلطة بالقوة وفصلت غزة عن بقية الأراضى تحدياً لسلطة أبو مازن. فإبادة سكان غزة يجد سنده فى أنه عمل ليس مقصوداً لذاته عند أبي مازن ولكنه مطلوب لآثاره السياسية التى تهم أبو مازن كما تهم إسرائيل مادام أبو مازن هو المتعاون معها وهو

الذى مكنها من التخلص من حماس وفكرة المقاومة أصلاً ليستقيم الأمر لتمدد المشروع الصهيونى مقابل تخليد أبو مازن فى السجل الذهبى للمشروع الصهيونى.

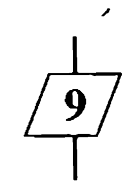
الدليل على صحة هذه النظرية أن أبا مازن هو الذى اضطر مصر إلى إغلاق معبر رفح، وهو الذى لا يمانع فى أن تغلق إسرائيل جميع المعابر وتمنع مقومات الحياة عن غزة. من الناحية الظاهرية هو صراع سياسى مع حماس، وتبرره دوافع أخلاقية وهى إنهاء الانقلاب، والتفاوض فى هدوء مع إسرائيل لعلها تكافئ أبو مازن على هذه الخدمة التاريخية. فالتلازم قائم بين تعثر الوفاق الفلسطينى وبين حصار غزة، لأن نجاح الوفاق سوف يؤدى إلى إنهاء الحصار.

أما النظرية الثانية فترى أن الحصار لاعلاقة له بالحوار الفلسطينى. فالحصار تمارسه إسرائيل، أما الحوار فتقوم به أطراف فلسطينية. ثم إن أبا مازن لا يمل من المطالبة بأن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة ولكن ذلك على سبيل إبراء الذمة الإعلامية. وترى هذه النظرية أن أبا مازن لا يستطيع أن ينهى الحصار كما أنه لم يطلب فرضه، لأن الحصار جزء من المشروع الصهيونى لإبادة الشعب الفلسطينى، ولاعلاقة له بالصواريخ أو بمواقف حماس، لأن هذه المواقف فى الواقع تطابق ما يطالب به أبو مازن ماعدا فكرة المقاومة التى يرى أنها تضر بالقضية، ويجب وقفها لعدم فعاليتها، وليس لعدم مشروعيتها، كما يرى أبو مازن أن الحوار ملف مستقل عن الحصار، ولا رابط بينهما. ولذلك وضع الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية الحصار والحوار بندين مختلفين، وما كان له أن يجمع بينهما أو يدمجهما لأن الاجتماع يرى أن الفشل فى بدء الحوار يؤدى إلى استمرار الحصار من جانب آخر، وهو أن توحيد الصف الفلسطينى يعطى قوة للمطالبة برفع الحصار، كما أنه سيوفر شروط فتح معبر رفح على الأقل تلك الشروط التى أعلنتها مصر.

خلاصة القول: أن الحصار والحوار متلازمان، إما بشكل سلبى أو إيجابى، سواء كان الحصار أثر من آثار الانشقاق، أو كان التوافق مقدمة لدعم الموقف المطالب برفع الحصار أو كسره من طريق فتح معبر رفح.

ولكننا نعتقد أن المشكلة الكبرى هو أن التوافق بين فتح وحماس فى معظم المواقف أقل مما يمكن لإسرائيل أن تكرسه من أسباب الشقاق فيها تعبر عنه حماس دائماً بأن الفيتو الأمريكى الإسرائيلى هو سبب عدم الحوار حتى يظل الحصار قائماً وحتى تحقق إسرائيل هدفها فى إبادة الشعب الفلسطينى.





هل يكفي لانتصار حماس الإرادة وتمثيل الشعب؟

لـو كانـت حمـاس حزبـاً سياسـياً فى بيئـة غـير فلسـطين لكانـت قـد استحوذت على قلوب وعقول العامة والخاصة لأسباب عديدة:

أولها: أنها تقدم نفسها على أنها نموذج لمنظمة منطلقاتها دينيـة، ولكـن أداءها سياسى معـاصر، فجمعـت بـين الـدنيا والآخـرة، وبـين مصـاعب الحياة اليومية ومثاليات الأمل فى التصحيح.

وأما السبب الثانى: فإنها طرحت برنامجاً لمقاومة الفساد بكل تجلياته، أى أنها أعلنت الحـرب عـلى قبيلـة كاملـة، فى بيئـة عربيـة غاصـت فى الفسـاد إلى الأعناق، فأصبح شعار حماس نذيراً سيئاً لأقطاب الفساد فى العالم العربى.

والسبب الثالث: أن حماس تقـدم طرحـاً إسـلامياً معتـدلاً، لا يخجـل مـن هويته الإسلامية، كما يفعل الكثيرون ممن ينتسبون ظلماً إلى الإسلام، ودوحته الوارفة، فى بيئة تصف كل ما هو إسلامى بكل أوصاف القبح والرذيلة.

أما السبب الرابـع: فهـو هـذه المسـحة الوطنيـة الأبيـة، التـى تصر عـلى التمسك بالحق، وتدعو كل أنصاره إلى معسكرها، ولكنهـا لا تعـذر كـل من يعانده. لاشك أن هذه الأسباب هـى التـى دفعـت الشـباب فى العـالم العربى والإسلامى إلى تجديد الأمل فى الكثير مما يمكـن تحقيقـه، وأولهـا:

أن السلطة الغاشمة فى أى بلد مهما كان الفساد منتشراً فى ربوعها، فإن بيتها كبيت العنكبوت، وهو أوهن البيوت، لا يصمد على نسيم الحق، فما بالنا برياحه العاتية، وعواصفه المدمرة.

نعم إن حماس تدرك أنها تدافع عن حقوق، وتستخدم مصطلحات بدأت الأجيال تفقد معناها، وبدأ الشك فى تحقيقها يتسلل إلى النفوس أمام سطوة إسرائيل، وسيطرتها الطاغية على الولايات المتحدة، وعلى القرار السياسى العربى. تدرك حماس أيضاً أن تعبيرها عن إرادة الشعب الفلسطينى فى أن يسترد وطنه السليب هو خير زاد فى هذه المهمة التى نذرت نفسها لها رخيصاً فى سبيل تحقيقها، وسجلها حافل بتضحيات إنسانية. ولذلك عندما تفاضلت القوى أمام هذا الشعب اختار الأقرب إلى الصدق، ولكنه اختار أيضاً أن يحيط هذه الحركة بكل الإشفاق من هذه المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة. وعندما أقترب فى كتاباتى من هذه النقطة، فإننى أخشى أن تفسر هذه الكتابات بأحد تفسيرين. إما أنها تحت ستار الإشفاق تدعو إلى الركون إلى الأمر الواقع بكل سوءاته، وهذا أبعد ما أقصد إليه، وإما أنها تبارك هؤلاء الفتية ثقة فى نصر الله مع المخاطرة بأن يحسب هذا على أنه نوع من السذاجة السياسية، التى لا تقدر خطورة الواقع، وتدرك أننا قد تجاوزنا زمن المعجزات.

إن ما تملكه حماس من هذه الأوراق لا يكفى، ومن الظلم أن تدع المنطقة العربية والإسلامية حماس فى مواجهة قبيلتها الفلسطينية، وأمام الوحش الإسرائيلى الكاسر، بذرائع متعددة، لست مستعداً حتى لمجرد تكرارها. فتلك لحظة فاصلة لبعث القضية الفلسطينية، وسوف يحكم التاريخ بشكل بالغ القسوة على كل الزعامات والدول والجماعات والأفراد الذين استكانوا إلى أن الصراع العربى الإسرائيلى قد أصبح صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً، ثم تواضع لكى يصبح صراعاً بين

إسرائيل وحماس وحدها، وهذا أقصى ما يمكن أن نتصوره فى هذا الظرف. هذه القوى العربية والإسلامية التى تتذرع بالحكمة، إنما تتحلى بحكمة الجبناء، وقعود المهزومين الذين استراحوا إلى سقوطهم النفسى والأخلاقى، ويرددون بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. وأما القبيلة الفلسطينية، فإن ظلمها لحماس قد عبر عنه شاعرنا أصدق تعبير عندما قال:

وظلم ذوى القربى أشد مرارة   على النفس من وقع الحسام المهندِ

فما المطلوب إذن فلسطينياً وعربياً وإسلامياً؟

لا أظن أننا نختلف على ما يجب عمله لمساندة مشروع حماس. فعلى المستوى الفلسطينى، يجب أن تدرك القيادات الفلسطينية من فتح وغيرها أن حماس تجدد المشروع التحررى، الذى بدأته حركة التحرير الوطنى الفلسطينى، ولا يضيرها أن تحمل حماس الراية، مادامت هذه الراية قد تعرضت للانكسار عبر نضال هذه القوى المقدر لعقود طويلة. وأما على المستوى العربى، فإن مساندة حماس مادياً وسياسياً ودبلوماسياً أصبح أمراً واجباً حتى تكفر الدول العربية عن مواقفها التى ألزمتها بها الولايات المتحدة، على الأقل منذ قمة بيروت العربية ٢٠٠٢ حتى الآن، حيث حظرت عليها واشنطن حتى مجرد أن تذكر فى قرارات القمة كلمة الانتفاضة، بعد أن حذرتها الولايات المتحدة بأن مساندة الحكومات العربية والمنظمات والشعوب فى المنطقة للانتفاضة هى مساندة للإرهاب، فالتزمت المواقف العربية معسكر أعداء الانتفاضة، بل ظهرت بعض القوى العربية متطوعة أو مأمورة بمظهر الواعظ والباحث عن السلام، فناصبت الانتفاضة العداء، وليس أقلها مشروع أبو مازن، الذى طالب بما أسماه عدم عسكرة الانتفاضة، وكأن الانتفاضة تقود جيشاً مسلحاً، وتستخدم الصواريخ والطائرات والدبابات، وأدنى هذا التيار

التزام الإعلام العربى ولغة السياسة العربية بمصطلح غامض، خلط بين الأوراق، وساوى بين الضحية والجلاد، وهو حث المنظمات الفلسطينية على وقف العنف، وهو يعلم أن «العنف والعنف المضاد» مصطلحات إسرائيلية وأمريكية، يحلو للكثير من أبناء هذه المنطقة أن يرددوها بأمانة تامة، تماماً مثل مصطلح «الحرب على العراق»، أو «حرب الخليج» الأولى والثانية والثالثة وغيرها، وهو ما يدخل فى دائرة الاختراق السياسى والإعلامى الأمريكى للخطاب العربى، وهو اختراق مقصود أحياناً من الجانب العربى، ومدفوع أحياناً أخرى بالرغبة فى تكرار المصطلحات الدولية وعدم الخروج عليها.

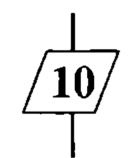
ومن ناحية ثالثة: فإن المطلوب على المستوى الإسلامى، هو الالتحام بالساحة العربية فى المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية، وتشكيل الرأى العام العربى والإسلامى الذى يؤثر بعد ذلك على الرأى العام الدولى، رغم أن بعض النظم العربية قد تخشى أن تتحول ضغوط الرأى العام إليها، حتى تتخذ مواقف واضحة فى هذا المشروع.

ومن نافلة القول، أن محاولة حماس الخروج إلى العالم الأرحب يحتاج هو الآخر إلى مساندة عربية وإسلامية. وكنت أتمنى أن ينتظر السفراء العرب والمسلمون وفد حماس فى أنقرة وموسكو، إظهاراً للمساندة العربية لهذا الخط مع إدراكه لتخوف العواصم العربية والإسلامية من التصميم الأمريكى على دعم الخط الإسرائيلى فى خنق حماس وحصارها. ولذلك فإن حصيلة الزيارتين لموسكو وأنقرة قد تواضعت بسبب التخلى العربى والإسلامى، حيث حاولت تركيا ألا تتمادى فى إغضاب إسرائيل بلا مقابل عربى أو إسلامى، كما تجنب رئيس وزراء تركيا مقابلة الوفد. وكذلك الحال فى موسكو، حيث كانت التصريحات الروسية عندما ظهرت المبادرة

بدعوة حماس مختلفة تماماً عن تلك التى ظهرت أثناء الزيارة. ذلك أنه خلال الأيام القليلة الفاصلة بين دعوة موسكو لحماس وبين تنفيذ هذه الدعوة صعدت إسرائيل والولايات المتحدة ضغوطهما على روسيا حتى تبنت روسيا هى الأخرى نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وكأن حماس كانت بحاجة إلى أن تذهب خصيصاً إلى موسكو لكى تستمع إليها باللغة الروسية. صحيح أن روسيا تريد أن يكون لها مكان فى المنطقة العربية والإسلامية، وتعلم أن مساندتها لحماس على الخروج من عزلتها النفسية تضاف إلى المواقف السوفيتية السابقة فى مساندة القضية الفلسطينية، ولكن موسكو تدرك أيضاً أن الحكومات العربية والإسلامية ليست ممتنة بدعوة موسكو لحماس. ولذلك فإن أثر هذه الدعوة على هذه الحكومات يبدو عند موسكو ووفق حساباتها أمراً متواضعاً. ولما كانت العلاقات الدولية مؤسسة على المصالح، كما أن روسيا ليست هى الاتحاد السوفيتى أو عالم القطبية الثنائية الذى عاش فيه، فإن موسكو قدرت أن خسائر إغضابها لإسرائيل التى تساعدها فى قمع ثورة مسلمى الشيشان، وإغضابها لواشنطن بالتبعية ، التى تستطيع أن تؤثر عليها فى مواقع متعددة لن يعوضها أحد فى العالم العربى والإسلامى.

تلك هى صفحة الحساب البسيطة التى تتطلب زيادة رصيد وأوراق حماس، حتى يشعر العالم الخارجى أن مجاملة حماس تجد لها صدى فى العالم العربى، فلا يمكن أن تجامل الدول الأجنبية حماس لمجرد أنها تشعر بأن الحق الفلسطينى يستحق المساندة.





ماذا بقي من أسباب الشقاق بين فتح وحماس ؟

كان الخلاف الجوهري بين فتح وحماس في البداية هو أن فتح ظنت أنها هي التي جلبت السلطة الوطنية وأن كرسي السلطة في أرض محتلة وتحت رماح الاحتلال صار إرثاً لفتح، وبذلك استكثرت فتح على حماس أنها نزلت إلى العمل السياسي وتركت مواقع المقاومة، وكان يجب عليها في نظر فتح أن تظل في المقاومة، بينما فتح تتفق مع إسرائيل على ضرب المقاومة على أساس أن المفاوضات في نظر فتح هي الطريق الوحيد والأسلوب الودي للاتفاق على تسوية، ونسيت فتح تماماً الفارق بين أبو عمار الذي حاول الموازنة والإبقاء على المفاوضة والاستعانة ضمنياً بالمقاومة لتعزيز موقفه كما كانت تفعل كافة حركات التحرر الوطني، أي أن السلطة السياسية داخل المقاومة أو داخل الدولة المحتلة كما حدث في فيتنام هي التي تستثمر المقاومة حتى ترغم المحتل على الرحيل، أما أبومازن فهو ليس بديلاً لعرفات ولكنه منهج شخص آخر تماماً اعتبر المقاومة وليس إسرائيل هي الخطر عليه كما تفعل النظم العربية عندما تعتبر المعارضة الوطنية المهدد لعرشها وليس الخطر الخارجي الذي يواجه الشعب كله ويقع خطره على الجميع، حتى لو جلبته أخطاء النظام وخطاياه وعبثه في إدارة البلاد. فأصبح أبومازن

نصير التفاوض بلا أوراق، بل إن ورقته التي رشحته لقبول إسرائيل به شريكاً هو موقفه المناهض للمقاومة، أي أنه دخل مكان عرفات بمنظور الصراع على السلطة، وكأن إزاحة عرفات سواء بقتله أو بغيره وتوليه السلطة التي زاحمه فيها في حياته بابتداع منصب رئيس الوزراء والانقلاب الفعلي عليه وطرح نفسه بشدة كبديل له، وكأنه استكثر أن يخلعه ويظل حياً مما يربك الساحة الفلسطينية، فكانت تصفية عرفات حلاً له ولإسرائيل.

ثم افترق الجناحان: أبومازن وقد وضع كل ثقله خلف تسوية سياسية مع إسرائيل مهما كان شكلها مما دفعه إلى التعاون مع إسرائيل صراحة أو ضمناً في مناهضة حماس التي رأت في سعي أبومازن إلى تصفية المقاومة بما يقضي على خصم شعبي عنيد ويتقرب من إسرائيل خطراً محققاً على وجودها وعلى مستقبل القضية.

وهكذا ظهر الخلاف ثم الصراع بين منهجين وطريقين لا يمكن الجمع بينهما ولابد من سيادة أحدهما واقتلاع الآخر، وتستر الفريقان بعناوين، حماس عنوانها المقاومة واسترداد الحقوق الفلسطينية ونبذ «المفاوضات العبثية» ووقف التنسيق الأمني مع إسرائيل تحت إشراف الجنرال دايتون لتصفية المقاومة واعتبار المقاومة هي الأولوية المطلقة إلى أن تنضج ظروف التفاوض بورقة المقاومة وليس بحرقها، يقابل ذلك أبومازن الذي تستر بورقة السلام والشرعية الدولية الجديدة التي لم تعد تعرف سوى التسليم بضياع الحقوق الفلسطينية وتصفية المقاومة رغم أن نفس الشرعية في طبقاتها المبكرة كانت تحمي جزءاً من هذه الحقوق، وهي نفس الشرعية التي قسمت فلسطين وهي التي أدانت صد العرب عسكرياً للعصابات الصهيونية ثم انبرت هذه الشرعية للدفاع عما خصصته للفلسطينيين خارج دائرة المشروع

الصهيوني. فكانت المقاومة هي كلمة السر لمساندة حماس، أما عبارات السلام والشرعية الدولية فهي الغسق الذي سانده أبومازن حتى يقضي على غريمه في الحكم والسلطة، مما أظهر بشكل فاقع جانب الصراع على السلطة، ومنه انطلقت الإدانات لطرف من جانب الآخر، واصطف الجميع وراء أي من الطرفين، فالشعوب ساندت حماس خاصة في وجه المحرقة الإسرائيلية في غزة بينما ساندت الحكومات العربية والأوروبية طبعاً الشرعية الدستورية والدولية في أبي مازن ضد حماس، كما ساندت إسرائيل ضد الإرهاب أي المقاومة الفلسطينية.

في هذا المناخ استحال جمع الطرفين على مذهب ثالث، فكانت طروحات مصر للحوار أميل إلى مذهب أبي مازن فرفضته حماس، ثم استقام الطرح نسبياً مع عدم التفريط في إمامة أبو مازن وإن سمح ببعض الهوامش في الاجتهاد، فتراوحت حماس بين الرفض الذي يغضب مصر ويظهرها بمظهر المتعنت، وبين القبول بربع قلب فيظل التوجس ءالتحفز، وهي تدرك جيداً أنه فخ لها بعد أن أصبح وجودها نفسه هو المستهدف، ولكنها تحرجت من الحديث عنه أو طلب ضمانات، لأنها تدرك أن أحداً لا يستطيع أن يحك جلدها مثل ظفرها كما يقول المثل العربي الشهير.

إلى هذا الحد استحكم الخلاف والصراع وتبادلت فتح وحماس الاتهامات، والقضية تتسرب وإسرائيل تتمدد والشعب الفلسطيني يعاني، وعملية السلام ستار ممتاز للتغطية والتخدير والعالم كله يصرف النظر عن القضية إلى أن يتفق أبناؤها والعالم لن يكون ملكياً أكثر من الملك، والدبلوماسية الإسرائيلية والأمريكية تقنع العالم بأن أكبر عقبة في طريق السلام الحقيقي هي هذه «المقاومة العبثية» التي تتحالف مع أعدء الأمة من أجل أهداف أنانية، رغم أن القضية تصفي قبل ظهور حماس، ومع وجردها ومع تجميدها ووضعها في حالة دفاعية، واللحظة الوحيدة

التي لاح فيها الأمل لاحت يوم أن انتعشت العمليات الاستشهادية ضد عدو غاصب لا يفهم لغة القانون حتى لو صنع خصيصاً لمصلحته لأنه ولد خارج رحم أي قانون وتوحش في ظل قانون القوة.

وفجأة ظهر المنقذ نتانياهو الذي صارحنا بأن المشروع الصهيوني يستهدف كل فلسطين، فإن أراد الفلسطينيون الجلوس معه على هذا الأساس فهو جاهز، أما الحديث عن الإجرام الإسرائيلي في غزة والاحتلال القاسي وطرد الفلسطينيين ودولة فلسطينية حقيقية فهذه كلها مصطلحات إعلان الحرب والعداء لإسرائيل وتبعد الفلسطينيين عن «طريق السلام» فلم يعد هناك ورقة التوت التي يتخفي بها أبومازن ويستر نفسه لنفسه بها فبدأ التخبط بعد أن جفف نتانياهو البركة وأظهر أنها لم تكن تحوي أسماكاً كما ظن أبومازن ظن الخير في أريحية إسرائيل وأدبه معها وطاعته لها وفي شباب أوباما ورشاقته.

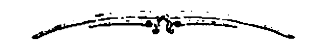
والآن إسرائيل تريد كل فلسطين ولم تترك إسرائيل لأبي مازن ما يتوارى به عن شعبه الضحية، كما أن حماس محصورة في غزة تحت الحصار وإغلاق المعابر ووسط خرائب المحرقة والعدوان الصهيوني المستمر والحيل الإسرائيلية لضربها أو احتوائها، فلم تعد هناك مقاومة للاحتلال ووقف المشروع الصهيوني، وإن بقيت مقاومة للعدوان على غزة واجتياحها. في ظل هذا الوضع لم تعد هناك سلطة يتصارعون عليها، ولم يعد هناك ما يتفاوضون عليه، كما لم يعد لديهم ما يدفع المقاومة على أن تمتد ضد العدو إلى كل فلسطين، بل ظهر دحلان لكي يتزعم انتفاضة ثالثة.

فلماذا لا يجتمع الجميع الآن وقد انفض السامر، فمن قدر على شيء بقي في الساحة، ومن أفلس فليرحل، ولماذا العداء والجدل وقد ظهر للجميع أنه مستهدف

ولم يعد لوجوده مبرر، وأقول لهم كما قال أحمد شوقي لحزب الوفد والمنشقين عليه في حزب الأحرار الدستوريين وكلهم تحت الاحتلال البريطاني وصراعهم على كراسي الحكم الذي يأتمر بأمر المندوب السامي، وهو بالطبع لا يقارن بوضع فلسطين السليبة:

إلام الخلف بينكم إلام   وهذه الضجة الكبرى علام؟

إن هذا ظرف مثالي لسقوط الخلاف والاختلاف، واحتضان قضية الشعب الفلسطيني الواحدة وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

